الانتماء والانماء

سلسلة الحوارات العربيّة العالميّة ٦ / ٢٠٠٦

العَرَب والصّين

آفاقٌ جديدة في الاقتصاد والسّياسة

منتدى الفكر العربيّ
عمّان - الأردنّ
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

العَرَب والصّين

آفاقٌ جديدة في الاقتصاد والسّياسة

فريـق الإنتـاج

الإشْراف والمراجعة

أ. د. هُمَام غَصيب

التّحرير والتّدقيق

أ. عزمي جرّار

أ. كايـد هاشم

تنفيذ الطّباعة

مكتب **روعة** للطّباعة - تلفاكس: ٤٦٤٣١٠٥



سلسلة الحوارات العربيّة العالميّة ٢٠٠٦/٦

العَرَب والصّين

آفاقٌ جديدة في الاقتصاد والسّياسة

وقائع الحوار العربيّ الصّينيّ الثّالث

عمّان؛ ٢٩- ٣٠ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

بالتّعاون مع معهد الصّين للدّراسات الدّوليّة

منتدى الفكر العربيّ

عمّان - الأردنّ

١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

الطّبعــة الأولـــى

ذو القعدة ١٤٢٧ هـ - كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٨٧٣ / ٦ / ٢٠٠٧)

٣٢٧,٥٦٠٥١
الحوار العربي الصيني (الثالث: عمان: ٢٠٠٤)
العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة / إعداد منتدى الفكر العربيّ.- عمّان: المعدّ، ٢٠٠٧.
(١٩٣) ص.
ر.أ.: ١٨٧٣ / ٦ / ٢٠٠٧
الواصفات: / الصين // العرب // البلدان العربية// السياسة الخارجية// العلاقات الدولية// الاقتصاد الدولي/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978- 9957-417-21-5 (ردمك)



منتدى الفكر العربيّ

ص.ب: ٩٢٥٤١٨ عمّان ١١١٩٠ - الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ (٦- ٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦- ٩٦٢+)
E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL: *www.atf.org.jo*

دار جرير للنشر والتوزيع

ص.ب: ٣٦٧ عمّان ١١١١٨ - الأردنّ
تلفون: ٤٦٥١٦٥٠ (٦- ٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٤٦٤٣١٠٥ (٦- ٩٦٢+)
E-mail: *info@darjareer.com*
URL: *www.darjareer.com*

المحتويــــات

تقديم ٧

الجلسة الافتتاحية ٩

كلمة صاحب السُّموِّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال ١١

كلمة أمين عام مُنتدى الفِكر العربيّ.......................... ١٧

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠

استراتيجيّة الصّين للتنمية وسياساتها الخارجيّة ٢٤

السفير ما تشين قانغ

الجلسة الأولى: العلاقات الاقتصاديّة ٣٧

العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة العربيّة الصّينيّة وآفاقها: التحدّيات
في مجال الطّاقة والنّفط العربيّ ٤٣

د. هشام الخطيب

تقييم العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والشّرق الأوسط
وتطلعاتها ٦١

د. يانغ قوانغ

مناقشة ٦٩

الجلسة الثانية: العلاقات السّياسيّة ٨٩

القراءة الصّحيحة للأوضاع، وتعزيز التّعاون، وتحقيق التنمية المُشتَركة.... ٩١

السّفير آن هوي خاو

تعقيـب ٩٩
المُتغيّرات الجيوستراتيجيّة والسّياسيّة الإقليميّة والدوليّة ١٠١
المهندس فخري أبو شقرة
مناقشـة ١١٣
الجلسة الثالثة: مائدة مستديرة ١٢٩
الحوار العربيّ الصّينيّ ١٣٢
د. يوسف الحسن
مُداخلات ومُناقشة.. ١٤٦
الجلسة الختامية ١٦٧
كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال ١٦٩
الملاحق
- الملحق (١): المشاركون ١٧٩
- الملحق (٢): برنامج الحوار ١٨١
- الملحق (٣): مطبوعات المنتدى ١٨٣

تقديم

يصدرُ هذا المجلّد ليستأنفَ سلسلة الحوارات العربيّة الصّينيّة التي بدأها مُنتدى الفكر العربيّ منذ عشرين عامًا، بإشراف وعناية مباشريْن من رئيسه وراعيه سموّ الأمير الحسن بن طلال. فقد عُقدَ الحوارُ الأوّل في عمّان تحت عنوان "**الاتصال الفكريّ العربيّ الصّينيّ**" خلال الفترة ١٨-١٩/ ١٠/ ١٩٨٦، وتركّزت مداولاته في مساريْن رئيسيّيْن هما: البُعد السّياسيّ والبُعد الاقتصاديّ. وكان من المقرّر أنْ يُعقدَ الحوارُ الثّاني في العاصمة الصّينيّة بيجين في أواخر عام ١٩٧٨ أو أوائل العام الذي يليه؛ إلاّ أنّه لم يتسنَّ لهذا اللّقاء أنْ يُعقدَ إلاّ في أواخر شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢ تحت عنوان "**آفاق العَلاقات العربيّة الصّينيّة في القرن الحادي والعشرين**"، بالتّعاون مع معهد الصّين للدّراسات الدّوليّة التّابع لوزارة الخارجيّة. وقد تناول بالبحث إضافةً إلى بُعْدَيّ السّياسة والاقتصاد، مسارَ التّواصل الثّقافيّ الحضاريّ بين العرب والصّين.

وفي نطاق هذه اللّقاءات والحوارات، التي يُشارك فيها نُخبٌ من الدّارسين المتخصّصين وأصحاب الخبرات في حقول الاقتصاد والسّياسة والدّبلوماسيّة والثّقافة، من كلا الجانبين، استضاف المُنتدى خلال العاميْن الأخيريْن وفديْن صينيّيْن من مستوى رفيع، عقدا لقاءات مفتوحةً مَعَ نظرائهم من الأُردنّ والبلاد العربيّة. وقد ضمّ الوفد الأوّل أربعة أعضاء من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة، وعضوًا من مجلس الشّعب الصّينيّ. وزار هذا الوفد عددًا من مراكز البحوث والمؤسّسات الأكاديميّة في الأُردنّ خلال الفترة ١٨-١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤. وضمّ الوفد الثّاني، الذي زارَ عمّان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، خمسةً من كبار الباحثين المتخصّصين في شؤون الشّرق الأوسط والشّؤون الدّوليّة من هذا المعهد المرموق.

وفي كلّ مرّة كان يلتئم فيها لقاء عربيّ صّينيّ، كانت هنالك آفاق جديدة؛ ما يعني أنّ الأرضيّة التي تأسّست عليها هذه اللّقاءات، والمستندة إلى عَلاقات تاريخيّة وحضاريّة مع العملاق الصّينيّ القادم، أصبحت مهيّأةً – ربّما أكثر من أيّ وقت مضى- لتعميق التّواصل بيْن طرفيها. وهو ما يعمل المُنتدى على تحقيقه ويُوْليه جانبًا مهمًّا من عنايته وتفكيره وتخطيطه.

ويُعطي هذا الكتاب إشاراتٍ جليّةً على هذا التوجّه، لا سيّما مع تنامي الحاجة المشتركة لدى العرب والصّين إلى بناء علاقات استراتيجيّة بينهما، سواء على الصّعيد الاقتصاديّ أو السّياسيّ، ضمن إطار منظومة ثقافيّة إنسانيّة للتّعاون الدّوليّ.

ولا بدّ هنا من إسداء الشّكر والتّقدير إلى الباحثين - العرب والصّينيّين- الّذين قدموا أوراقًا علميّة قيّمة للإسهام في تكوين ملامح هذه الرؤية، سواء في هذا الحوار أو الحوارات السّابقة. وكذلك إلى **معهد الصّين للدّراسات الدوليّة**، الذي كان تعاونه واهتمام القائمين عليه في مقدّمة عناصر نجاح الحوار وإغناء مساراته.

نسأل الله أن يوفّقَنا جميعًا لما فيه خيْرُ وطننا العربيّ الكبير ورفعته.

منتدى الفكر العربي

ذو القعدة ١٤٢٧هـ - كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٦م

عمّان - الأُردنّ

الجلسة الافتتاحية

كلمة
صاحب السُّموِّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال(*)

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة السفير لوشينغ،

سيداتي سادتي:

يسرّ منتدى الفكر العربيّ أن يعقد اليوم ندوة الحوار العربيّ الصّينيّ الثالث بمشاركة معهد الصّين للدراسات الدوليّة التابع لوزارة الخارجية الصّينيّة. فمرحبًا بضيوفنا الكرام وأتمنى لهم أن تتكلّل زيارتهم للمملكة الأُردنيّة الهاشميّة بالنّجاح والفائدة المُتبادلة، كما أتمنّى لهم طيب الإقامة في عمّان.

لقد كلّفني صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال حفظه الله، أن ألقي نيابة عنه الكلمة الآتية في هذه الجلسة الافتتاحيّة للحوار، وفيما يلي كلمة سموّه :

بسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيم

والصّلاةُ والسّلام على نبيّهِ الأمين وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمعين

الأصدقاءُ الأعزّاء:

السّلام عليكم ورحْمة الله وبركاته:

يَطيبُ لي أنْ أرحّبَ بكم جميعًا في هذا اللقاء، الذي يأتي بعْد مرور سنتيْن ونصف السّنة على لقائِنا السّابق في بيجين، وبعد انقضاء ثماني عشرةَ سنة على

(*) ألقى الكلمة بالإنابة أ. وسام الزهاوي، أمين عام منتدى الفكر العربيّ. وقد نُشرت هذه الكلمة، مع بعض التّعديلات، تحت عنوان رسالة مفتوحة إلى الأصدقاء الصّينيين، في جريدة الحياة اللنّدنيّة بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

أول حوارٍ فكريّ عربيّ صينيّ استضافَه منتدى الفكْر العربيّ في عمّان. وقد كنتُ أتمنّى أنْ أكونَ معكم شخصيًّا في هذه الجلسة الافتتاحيّة لولا التزاماتٌ خارجَ الوطن حالتْ دون ذلك. لكنني سألتقي بكم في الجلسة الختاميّة لنقفَ سويًّا على ما تمَّ تداولُهُ من أفكارٍ ومناقشات خلال هذا اللّقاء. وإذ أكرّرُ ترحيبي بكم في الأردن، فإنّي أرجو لكم أوقاتًا سعيدةً وحواراتٍ مثمرة.

أيُّها الأصدقاء:

لقد ناقشْنا في النّدوة السابقةِ القضايا المرتبطةَ بالعَلاقات العربيّةِ الصينيّة بأبعادِها السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والثقافيّة. واليوم نلتقي في عمّان لنتابعَ الحوارَ من حيثُ انتهيْنا، من أجل توطيدِ التّعاونِ العربيّ الصينيّ وإغناءِ مسيرتِه بالأفكارِ والمقترحات، في إطار التغيّراتِ السريعةِ التي تعصفُ بعالمنا. هنالك فرصٌ كثيرةٌ ومجالاتٌ عدّة للتّعاون فيما بيننا. والرّغبةُ في ترسيخ هذا التعاونِ لا مجال للشكّ فيها لدى الطّرفيْن.

إنَّ آفاقَ التّعاون بين الصّين والبلدانِ العربيّة شاسعةٌ رحبة. فهلْ عملنا نحو رؤيةٍ شاملة يتمُّ في ضوئها وضعُ الآليّات المناسبةِ لتفعيلِ التّعاون بيننا وبينكم في شتّى المجالات؟

لقد أكّدتُ وأؤكّدُ الدورَ الذي يمكنُ للصّين أنْ تنهضَ به على الصّعيد العالميّ، جنبًا إلى جنب مع الاتّحاد الأوروبيّ، من أجل إحلالِ السّلام في العالم. كما أكّدتُ وأؤكّدُ أهمّيّةَ منطقة الشّرق الأوْسط (الكبير أو الأكبر أو الأوسع؛ سمّوه ما تشاؤون) بالنّسبة للصّين. وهذا يعودُ إلى الموقع الاستراتيجيّ للمنطقة وما تزخرُ به من ثرواتٍ استراتيجيّة، خصوصًا النّفط.

نحن نعيشُ في عالم تتّسعُ فيه الفجوةِ بين الجنوبِ والشّمال بسبب النّظامِ الاقتصاديّ والسياسيّ الدّوليّ الحاليّ. فنحن بحاجةٍ إلى تفعيل الحوار والتّعاون بين الجنوب والشّمال، وبين الجنوب والجنوب، من أجل عالمٍ أكثرَ عدلاً واستقرارًا.

وتتطلّبُ مواجهةَ التّحدّياتِ الرئيسيّة للبلدانِ النّامية تبنّي جدول أعمالٍ مشترك يعالجُ هذه الأمورَ وما يترتّبُ عليها من تداعيات. مثلُ هذا الجدول قد يتبنّى النقاطَ الآتية:

- الاعتراف بسيادةِ المواطنين.
- السّيطرة على النّموّ السّكانيّ.
- تحقيق نموٍّ اقتصاديّ يقومُ على العدل والإنصاف.
- إعادة هيكلةِ مؤسّساتِ الحاكميّة.
- التّنمية الاجتماعيّة.
- تأكيد الثّقافةِ المشتركة.

وممّا يساعدُ على تدعيم الاستقرار في مِنطقتنا معالجةُ هذه التّحدّيات وغيْرِها من منظورٍ عبْر إقليميّ وعبْر قطريّ، بل عبْر قارّيّ.

إنَّ تجربةَ الصّين الرّائدة في مجال التّنمية وثقافة الاستدامة تقدّمُ لنا نموذجًا نتعلّمُ منه ونحاولُ تطبيقَه ضمن إطارِ ظروف مِنطقتنا وخصوصيّتِها. لقد اختارت الصّينُ، التي يبلغُ عددُ سكّانِها زُهاءَ خُمْسِ عددِ سكّان المعمورة، طريقًا تنمويًّا يناسبُ خصوصيّاتِها الوطنيّة، مبنيًّا على مفهومٍ عميقٍ شاملٍ للتّنمية، يؤمنُ بالتّعاون مع بلدانِ العالَمِ في هذا المجال، وبالتّوفيق بين الإصلاحِ والتّنمية والاستقرار. ونجدُ تأثيرَ التّنميةِ والإصلاحِ في الصّين واضحًا على أفراد الشّعبِ الصّينيّ، من حيث التحسّن في دخل الأفراد وفي الخِدمات التي تقدّمُها الدّولةُ لهم، صحيّةً وتعليميّةً وغيْرَها. واسمحوا لي أنْ أهتّكم على ذلك؛ لأنّ هذه سياسةٌ من أجلِ البشر **Anthropolitics** التي أُنادي بها دومًا.

لقد درجَ الحديثُ عن تعثّر مسيرةِ التّقدّم في الشّرق الأوسط والعالَمِ الإسلاميّ. إلا أنَّ تقريرَي التّنمية الإنسانيّة العربيّة للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتّقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد تتضمّن الكثيرَ من المؤشّرات الإيجابيّة التي

تبشّرُ بمستقبلٍ أفضل لشعوب المنطقة. ويبقى التّحدّي قائمًا أنْ نبني على ما تمّ تحقيقُه من تقدّم وإحداث تحوّل في اقتصادات المنطقة. وعسى أنْ تكونَ التّجربةُ الصينيّة في هذا السّياق قدوةً وأمثولةً لنا.

إنّني أؤمنُ بقوّة الأفكار ودورِها في تغيير واقعِ الشّعوب. وهذا يحتاجُ إلى برامجَ عملٍ مدروسةٍ واستراتيجيّات ورؤى نافذة. ولعلّ "سيناريوهات ماذا لوْ" في هذا السّياق تساعدُنا في تصوّر المستقبل وحتىّ المساهمة في بنائه، بعيدًا عن "مفهوم المدى القصير" الذي كبحَ ويكبَحُ تحرّكَنا. هذه دعوةٌ إلى وضْع يدِكم بيدِنا للمشاركة في مثل هذه السّيناريوهات.

لقد دعوْتُ دومًا إلى الحوار مع "الآخر" وتبادلِ الأفكارِ معه، من أجل العملِ سويًّا على وضع آليّاتٍ لمعالجة المشكلاتِ التي تُعاني منها مجتمعاتُنا. وبذلك تتحوّلُ عَلاقتُنا مع الآخر إلى عَلاقةِ شراكةٍ من أجل بناء مجتمعٍ أهليٍّ متماسك. وهنا أجدّدُ دعوتي التي أطلقتُها عام ٢٠٠٠، في خطابي في معهد الشّعب الصينيّ للشؤون الخارجيّة في بيجين، حول "**العوْلمة والثقافة: الصّين والعالم العربيّ**"، والتي ناديْتُ فيها بضرورة البحثِ عن صيغة للشّراكة العالميّة تتّسمُ بالاستقلال المتكافِل. وهذا يتمثّلُ في استراتيجيّة الصّين التي تقومُ على الاحتواء لا الإقصاء، والتي تجعل من إمكانيّة التّعاون بين الأقاليم في مجال التّنمية، في إطارٍ متعددِ الأطراف، أمرًا قابلا للتّحقيق.

أعودُ ثانيةً إلى خطابي ذاك. فقد ذكّرْتُ فيه بأهمّيّة دعم الصّين لخُطّة التنمية التعاونيّة عَبْر الحدود الوطنيّة لدلتا التّومين **Tumen Delta** التي تضمُّ روسيا وكوريا الشّماليّة والجنوبيّة على السواء؛ إضافة إلى دعمِها للتجمّعات الإقليميّة الفَرْعيّة في جنوب شرق آسيا، مثل بلدان دلتا الميكونغ **Mekong Delta**. ويقدّمُ هذا تدليلاً عمليًا لمفهوم "إدارة الأقاليم" وللتّفكير فوق القطريّ الذي يهدفُ إلى استخدام الموارد بشكلٍ أفضل. خذوا مثلا منظّمة التعاون عبْر المتوسط للطاقة المتجدّدة **TREC**، التي يتمثّلُ هدفُها في المساعدة على تحويل البحر الأبيض

المتوسط من مِنطقة انقسامات ونزاعاتٍ متعدّدة إلى مِنطقةٍ منسجمة من حيث التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتّعاون وحسن الجوار. إنَّ مثلَ هذه المنظّمة تنسجمُ تمامًا مع فلسفتِكم ونهجِكم. كما أنَّ رابطةَ المحيط الهادىء للتّعاون الاقتصاديّ APEC هي إطارٌ آخر قامَ بتعزيزه كل من الصّين وشركائها الإقليميّين.

أيُّها الحضورُ الكريم:

إن مِنطقتَنا بحاجة إلى عمليّة إصلاحٍ على مستوياتٍ عدّة. وأيُّ مبادرةٍ لتحقيق ذلك لا بُدّ أنْ تأخذَ بالحسْبان القضيّتيْن اللتيْن تشغلان شعوبَ المِنطقة الآن؛ ألا وهما القضيّةُ الفلسطينيّة والوضعُ الحاليُّ في العراق. إنّ موقفَ الصّين من هاتيْن القضيّتين هو موقف داعم لكلّ ما تطمح إلى تحقيقه الشّعوبُ العربيّة من سلام عادل ودائم في الشّرق الأوسط. كذلك لا يمكن للسّلام في مِنطقتنا أنْ يصبحَ حقيقةً من دون معالجة موضوع الخطر النّوويّ وأسلحة الدّمار الشّامل. ما نصبو إليه هو أنْ تُصبحَ مِنطقتنا خاليةً من هذه الأسلحة. وقد يساعد في ذلك، وحتى في تخفيض الأسلحة التقليديّة التي لا تقلُّ عنها تدميرًا، تأسيسُ مَركزٍ إقليميّ لتجنّب الأزمات. مثل هذا المركز كفيل بأنْ يعالجَ الأزمات قبل نشوبها.

من أجلِ تحقيق التّنمية، نحن بحاجةٍ إلى مفهوم جديدٍ للأمْن يقومُ على الثّقة والسّلامِ والتّعاونِ وتعزيزِ الصّداقة على المستوى الإقليميّ. لا بدّ أنْ يركّزَ الإصلاحُ الإقليميّ على قضايا الأمنِ الجماعيّ، والتّجارةِ الحرّة، وإشراكِ الآخرين، كالاتّحاد الأوروبيّ، في هذه العمليّة. نحن بحاجة إلى التّعاون ليس فقط في مجال الأمن العسكريّ أو الصُّلب، وإنّما أيضًا الأمنِ النّاعمِ أو الإنسانيّ.

ولا بدَّ هنا في معرض حديثي عن التّنمية والإصلاح أنْ أشيرَ إلى الدّوْر المهمّ الذي ينهضُ به الشّبابُ في مواجهة هذه التّحدّيات في مجتمعاتنا. فالشّباب يشكّلون زهاء ٧٠٪ من مجتمعنا. وكونهم يشكّلون الأغلبية، فإنَّ التّنمية الشّاملة المستدامة التي نتطلّعُ إلى تحقيقها لا بدّ أنْ تركّزَ على الشّباب ودوْرِهم في بناء

المستقبل وحملِ رسالة "الخطاب العربيّ الإسلاميّ الوسطيّ الرّاشد" الذي ننشُد. لقد أطلقتُ فكرةَ برلمان للشّباب العربيّ في المؤتمر الشّبابيّ الأوّل الذي عقدَه منتدى الفكر العربيّ في عمّان قبل ثمانية أشهر، والذي نتطلّعُ إلى أنْ تتبعَهُ سلسلةٌ من المؤتمرات التي تتناولُ الموضوعاتِ التي تهمُّ شبابَنا.

الأخواتُ والإخوة:

سيُعقدُ المؤتمرُ العالميّ الثّاني للدّراسات الشّرق أوسطيّة في عمّان عام ٢٠٠٦. وقد عُقِدَ المؤتمرُ الأوّل في مدينة ماينز في ألمانيا وجمعَ تحت خيمته جمعيّات الدّراسات الشّرق أوسطيّة من أوروبا والشّرق الأوسط. وستكونُ هذه فرصةً أخرى للمزيد من التّعاون المثمر، ليس فقط بيننا وبين الغرب، وإنما أيضًا بيننا وبين بلدِكم العظيم.

المهمّ، أيُّها الأصدقاءُ الأعزّاء، أنْ نستمرَّ في التّواصُل وفي الاجتهاد وفي الابتكار. ماذا لو تحاورْنا مرّة كلّ سنة، بدلاً من سنتيْن أو أكثر؟ ماذا لو وسّعنا من نطاق منبرنا ليشملَ أقطارًا وأقاليمَ أخرى، مثل جنوب آسيا وشرق آسيا؟ باكستان وإيران وتركيا، وغيرها؟ ماذا لو تبادلنا الخبراتِ والمطبوعات والموارد البشريّة بشكل منظّم؟ ماذا لو ركّزنا على برامجَ عمليّةٍ يشتركُ فيها مواطنون من كل القطاعات؟ القائمة طويلة؛ وإنّي لعلى يقين من أنَّ الإرادةَ والعقل والقلب والذهنيّة كلّها متوافرة.

أحيّيكم؛ وأسلم عليكم. وإلى اللّقاء في الجلسة الختاميّة.

كلمة أمين عام مُنتدى الفِكر العربيّ

أ. وسام الزهاوي

يسرّ منتدى الفكر العربيّ أن يعقد اليوم ندوة حول الحوار العربيّ الصّينيّ الثالث، بمشاركة ضيوفنا الكرام من معهد الصّين للدّراسات الدولية التابع لوزارة الخارجيّة الصّينيّة. وكانت النّدوة السّابقة لهذه النّدوة قد عُقدت في العاصمة الصّينيّة بيجين عام ٢٠٠٢، وتناولت موضوع آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، وتركّز الحوار فيها على محاور ثلاثة هي:

١- البُعد السّياسيّ للعلاقات العربيّة الصّينيّة.

٢- البُعد الاقتصاديّ والتّجربة الصّينيّة.

٣- التّواصل الثّقافيّ الحضاريّ بين الصّين والعرب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه سبق ذلك اللّقاء، الذي عُقد عام ٢٠٠٢، لقاء آخر كان قد عُقد في عمّان عام ١٩٨٦، أي قبل ستّة عشر عامًا من لقاء بيجين، بمبادرة من صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. وعُقد هذا اللقاء حول العَلاقات بين العرب والصّين تحت شعار "من التأييد عن بُعد إلى التّعاون عن قُرب؛ حوار عربيّ صينيّ حول الحاضر والمستقبل". وتركّز الحوار آنذاك هو الآخر على المسارين الرئيسيين اللّذين تناولهما فيما بعد لقاء بيجين، وهما:

١- البعُد السّياسيّ للعلاقات العربيّة الصّينيّة.

٢- البُعد الاقتصاديّ والتّجربة الصّينيّة.

ويعدّ لقاء عمّان عام ١٩٨٦ النّدوة الاستشرافيّة والتّحضيريّة التي وضعت الأسس والموضوعات التّفصيليّة الدّقيقة للجولات والحوارات اللّاحقة.

إنّ العلاقات العربيّة الصّينيّة علاقات تضرب جذورها في عمق التّاريخ، حينما انتظمت القوافل التّجاريّة بين الوطن العربيّ والصّين في عهد الدولة العباسية، عبر ما يُعرف في التّاريخ باسم "طريق الحرير". إلاّ أن تلك العلاقات تقلّصت وتدهّورت بعد سقوط بغداد عام ١٢٥٨ ميلادية على أيدي المغول التتار القادمين من أواسط آسيا. وأدّى ذلك إلى انقطاع طويل في العلاقات العربيّة الصّينية استمرّت حتى أواسط القرن العشرين.

ولا يخفى على أحد اليوم تعاظم أهميّة الصّين من حيث أنها أكبر دولة بعدد السّكان، ومن أضخمها مساحةً، ومن أعرقها حضارةً. وقد أظهرت تجارب الدّول في تعاملها مع الصّين أنها الوحيدة بين الدّول العظمى التي يمكن إقامة العلاقات والتّعاون معها دون أن تتدخّل في الشؤون الدّاخلية لتلك الدول التي تتعاون معها. وهذا دليل واضح على أهمية إقامة علاقات استراتيجيّة ذات مصالح مشتركة ومتبادلة بين الطّرفين العربيّ والصّينيّ، التي تبقى حتى الآن - وللأسف الشديد - دون المستوى المطلوب، ودون طموحاتنا.

وإذ دأب منتدى الفكر العربيّ على إقامة الحوار بين الحضارات والثّقافات وبناء الجسور بين الشّعوب؛ فإنّنا نأمل من وراء لقاءاتنا هذه أن نُسهم في زيادة الاتصالات بين العرب والصّين، والتّعاون الوديّ بينهما، للسّعي من أجل السّلام والتنمية، ورفض سياسة القوّة والنّزوع نحو القطب الواحد، ومقاومة فرض النّظم السّياسيّة والاقتصاديّة على الغير، وافتعال صراع الحضارات.

إنّ مكافحة الإرهاب أصبحت قضية مهمّة ولا شك في يومنا هذا. لكن هذا في الوقت نفسه يجب أنْ لا ينتقص من أهمية مكافحة الأسباب التي تغذّي جذور الإرهاب؛ كالاحتلال الأجنبيّ، والقمع والتّشريد، وانعدام العدالة، واللّجوء إلى الازدواجية في تطبيق قواعد القانون الدوليّ واتفاقات حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة وقراراتها. ويشترك الشّعبان العربيّ والصّينيّ في رفضهما لممارسة تلك المعايير المزدوجة، أو ربط الإرهاب بشعبٍ معيّن أو دين معيّن.

وقد أكّدت الصّين على لسان وزارة خارجيّتها أنّ الأمّة العربيّة أمّة عظيمة تتميّز بالتّاريخ العريق والحضارة الباهرة، وهي تشكّل قوّة هائلة على السّاحة الدوليّة لدعم القضايا الإنسانيّة وعلى رأسها قضية السّلام والتنمية. وعلى الرّغم من تقلُّب الأوضاع الدوليّة ووجود القطب الواحد على السّاحة الدوليّة؛ فإنّ القواسم المشتركة للمصالح الصّينيّة والعربيّة تتعاظم يومًا بعد يوم، ويعدّ كلّ من المعهد الصّينيّ للدّراسات الدوليّة ومُنتدى الفكر العربيّ بنكًا فكريًّا في هذا المجال.

يبقى علينا نحن العرب أن نبذل الآن، أكثر من أي وقت مضى، جهودًا مضاعفة لتحقيق مستوى التّعاون المطلوب مع هذا البلد العظيم، الذي تكمن فيه هذه الطّاقات الهائلة، والتي سيكون لها أبعد الأثر في العلاقات الدوليّة وفي مستقبل العالم.

فمرحبًا بضيوفنا الكرام. وأتمنّى لهم أن تتكلّل زيارتهم للمملكة الأردنيّة الهاشميّة بالنّجاح والفائدة المُتبادلة، كما أتمنّى لهم طيب الإقامة في عمّان. وأهلاً وسهلاً بجميع الحضور الأفاضل. والسّلام عليكم.

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

د. ثامر محمود العاني(*)
مندوب الأمين العام للجامعة **أ. عمرو موسى**

السّيدات والسّادة،
أصحاب السعادة رئيس وأعضاء ندوة الحوار العربي الصيني الثّالث،
الأصدقاء الأعزاء:

إنّه لمن دواعي السّعادة والاعتزاز أن أُشارك اليوم في حفل افتتاح ندوة الحوار العربيّ الصّينيّ (الثّالث)، التي ينظّمها كلٌّ من مُنتدى الفكر العربيّ والمعهد الصّينيّ للدّراسات الدوليّة حول آفاق العلاقات العربيّة الصّينيّة، وأن أنقل إلى حضراتكم جميعًا أطيب التّحيات وخالص التّمنيات من السيّد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، بالتّوفيق وتحقيق الأهداف المرجوّة من عَقْدِها وإلقاء الضوء على أهم الخطوات التي يمكن القيام بها من أجل تطوير العلاقات العربيّة الصّينيّة ودعمها وتعزيزها في السّنوات المقبلة، استجابةً للرّغبة المتبادلة التي عبّر عنها الجانبان العربيّ والصّينيّ في مناسبات عديدة مختلفة، وعلى ضوء المتغيّرات الدوليّة والإقليميّة التي شهدناها في الفترة الأخيرة. وقد كان بود الأمين العام للجامعة العربيّة أن يشارك في فعاليات الندوة لولا الارتباطات المسبقة التي حالت دون ذلك.

(*) المستشار في الإدارة الاقتصاديّة/ الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة، والمسؤول عن متابعة الجانب الاقتصادي لمنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ.

السّيدات والسّادة،

الأصدقاء الأعزاء:

يكتسب الحديث عن التّعاون العربيّ الصّيني أهمية خاصّة، نظرًا لتنامي قوّة الصّين وتعاظم دورها السّياسيّ والاقتصاديّ، الأمر الذي يرشحها لأداء دور متميّز. كذلك، فإنّ المنطقة العربيّة تعدّ امتدادًا استراتيجيًّا لمناطق محيطة بالصّين، بل إنها كانت تعدّ من دول الجوار للصّين في فترة المدّ الإسلاميّ منذ القرن الثّامن الميلاديّ، حيث وصلت حدود العالم الإسلاميّ إلى المنطقة الغربيّة للصّين.

السّيدات والسّادة،

إنّ المعطيات القائمة والتوقّعات المرتقبة كافّة تؤكّد أن التّعاون العربيّ الصّينيّ مقبل على مرحلة لافتة من النموّ والاتساع، وإن هذا التّعاون لا بدّ أن تترتّب عليه إيجابيات كثيرة للطرفين للأسباب الآتية :

١- إن العالم العربيّ بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة ومتنامية ومتوازية مع كلّ القوى الدوليّة، لا سيما الصّين، وذلك من خلال استخدام إمكاناته العدديّة وتوجيه مقوّماته الاقتصاديّة لتوثيق هذه العلاقات وتنميتها والاستفادة منها؛ فالإمكانات الاقتصاديّة يجب أن تكون عاملاً مهمًّا في كسب صديق بارز في خدمة المصالح القوميّة المشروعة.

٢- إنّ كلا الطّرفين الصّينيّ والعربيّ ما زالا حتّى الآن في طريق الانفتاح والتّحرير الاقتصاديّ والخصخصة، وهو مجال يصلح لاعتماده طريقًا لزيادة العلاقات المشتركة وتبادل الخبرات، لا سيما أن الصين تملك خبرة واسعة في مجال الإصلاح والانفتاح.

٣- إنّ الصّين تشكّل أكبر الأسواق العالميّة، فهي ستبقى بحاجة ماسّة إلى الاستيراد والتّصدير، وتتفق الآراء كافة على أنها تشكّل سوقًا رئيسيّة لاستيراد النّفط والغاز، لا سيما من المنطقة العربيّة المُنتظر أن تظلّ حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيسيّ لإمداد العالم بهاتين السّلعتين. ومن ناحية أخرى، سوف

يستكمل العالم العربي إقامة منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى في مطلع العام المقبل ٢٠٠٥، وهذا دافع مهم للصّين لزيادة تعاونها مع الدّول العربيّة نظرًا لحجم هذه السّوق الكبيرة، وهو حافز لإقامة تعاون عربي صينيّ جديد في مجال الاستثمارات والتّجارة.

٤- التّواصل الحضاريّ بين الصّين والدّول العربيّة عبر التّاريخ من خلال طريق الحرير بشقيه البريّ والبحريّ، الذي لم يكن طريقًا للتّجارة فقط، بل كان جسرًا للتّعارف والتّفاهم بين العرب والصّين. وقد شكّلت الآثار الحضاريّة العربيّة والإسلاميّة جزءاً من حضارة الصّين المُعاصرة، وعاملاً مستمرًّا للتّعارف بين العرب والصّين.

السّيدات والسّادة،

إنطلاقًا من الاقتناع بأهمية مواصلة تعزيز الحوار بين الدّول العربيّة والصّين حول القضايا الدوليّة لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون، اتّفق الطّرفان على إنشاء "مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ" إطارًا للحوار والتّعاون الجماعيّ على أساس المساواة والمنفعة المُتبادلة، وذلك لإثراء مقوّمات العلاقات العربيّة الصّينيّة وتوطيد التّعاون وتوسيعه على مختلف المستويات وفي المجالات كافة، وإقامة مستوى جديد من علاقات الشّراكة يتميّز بالتكافوء والتّعاون الشّامل. وقد تمّ التّوقيع على وثيقتي الإعلان والبرنامج التنفيذيّ لمنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٤ بمشاركة السيّد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدّول العربيّة، والسيّد لي تشاونشينج وزير خارجيّة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة، وذلك على هامش أعمال الدّورة (١٢٢) للمجلس الوزاريّ للجامعة العربيّة.

السيّدات والسّادة،

الأصدقاء الأعزاء:

يسعى المُنتدى إلى تعزيز العلاقات العربيّة الصّينيّة في المجالات كافة، ويعمل - على وجه الخصوص - من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

١- السّعي إلى إرساء الأمن والسّلام الدوليين، والعمل من أجل تحقيق ديمقراطيّة العلاقات الدوليّة.

٢- تنسيق السّياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدوليّة.

٣- تنسيق الجهود لتمكين الطّرفين من التّعامل بصورةٍ إيجابيّة وفعّالة مع قضايا العولمة، وتمكينها من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التّفاهم بين شعوب العالم.

٤- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطّرفين.

٥- دعم التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ والماليّ وتطويره بين الطّرفين، وتشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سُبل حمايتها.

٦- دعم التّعاون في مجالات التّعليم والثّقافة، وتنمية الموارد البشريّة.

٧- دعم علاقات التفاهم والحوار وتطويرها بين الطّرفين.

٨- تعزيز التّعاون العلميّ والتكنولوجيّ في المجالات كافة، خاصّةً في مجال البحوث التّطبيقيّة.

٩- التّنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التّراث.

١٠- التّنسيق المُتبادل حول القضايا الأخرى التي تهمّ الطّرفين.

السّيدات والسّادة،

الأصدقاء الأعزاء:

وفي الختام، أتمنّى لندوتكم كلّ النّجاح لتحقيق الأهداف التي انعقدت من أجلهـا، وأشكركم وأتمنّى لكم جميعًا مزيدًا من التّوفيق، ولنكن دومًا شركاء في السّلام والتنمية، وعاشت الصداقة العربيّة الصّينيّة إلى الأبد.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاتـه.

استراتيجيّة الصّين للتنمية وسياساتها الخارجيّة

السّفير ما تشين قانغ
رئيس معهد الصّين للدّراسات الدّوليّة

١- استراتيجيّة الصّين للتنمية

أ- الخطوط العريضة لاستراتيجيّة الصّين للتنمية

إنّ تحديث الوطن يمثّل طموحًا يتوق إليه الشّعب الصّينيّ منذ زمن طويل، لكن عمليّة التّحديث الحقيقيّة لم تبدأ إلاّ منذ أواخر السبعينيّات من القرن الماضي، حيث بات تحقيق التنمية الاقتصاديّة ورفع مستوى المعيشة إرادة قويّة وأساسيّة لدى أبناء الشّعب الصّينيّ بعد مرورهم "بالثّورة الثّقافيّة الكبرى" التي تعدّ كارثة امتدّت عشر سنوات. وفي ظلّ تلك الظّروف انعقدت الدّورة الثّالثة للّجنة المركزيّة للحزب الشّيوعيّ الصّينيّ في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٦، حيث قام الحزب كحزب حاكم باستعراض تجاربه ودروسه المستفادة منذ تأسيس جمهورية الصّين الشّعبيّة، ومن ثمّ تبنّى قرارًا تاريخيًّا بإعطاء الأولويّة الأساسيّة لعمليّة التّحديث استجابةً لمطالب المواطنين. بذلك، تمّ تدشين عمليّة التّحديث التي تنطلق من الخصوصيّات الوطنيّة للصّين، وتُعرف بطريق بناء الاشتراكيّة ذات الخصائص الصّينيّة القائمة أساسًا على الإصلاح والانفتاح.

لقد وضع السيد دنغ شياوبينغ، كونه المصمّم العام لعمليّة التّحديث في الصّين، استراتيجيّة "الخطوات الثلاث"، حيث تتمثّل الخطوة الأولى في مضاعفة النّاتج المحليّ الإجماليّ مرتين وحلّ مشكلة الغذاء والكساء للمواطنين بصورةٍ عامّة في غضون عشر سنوات، وتتمثّل الخطوة الثّانية في مضاعفة النّاتج المحليّ الإجماليّ مرتين أخريين لتمكين المواطنين من الحياة الرغيدة، والخطوة الثّالثة هي تحقيق التّحديث الكامل للصّين في فترة تتراوح بين (٣٠ – ٥٠) سنة.

ولقد تمكّنا من تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة المرجوّة في الخطوتين الأولى والثّانية قبل موعدهما المحدّد بفضل جهودنا المبذولة على مدى السّنوات العشرين الماضية. وقد حقّق الاقتصاد الصّينيّ معدّل نموّ نسبته (٩,٧٪) منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٠، ويقدّر النّاتج المحليّ الإجماليّ لعام ٢٠٠٠ بستة أضعاف حسب السعر الثّابت قياسًا إلى ما كان عليه في عام ١٩٧٩، أي تمّ تجاوز الهدف الأصليّ في تحقيق المضاعفة أربع مرّات. وعلى هذا الأساس، بدأت الصّين بتنفيذ الخطوة الثّالثة من التّخطيط الاستراتيجيّ في عملية التّحديث، وذلك أولاً من خلال تحقيق مضاعفة النّاتج المحليّ الإجماليّ أربعة أضعاف من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، ليربو على (٤) تريليون دولار أمريكيّ، وبلوغ هدف بناء مجتمع رغيد على نحو كامل. وعلى هذا الأساس، سنعمل على بناء الصّين دولةَ حديثة وقويّة ومتطوّرة بمقاييس الازدهار والديمقراطيّة والحضارة الماديّة والمعنويّة في غضون (٣٠) سنة، أي قبل عام ٢٠٤٩ الذي سيصادف الذّكرى المئويّة لتأسيس جمهوريّة الصّين الشّعبيّة.

ب- خصائص الطّريق التنمويّ في الصّين

إنَّ الصّين دولة كبرى يمثّل عدد سكانها خُمس عدد السّكان الإجماليّ في العالم، في حين أنها تعدّ دولة نامية بحكم الأُسس الاقتصاديّة الضعيفة فيها. من هنا لا يسعنا إلاّ أن نبحث عن طريقٍ تنمويّ يناسب الخصوصيّات الوطنيّة. ولا يمكن نقل أو زرع نمط تنمويّ في الصّين من أيّة دولة أُخرى بشكلٍ أعمى. إنَّ عمليّة التّحديث في الصّين تتقدّم في ظلّ التعدديّة القطبيّة والعولمة الاقتصاديّة. لذا، ترتبط كلّ خطوة في هذه العمليّة بخطوات التنمية في العالم. إنَّ الصّين بوصفها دولة اشتراكيّة تحبّ السّلام، وتتبنّى مفهومًا منفتحًا للتنمية، وتؤمن بالتّعاون القائم على المنافع المُتبادلة مع دول العالم كافة. كما تتبنّى مفهومًا سلميًا للتنمية، وتعتمد على جهود أبناء شعبها في تحقيق التنمية وليس على حساب مصالح الدّول الأُخرى، ناهيك عن عدم السّير في طريق التوسُّع والعدوان.

وفي مجال الدّفع بعملية التنمية إلى الأمام، تؤكّد الصّين أهمية التّوفيق ما بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، كون الاستقرار أساسًا للتنمية، وشرطًا مسبقًا للإصلاح، والإصلاح هو مصدر القوّة الدّافعة للتنمية، والتنمية هي مصدر الدّعم للاستقرار.

وقد تمكّنت الصّين من تحقيق تحوّلين حيويين خلال ربع قرن فقط، أي التحوّل من مجتمع منعزل إلى مجتمع منفتح، والتحوّل من الاقتصاد المخطّط إلى اقتصاد السّوق. إنَّ عملية الإصلاح والانفتاح في الصين غير مسبوقة ولا مثيل لها، سواء من حيث سرعتها أو عمقها. ولكن هذه العملية تدريجيّة ومدروسة، وتمضي قدمًا على مراحل بخطوات متّزنة تضمن تحقيق التنمية على أساس الاستقرار بدلاً من اللّجوء إلى ما يُسمّى بـ"العلاج بالصّدمة".

بعد هذا الاستعراض لمسيرة التنمية في الصّين، يمكن استخلاص خصائصها البارزة كالآتي:

أولاً: تكريس مبدأ "الإنسان أولاً"، أي اتخاذ مصالح الشّعب المنطلق الأول والأخير. ويتمثّل الهدف الأساسيّ للتنمية في تحسين جودة المعيشة للمواطنين، وتمكين أبناء الشّعب كافة من التمتّع بأكبر قدر من الحضارة الماديّة والمعنويّة. لقد أسفرت عملية التنمية في الصّين على مدى الـ (٢٥) سنة الماضية عن إنجازات مشهود لها عالميًا، وعادت بمنافع حقيقيّة على الشّعب الصّينيّ، بدليل أن حصّة الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ قبل بدء عملية الإصلاح والانفتاح كانت أقلّ من (١٠٠) دولار أمريكي، وتجاوزت (٨٠٠) دولار في عام ٢٠٠٠، وبلغت (١٠٩٠) دولارًا في عام (٢٠٠٣)، وتقلّص عدد السكّان الّذين يعيشون تحت خط الفقر في الأرياف من (٣٠٠) مليون نسمة قبل بدء عملية الإصلاح والانفتاح إلى (٢٨) مليون نسمة عام ٢٠٠١. وحصل التحسُّن الملحوظ كمًا وكيفًا في كلّ النّواحي المعيشيّة للمواطنين، سواء في الغذاء أو الكساء أو السّكن أو المواصلات، وتم رفع مدى تمتّع المواطنين بالخدمات الثّقافيّة والتّعليميّة والصّحيّة وغيرها إلى

حدٍّ كبير. وقد انخفض مؤشر إنجل Engel Index على المستوى الوطني من (٤٦, ٠) عام ١٩٩٠ إلى (٣٩, ٠) عام ٢٠٠٣. وزاد المعدّل الفرديّ للعمر المتوقّع من (٦٩,٥) سنة لعام ١٩٩٠ إلى (٧٢,٣) سنة لعام ٢٠٠٣ (وقد كان مجرد ٣٥ سنة في عام ١٩٤٩). فعمليّة الإصلاح والانفتاح إذًا جلبت منافع ملموسة للشّعب، والشّعب يدعم ويرحّب بعمليّة الإصلاح والانفتاح، ويوفّر لها قوّة دافعة هائلة لتأمين التنمية المستدامة وبناء المجتمع المتناغم.

ثانيًا: الالتزام بمفهوم التنمية المستدامة، وتأكيد ضرورة التّنمية الصّحيّة التي تتميّز بتطوّر الإنتاج ويُسر المعيشة وسلامة البيئة. إنَّ الصّين تأخذ التّجارب والدّروس التنمويّة المُستفادة لدى الدّول المتطوّرة مأخذ الجدّ، وتلتزم بكلّ ثبات بمفهوم التنمية المستدامة كاستراتيجيّة تنمويّة للدّولة. وفي عام ١٩٩٢ أصدرت حكومة الصّين "أجندة الصين في القرن الـ٢١؛ الكتاب الأبيض في السّكان والبيئة والتنمية في الصّين في القرن الـ٢١"؛ ومن ثم وضعت برنامج عمل لتحقيق التّنمية المستدامة في القرن الـ٢١. أمّا في هذا العام [٢٠٠٤]، فقد طرحت حكومتنا مفهومًا علميًّا للتنمية يتمثّل في تحقيق تنمية شاملة ومنسجمة ومُستدامة، وتؤكد الحكومة – تحديدًا – ضرورة تحقيق تنمية منسجمة في المدن والأرياف وفي مختلف المناطق، وعلى الصّعيد الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين الإنسان والبيئة، وبين التّنمية في الدّاخل والانفتاح على الخارج بما يدعم التّنمية الشّاملة اقتصاديًا واجتماعيًا وإنسانيًّا. وتمرّ الصّين حاليًا بخمسة تحوّلات رئيسية في سياق تطبيق المفهوم العلميّ للتّنمية، وهي التحوّلات في المفاهيم، وفي أنماط النموّ الاقتصاديّ، وفي البنية الاقتصاديّة، وفي وظائف الحكومة، وفي أسلوب أداء المسؤولين.

ثالثًا: التمسّك بسياسة الانفتاح على الخارج، بما يساهم في التنمية المشتركة. وتنظر الصّين إلى تنميتها بأنها جزء من التنمية العالميّة، وتعمل دومًا على تعزيز التّعاون القائم على المنافع المُتبادلة مع المناطق والدّول في العالم كافة، سعيًا إلى تدعيم التّنمية المشتركة عالميًا. ونحن لا نفكّر في مصالحنا فحسب؛ بل نحرص على

المساهمة بنصيبنا من الجهود في دفع التنمية والتقدّم للبشريّة كلها. وإبان الأزمة الماليّة الآسيويّة، كانت الصّين تتعرّض أيضًا لصدمات خطيرة، لكنّها لم تتّخذ أي إجراء يضرّ بمصالح الآخرين أو ينقل خسائرها إلى غيرها، بل بذلت كلّ ما في وسعها للحفاظ على الاستقرار الماليّ في العالم بأسره. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الصّين خطوات حثيثة للمشاركة في النّشاطات الاقتصاديّة العالميّة وللعمل على تفعيل التّعاون الإقليميّ أيضًا، الأمر الذي أسفر عن نتائج جيدة. وإنّ الصّين تلتزم بمبدأ المنافع المُتبادلة والكسب للجميع في هذا السياق.

ج- تنمية الصّين والعالم

إنّ الصّين دولة كبرى عدد سكانها (١٣٠٠) مليون نسمة، فمن المستحيل ألاّ يحدث التّفاعل بين عملية التّحديث فيها والبيئة الدوليّة التي تتميّز حاليًا بتنامي العولمة. إنّ الصين لا تستغني عن العالم في تحقيق تنميتها، والعالم في حاجة إلى الصّين المتطوّرة أيضًا، وإنّ نجاح الصّين أو فشلها مرتبط بالعالم ارتباطًا وثيقًا، ولكلا الحالين دلالات بعيدة وعميقة على العالم بأسره. وقد أثبتت الحقائق أن نجاح الصين ساهم كثيرًا في تنمية العالم وتقدّم البشريّة :

أولاً: نجحت الصّين - على الرّغم من عدد سكانها الكبير جدًا - في حلّ مشكلة الغذاء والكساء لمواطنيها، ونجحت كذلك في تأمين الاستقرار الاجتماعيّ على المدى الطويل، الأمر الذي لا يكتسب أهمية قصوى بالنّسبة لمكافحة الفقر والحفاظ على الاستقرار على المستوى العالمي فحسب، بل وفّرت الصّين بنجاحها تجارب تنمويّة ونموذجًا تنمويًا يُقتدى به للدّول الأخرى.

ثانيًا: تعتمد الصّين على قوّتها الذّاتية بشكلٍ أساسيّ في تحقيق هذه الإنجازات، في حين تستفيد من التّجارب والأموال والتّقنيات الأجنبيّة أيضًا بما يُساهم في تفعيل التّواصل والتّعاون الدوليين وتحفيز التّفاعل الخيّر للتنمية الاقتصاديّة العالميّة من ناحية، ويوفّر فرص تنمويّة للدّول والمناطق الأخرى في العالم من ناحية أخرى. وهناك إجماع على أن خروج الاقتصاد العالميّ من الرّكود

إلى الانتعاش في السنوات الأخيرة يرجع فضله الأساسيّ إلى التنمية المستديمة في الصّين.

ثالثًا: إنَّ الصّين كدولة نامية كُبرى، تحرص على المشاركة في وضع القواعد الاقتصاديّة الدوليّة، حيث تدعو إلى تحقيق التنمية المشتركة والازدهار الشّامل في العالم، وتعمل على الحفاظ على مصالح الدّول النّامية، وتطرح مبادرات لتفعيل التّعاون الدوليّ بما يُساهم في إقامة نظام اقتصاديّ دوليّ جديد على نحوٍ منصفٍ وعادل.

أخيرًا، تحرص الصّين على تفعيل التّعاون الإقليميّ عامّةً، والتّعاون على المستوى الآسيويّ خاصّةً؛ الأمر الذي يُساهم بقوّة في تحقيق التنمية المشتركة في آسيا. كما تحرص على توفير ما بوسعها من المساعدات في صور مختلفة للدّول الأقلّ نموًا.

إنَّ بعض وسائل الإعلام الغربية تدمن إطلاق تعليقات غير صحيحة عن الصّين بخصوص الطّاقة أو السّوق ورأس المال، لذلك، أجد من المناسب أن نقوم بشيء من التّوضيح :

إنَّ ارتفاع مستوى المعيشة في الصّين زاد فعلاً من احتياجاتها إلى الطاقة، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى الآتي:

أولاً: إنَّ التّنمية في الصّين لم تأتِ اعتمادًا على استهلاك الطّاقة فقط. لقد كان معدّل النموّ للنّاتج المحليّ الإجماليّ في الصّين (٩,٧٪) في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، بينما كان معدّل النموّ السّنويّ لاستهلاك الطّاقة مجرد (٤,٦٪).

ثانيًا: تتبنّى الصّين سياسة توفير الطّاقة. وفي العقدين المذكورَيْن انخفضت نسبة استهلاك الطّاقة لوحدة قيمة الناتج بـ (٦٤٪)، بينما انخفضت نسبة استهلاك الطّاقة لوحدة قيمة النّاتج على المستوى العالميّ بـ (١٩٪) فقط. ونحن في صدد اتخاذ مزيد من الإجراءات لتوفير استهلاك الطّاقة. كما نعمل على استخدام

مصادر أخرى للطّاقة في مقدّمتها الكهرومائيّة؛ والكهرنوويّة؛ والطّاقة الشّمسيّة؛ الطّاقة الهوائيّة؛ إضافة إلى تعميم استخدام غاز الميثان في الأرياف. ويمثّل الفحم (٧٥٪) من الطّاقة المُستهلكة في الصّين، ولا يمثّل النّفط سوى حوالي (١٧٪).

ثالثًا: صحيح أن الصّين دولة كبيرة في استهلاك الطّاقة، لكنّها دولة كبيرة في إنتاج الطّاقة أيضًا. إنَّ إنتاج الفحم في الصّين يتصدّر دول العالم، وهي تصدّر الفحم إلى الخارج. وتمثّل احتياطات النّفط في الصّين (١,٢٪) من احتياطات النّفط الإجماليّة في العالم، وتبلغ الطّاقة الإنتاجيّة السّنوية للنّفط في الصّين (١٦٠) مليون طن، ما يمثّل أكثر من نصف الكمية المستهلكة. ولقد قرّرت حكومة الصّين زيادة تطوير قطاع الطّاقة الكهرنوويّة بحيث ترتفع نسبة توليد الكهرباء باستخدام الطّاقة النوويّة إلى مجمل الطّاقة المستهلكة من (١,٧٪) حاليًا إلى (٤٪) في عام ٢٠٢٠ لتخفيف الضّغوط على قطاع النّفط.

رابعًا: تؤمن الصّين بالمفهوم العلميّ للتنمية، وتسعى إلى تحويل نمط النموّ الاقتصاديّ للسّير على طريق الاقتصاد الدّائريّ.

إنَّ التّجارة الدّوليّة يجب أن تكون قائمة على التّعاون المتكافيء والتّكامل، فالمنافسة الشّريفة في التّجارة أمر طبيعيّ. والمطلوب من الدّول إجراء تعديل على الهياكل الصّناعيّة وفقًا لطلب السّوق في الدّاخل والخارج والظّروف المتاحة؛ ومن ثمّ تتقلّص قطاعات غير مؤهلة وتبرُز قطاعات واعدة. والصين أيضًا تمرّ بالتّجارب نفسها؛ ففيها الآن صناعات ذات كثافة عالية من العمالة تتميّز منتجاتها بقدرة تنافسيّة قويّة مثل المنسوجات والأدوات الكهربائيّة المنزليّة والأحذية، في حين تتعرّض صناعات ذات كثافة عالية من التقنية لصدمات.

لقد حقّقت التّجارة الخارجيّة في الصّين نموًّا متسارعًا؛ فكانت قيمتها (٨٥١,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٣، وبلغت (٩٢٦,٤٧) مليار دولار من كانون الثاني/ يناير إلى تشرين الثاني/ أكتوبر هذا العام [٢٠٠٤]. وفي العام الماضي، كانت قيمة الصادرات الصّينيّة (٤٣٨,٣٧) مليار دولار، وقيمة الواردات

(٤١٢,٨٤) مليار دولار، أي أننا نصدّر كثيرًا ونستورد كثيرًا أيضًا. وبعبارة أخرى، فإنّ المنتجات الصّينية تستولي على حصص في أسواق العالم، لكن الصّين تمثّل سوقًا كبيرةً أمام منتجات الدّول الأخرى أيضًا؛ فقد ازدادت الصّادرات الصّينيّة بنسبة (٣٤,٦٪) في العام الماضي، فيما ازدادت الواردات بمقدار (٣٩,٩٪). أمّا في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، فقد ازدادت الصّادرات بما نسبته (٣٧,٢٪)، وازدادت الواردات بنسبة (٣٤,٥٪)، أي أن معدل نموّ الصّادرات أعلى من معدّل نموّ الواردات. والصّين تصدّر منتجات استهلاكيّة ذات جودة عالية وسعر رخيص، وهذا مفيد للمستهلكين في الدّول الأخرى. زد على ذلك، فهنالك عدد كبير من المؤسّسات المشتركة أو التعاونيّة تصنّع المنتجات المصدّرة إلى الخارج، ما أتاحَ أرباحًا كثيرة للأطراف الأجنبيّة التي تشارك في هذه المؤسّسات. لذلك، أجد من غير المبرّر إطلاق أيّة تهمة للصّين في ما يتعلّق بالسّوق.

إنّ التنمية في الصّين تمثّل جانبًا حيويًا في قضية تقدّم البشريّة، ولها أبعاد إيجابية في تنمية العالم. وإنه أمر في صالح الشّعب الصّينيّ، وفي صالح شعوب العالم أيضًا.

٢- السّياسة الخارجيّة الصّينيّة

تنتهج الصّين باستمرار سياسة خارجيّة سلميّة مستقلّة، وتتّخذ من مصالح الشّعب الصّينيّ ومصالح شعوب العالم المنطلق الأول والأخير في دبلوماسيّتها الصّينيّة. إنّ صيانة سلام العالم وتعزيز التّعاون القائم على المنافع المتبادلة وتدعيم التنمية المشتركة يمثّل هدفًا أساسيًا للدبلوماسيّة الصّينيّة.

أ- الركائز الأساسيّة للدبلوماسيّة الصّينيّة

تتنامى التعدّديّة القطبيّة والعولمة الاقتصاديّة في طريق متعرّج حاليًا، والأوضاع الدوليّة في مجملها تتطوّر في اتجاه الانفراج والاستقرار، لكن تحصل

اضطرابات ونزاعات محليّة هنا وهناك، ويتصاعد التّهديد الأمنيّ غير التّقليديّ، وتتوسّع الفجوة بين الجنوب والشّمال مما يعرّض البشريّة لتحدّيات خطيرة. إنّ السّعي إلى السّلام والتّعاون والتنمية يمثّل إرادة قويّة لدى شعوب العالم، وإنّ الصّين بوصفها دولة نامية كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن الدّوليّ واعية تمامًا للمسؤوليّات التي تقع على عاتقها. لذا، تحرص الصّين دومًا على تطوير علاقات الصّداقة والتّعاون مع دول العالم كافة على أساس المبادئ الخمسة للتّعايش السّلميّ، وتؤدّي دورًا بناءًا في الشّؤون الدّوليّة، وتدعو إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال تفعيل التّعاون الدوليّ وتُساهم بجهود دؤوبة في سلام العالم وتقدُّم البشريّة.

إنّ الصّين تدعو إلى بناء نظام سياسيّ واقتصاديّ دوليّ جديد على نحوٍ منصفٍ ومنطقيّ.

وعلى الصّعيد السّياسيّ، تدعو الصّين إلى الاحترام المتبادل والتّشاور الجماعيّ وعدم التدخّل في الشّؤون الدّاخليّة والمساواة بين الدّول كافة، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قويّة أم ضعيفة، غنيّة أم فقيرة. ويحقّ لأيّة دولة أن تشارك في الشّؤون الدوليّة. ويجب توطيد الدّيمقراطيّة والشّرعيّة الدوليّة في العلاقات الدوليّة، واحترام دور الأمم المتحدة وتعزيزه.

وعلى الصّعيد الاقتصاديّ، تدعو الصّين إلى تعزيز التّعاون والتّكامل بما يُساهم في التنمية والازدهار المشتركين. ويجب على كلّ دولة احترام مصالح الدّول الأخرى في عملية تحقيق المصالح الاقتصاديّة الذّاتيّة. وهنالك التزامات ومسؤوليّات على عاتق الدّول المتطوّرة في مساعدة الدّول النّامية عامّةً والدّول الأقلّ نموًّا، خاصّةً في تحقيق التنمية بما يساهم في تضييق الفجوة بين الجنوب والشّمال.

وعلى الصّعيد الثّقافيّ، تدعو الصّين إلى تبادل الاحترام والمنافع بين الثّقافات المختلفة بما يحقّق ازدهارها المشترك. إنّ أيّة حضارة هي إبداع لشعبها وكنز من

الكنوز الحضاريّة في العالم، وإنّه من الخطأ والمضرّ فرض تمييز على مختلف الثّقافات، أو نفخ البوق في النّزاع الحضاريّ، أو تعظيم الثّقافة الذّاتيّة مع تقزيم ثقافات الآخرين أو تضييق مجال وجودها.

وعلى الصّعيد الأمنيّ، تؤكّد الصّين الثّقة المُتبادلة بين دول العالم والعمل المشترك لتثبيت مفهوم جديد للأمن يقوم على الثّقة المُتبادلة والمنافع المشتركة والمساواة والتّعاون، وضرورة حلّ النّزاعات عبر الحوار والتّعاون، بدلاً من اللّجوء إلى القوّة أو التهديد بها. إنّ المفهوم الجديد للأمن يدعو في جوهره إلى تجاوز مفهوم الأمن لجانب واحد، وبناء أمن مشترك على أساس المصالح المشتركة من خلال تعاون المنافع المُتبادلة.

ب- التّطبيقات الدّبلوماسيّة الصّينيّة

إنّ العالم بحاجة إلى السّلام والتّعاون، والصّين بحاجة إلى بيئة دوليّة سلميّة وتعاون دوليّ في تنميتهــا. وتتّخذ الصّين خطوات دبلوماسيّة حثيثة سعيًا إلى السّلام والتنمية والتقدّم والتّعاون:

أولاً: تعمل الصّين على تدعيم التّعاون المشترك والكامل مع دول الجوار، وتلتزم بمبدأ تطوير الصّداقة والشّراكة مع هذه الدّول، وتسعى إلى زيادة الصّداقة معها، وتوطيد الاستقرار في البيئة المجاورة وتحقيق التنمية المشتركة مع تلك الدّول، وتعمل على تدعيم التطوّر الصّحيّ **لمنظّمة شانغهاي للتّعاون**، وآلية (١٠+٣) للتّعاون، وتدعو إلى بناء منطقة تجارة حرّة بين الصّين وآسيان بما يُساهم في التّعاون والتنمية على المستوى الإقليميّ.

ثانيًا: تعمل الصّين على زيادة تحسين علاقاتها مع الدول الكبرى وتطويرها؛ فالعلاقات الصّينيّة الأمريكيّة في تحسّن مستمر، والصّين تحافظ على زخم طيب من التطوّر المتّزن، وعلاقات الشراكة الاستراتيجيّة الصّينيّة الروسيّة في صدد التعمّق المتواصل، حيث يتعزّز التّعاون الجوهريّ بين الصّين وروسيا، وثمة إقامة

علاقات شراكة استراتيجيّة بين الصّين والاتحاد الأوروبيّ، ويشهد التّعاون والتّواصل بينهما تكثيفًا مطّردًا.

ثالثًا: تعمل الصّين على تعزيز الصّداقة التقليديّة وتوطيد التّضامن والتّعاون مع الدول النّامية. وتلتزم الصين بالمبادئ، وتقف دائمًا إلى جانب الحقّ والعدالة في الشّؤون الدوليّة بما يصون حقوق الدّول النّامية ومصالحها. إنّ **منتدى التّعاون الصّينيّ الإفريقيّ** أسفر عن نتائج ملموسة، كما تمّ تأسيس **منتدى التّعاون الصّينيّ العربيّ**، ونالت الصّين دور المراقب في منظّمة دول القارّة الأمريكيّة.

رابعًا: تعمل الصّين على المشاركة في الدّبلوماسيّة متعدّدة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، وتؤدّي دورًا بنّاءًا في الشّؤون الدوليّة، وتدعو الصّين إلى تعزيز التّعاون الدّوليّ لمكافحة الإرهاب.

خامسًا: تعمل الصّين بكلّ ثبات على صيانة سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها، وتُعارض بشكلٍ قاطع محاولات سلطات تايوان الرّامية إلى الانفصال والوصول إلى استقلال تايوان. كما تعمل على سحق المحاولات الانفصاليّة من دالاي لاما وأتباعه. وتتّفق التّطبيقات الدّبلوماسيّة الصّينيّة مع المصالح الأساسيّة للشّعب الصّينيّ، ولشعوب العالم، وتلقى التّرحيب والدّعم في المحافل الدوليّة.

ج- علاقات الصّداقة والتّعاون بين الصّين والدّول العربيّة

تضرب العلاقات الصّينيّة العربيّة جذورها في التّاريخ القديم. ويتمّ التّعاون الوثيق بين الجانبين منذ زمن طويل، حيث تبلّورت بينهما صداقة عميقة. وتحرص الصّين على تنمية علاقات الصّداقة والتّعاون مع الدّول العربيّة، وتدعم أيّ عمل من شأنه أن يُساهم في استتباب الاستقرار في الشّرق الأوسط، وتحرص على المساهمة بنصيبها من الجهود في إيجاد حلّ عادل وشامل لقضيّة الشّرق الأوسط. إنّ الجانبين الصّينيّ والعربيّ يعملان على تدعيم السّلام والاستقرار على

المستويين الإقليميّ والعالميّ، ويواجهان أعباء التنمية الاقتصاديّة ورفع مستوى معيشة الشّعب، الأمر الذي يوسّع المصالح المشتركة بين الجانبين. وهناك إمكانات هائلة لتحقيق التّكامل الاقتصاديّ بين الصّين والعالم العربيّ، والتّعاون والتّواصل مستمرّ ومثمر بين الجانبين في المجالات الثّقافيّة والعلميّة والفنيّة والتّعليميّة وغيرها.

لقد زار **الرئيس هو جينتاو** مقرّ **جامعة الدول العربية** في مطلع هذا العام، حيث تمّ الإعلان عن تدشين "**منتدى التّعاون الصّينيّ العربيّ**"، وانعقد الاجتماع الوزاريّ الأول للمنتدى في القاهرة في أيلول/ سبتمبر الماضي، حيث تمّ التّوقيع على وثائق مهمّة بين الجانبين في إطار منتدى التّعاون. وإنّ الصّين على استعداد لمواصلة تعزيز التّشاور والتّنسيق مع الدّول العربيّة بما يدفع بعلاقات الصّداقة والتّعاون الصّينيّة العربيّة إلى المزيد من التطوّر في ظلّ الظّروف الجديدة.

تعقيبات

السّفير ما تشين قانغ

لقد استمعنا إلى كلمة مليئة بالمشاعر الدّافئة من سموّ **الأمير الحسن** بالإنابة، وقد طرح سموّه بعض المبادئ والأساسيّات لهذه النّدوة، ونشكره على فكرته الكريمة وهذا الاستهلال الممتاز، ويسرّني أن أكون مع زملائي على هذه الأرض الأردنيّة الطيّبة، وأشكركم شكرًا جزيلاً بالنيابة عن جميع الزملاء الّذين حضروا معي.

منذ النّدوة الأولى لهذه الحوار، حدثت تطوّرات ومتغيّرات على السّاحة الدّوليّة، وجدّت أوضاع عدّة عليها.

رئيس الجلسة أ. وسام الزهاوي

أشكر سعادة **السّفير ما تشين قانغ** على كلماته الرقيقة التي عبّر فيها عن شكره لسموّ **الأمير الحسن**، وللكلمة القيّمة التي ألقاها حول استراتيجيّة الصّين التنمويّة وسياساتها الاستراتيجيّة.

أؤكد أننا بقدر ما يتعلق الأمر بنا، على أتم الاستعداد للتّعاون في جميع المجالات، ونحن أيضًا نتطلّع معه ونشاركه هذه الآمال لتقوية العلاقات القائمة بين الصّين الصّديقة وجميع الدّول العربيّة وتوسيع هذه العلاقات وتوطيدها.

كما أشكر **الأستاذ ثامر العاني** على الكلمة التي ألقاها وعلى مشاركته في هذه النّدوة مندوبًا عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأرجو أن يتفضّل بنقل تحيات **مُنتدى الفكر العربيّ** وتقدير العميق إلى معالي الأمين العام الأستاذ **عمرو موسى**، على إسهامات الجامعة وأمانتها العامة في سبيل تنمية العلاقات مع جمهورية الصّين الشعبيّة في المجالات كافة.

الجلسة الأولى

العلاقات الاقتصاديّة

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

حضرات السيّدات والسّادة؛

الإخوة والأخوات الحضور:

يُسعدني ويشرّفني أن أدير جلسة العمل الأولى في هذا اللقاء العربيّ الصّينيّ الثّالث، فاللقاء الأوّل - كما أشار سموّ الأمير في كلمته - كان انعقد في الثمانينيات، وحصل انقطاع طويل فيما كان الاتفاق أن تُعقد هذه اللقاءات بالتناوب بين عمّان وبيجين، إلاّ أنه لم تحصل متابعة كافية؛ فلم نتمكّن من إعادة الحلقة إلاّ في ٢٠٠٢ حينما انعقد اللقاء الثاني في بيجين في شهر مايو/ أيار ٢٠٠٢.

وأودّ بشكلٍ خاص أنْ أعبّر عن سعادتي بوجودي بين هذه النّخبة في هذا اللقاء لما أكنّه من إعجاب ومودّة للصّين وشعبها الكريم العظيم. لقد كان من حُسن طالعي أنني زرت الصّين ثلاث مرّات، المرّة الأولى كانت في سنة ١٩٨٠ حينما قال نائب رئيس الوزراء - آنذاك - إنّ الصّين لن تدخل في إنتاج الطاقة النووية، وحينما كنّا نتجوّل داخل الصّين، في حقول النّفط، بسرعة لا تزيد عن (٢٥) كم بسبب سوء أحوال الطرق، لكنّني خرجت من هذه الزّيارة الأولى بإعجابٍ كبير لأمرين: الأول: كيف استطاعت الصّين أن تخلق انسجامًا بين الزّراعة والنّفط؛ إذ زرتُ حقلاً للنّفط في منطقة زراعيّة ورأيت "التّعايش السّلميّ والمثمر" بين الزّراعة والنّفط، الشيء الذي لا نعرفه في منطقتنا، لأنّ عائدات النفط كلما تأتي تقتل الزراعة. والشيء الثّاني الذي أعجبني في تلك الزّيارة كان قدرة الصّين على الصّيانة، أي صيانة ما لديها من معدّات. كنت - آنذاك - أمينًا عامًا لمنظّمة الأقطار العربيّة المصدّرة للنّفط، وفي أحد جوانب الرحلة أخذنا قطارًا صناعته قديمة، لكنّه مُصان صيانة ممتازة، وقد رأيت مصانع البتروكيماويات كيف

أنه لا يوجد فيها موضع ولو كان بسيطًا من غير دهان أو صيانة؛ فأدركت أن الحضارة يجب أن تُقاس بمدى مقدرة الشعوب على الصّيانة. إنَّ الشّعب الذي يصون ما لديه هو شعب عريق وله حضارة عريقة، والذي يفعل عكس ذلك عليه أن يعيد النّظر في مفهوم الحضارة.

أما الزيارة الثّانية فقد كانت في عام ١٩٨٣ حينما بدأت الصّين تتحرّك قليلاً، وكانت مناسبة لندوة بين الجنوب والجنوب، وكانت أيضًا مناسبة لدخول أول مصرف للصّين (BBCI)، ولو أن هذا المصرف – للأسف – انهار في ذلك العام، وكان هنالك احتفال كبير على مستوى الجمهورية، وكنت ألاحظ الفرق، وإن كان بسيطًا بين زيارة ١٩٨٠ وزيارة ١٩٨٣، ثم لم تتح لي الفرصة لزيارة الصّين مرّة ثالثة إلاّ في عام ٢٠٠٢.

حقيقةً لم أرَ في حياتي، ولا أتصوّر، أن من الممكن أن يحصل لبلد في حجم الصين تطوّر بهذا القدر خلال عشرين عامًا، وهذا شيء عظيم نحتاج أن ندرسه، وهي فرصة لنا الآن في الجانب العربي أن نستمع إلى الجانب الصيني كي نستفيد ونواصل هذه الحوارات، لأن تبادل الحوارات بين العقول التي لها تجارب مختلفة، دائمًا ما يأتي بنتائج إيجابية إنْ شاء الله.

سنستمع في الجلسة الأولى لورقة من الصّديق د. **هشام الخطيب**، الذي سيحدثنا عن العلاقة الاقتصاديّة العربيّة الصّينيّة من خلال التّركيز على جانب النّفط، لما له من أهمية بالنسبة لمستقبل العلاقة بين البلدين. وستكون الورقة الثّانية للسيد **يانغ قوانغ** أيضًا في الموضوع نفسه، وبعد ذلك سنفتح المجال للحوار وتبادل الآراء.

أعطي الكلمة الآن للدّكتور **هشام الخطيب**، وهو غنيّ عن التّعريف بالنّسبة للجانب العربيّ؛ فالدّكتور هشام حقيقةً من النّوادر الّذين يتمتّعون بتعدّد المواهب وتعدّد الاهتمامات، من طاقة إلى اقتصاد إلى فنون إلى موسيقى؛ فهو رجل مثقّف بمعنى الكلمة، وهو الذي أنقذ هذه الجلسة بورقته، لأنَّ الشّخص الذي كان قد

كُلِّف بتحضير الورقة واعتُمد عليه لمدة ستة أشهر، اعتذر قبل موعد الندوة بأقل من ثلاثة أسابيع، ولولا وجود د. هشام وسرعة إنجازه لكنّا في وضعٍ لا نُحسد عليه في الجانب العربيّ وأمام إخواننا من الصّين. الاعتماد أحيانًا على أناس لا يفون بوعودهم من أسوأ الصّفات في ثقافتنا. على أي حال، فالدّكتور هشام كان وزيرًا للطّاقة وأسَّس وزارة الطّاقة في الأردنّ، وكان أيضًا وزيرًا للتّخطيط، ووزيرًا للمياه، وهو حاليًا - كما قلت قبل قليل - متعدّد المواهب، ويعمل في معظم الأحوال متطوعًا ولو أنه يدير مكتبًا استشاريًا، لكنه يعطي أكثر بكثير مما يأخذ؛ فنحن نشكره على أنه أنقذ هذه الجلسة بتحضير ورقته التي آمل أن تكون وُزعت على الجانب الصّينيّ، بحيث يسهل ترجمتها. وأرجو من المتكلّمين أن لا يسرعوا في الكلام رأفةً بالمترجمين. فالكلمة لك د. هشام.

د. هشام الخطيب

أشكر د. عتيقة على هذا التقديم، وأودّ أن أعبّر عن سروري لكوني هنا مع ضيوفنا الصّينيين الأعزاء، وأنا أشارك د. عتيقة إعجابه بالصين، وقد أُتيح لي زيارة الصّين قبل ذلك، وكانت آخر زيارة قبل أقلّ من سنتين، واطّلعت على التطوّر الكبير الذي حصل في الصّين والذي ما زال يتسارع؛ ومن ثم فإنّني أتطلّع - إنْ شاء الله - إلى علاقات صينيّة عربيّة وثيقة في المستقبل القريب والمنظور.

الموضوع الذي سأركز عليه هو الموضوع النّفطيّ، الذي سيشكّل في قناعتي جذور العلاقات الصّينيّة العربيّة المستقبليّة. مُحدثنا الكريم في الجلسة الصباحية أوضح لنا أن الصّين تعتمد على الفحم، حيث إن ثلاثة أرباع طاقتها من الفحم وإن ما تستهلكه من النّفط هو (١٣٪). وهذا صحيح، لكن علينا أن نتطلّع إلى المستقبل، فالصّين التي كانت تعتمد على الدرّاجة قبل عشر سنوات أصبحت الآن تعتمد على السيارة، وفي العام الحالي سيُباع أكثر من (٤) ملايين سيارة في الصّين، وسيبلغ إنتاج الصّين عام ٢٠٠٤ من السيارات التي ستنتج لشركات عالميّة (٤,٣) مليون سيارة. إنَّ عدد السيارات في الصين الآن يبلغ عشرين مليون

سيارة، وفي عام ٢٠٢٠ سيتضاعف عدد السيارات - حسب التوقّعات - إلى سبعة أضعاف، أي سيكون في الصّين سنة ٢٠٢٠- ٢٠٢٥ حوالي (١٥٠) مليون سيارة، وجميع هذه السيارات ستُدار بواسطة النّفط؛ ومن ثم فإنّ اعتمادية الصّين على النّفط ستزداد سنة بعد أخرى وبصورة متسارعة. قبل عام ١٩٩٠ كانت الصّين مصدّرة للنّفط، وفي عام ١٩٩٣ أصبحت مكتفية بالنفط، والآن بعد عشر سنوات من ذلك فإنَّ حوالي نصف استهلاك الصين من النّفط هو من النّفط المستورد.

العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة العربيّة الصّينيّة وآفاقها: التحدّيات في مجال الطّاقة والنّفط العربيّ

د. هشام الخطيب (*)

١- الخلفيّة

إنّ أهم تحدٍ يواجه الصّين في المستقبل هو التحدّي النّفطي، أي الاعتماد المتزايد على الخارج في الحصول على احتياجاتها من النّفط الخام والتزايد المستمرّ في مستورداتها النّفطية، وما يرافق كلّ ذلك من تحدّيات أمنيّة وأعباء ماليّة على ميزان المدفوعات الصّيني، وما يترتّب على ذلك من علاقات وتوتّرات سياسيّة خارجيّة.

وليس الغرض من هذه المحاضرة سرد أرقام أو معلومات إحصائيّة؛ إذ إنها أمور تفصيليّة لا تهمّ إلاّ المختصّين، إلاّ أنه من الضّروري ذكر بعض الأرقام الرئيسية لإعطاء فكرة عن حجم هذا التحدّي النّفطيّ الكبير الذي ابتدأت الصين في مواجهته منذ أواخر القرن الماضي، والذي يُتوقّع أن يبلغ ذروته خلال العقدين المقبلين.

يكفي أن نذكر أن الصّين هي المستهلك الأكبر للنّفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث وصل استهلاكها إلى (٥,٥٦) مليون برميل يوميًا خلال عام ٢٠٠٣، ويُتوقّع أن يتجاوز (٦,٢) مليون برميل يوميًا في العام الحالي ٢٠٠٤، وسيستمرّ الطّلب على النّفط الخام في الزيادة سنةً بعد أخرى، ويُتوقّع أن ينمو بمعدّل يصل إلى حوالي (٣,٤٪) سنويًا خلال العقدين المقبلين، بحيث يصل الاستهلاك عام ٢٠٢٥ إلى (١٢,٨) مليون برميل يوميًا عام ٢٠٢٥ (بحسب دراسات دائرة الطاقة الأمريكيّة)، أي أن الطّلب سيتضاعف خلال العقدين المقبلين. والأهمّ من هذا جميعه أن حجم استيراد النّفط الخام في الصّين، الذي بلغ (١,٨٤) مليون برميل يوميًا عام ٢٠٠٣، يُتوقّع أن يصل إلى (٩,٤) مليون برميل

(*) وزير أردنيّ سابق، وعضو مجلس الأمناء ورئيس لجنة الإدارة في منتدى الفكر العربيّ (سابقًا).

يوميًا عام ٢٠٢٥، أي حوالي ثلاثة أرباع الاستهلاك، وقد يصل إلى (٨٠٪) من الاستهلاك عام ٢٠٣٠ (بحسب دراسات الوكالة الدولية للطاقة).

معنى ذلك أن الصّين ستعتمد في المستقبل المنظور على الخارج بحوالي ثلاثة أرباع مستورداتها من النّفط الخام، وذلك يثير عددًا من التساؤلات:

١. ما هو مصدر هذا النّفط الخام، وهل سيتوافر بالكميّات التي يحتاجها الاقتصاد الصّيني؟

٢. الأمور الأمنيّة المتعلّقة بهذا التزويد Security of supply.

٣. الأعباء المالية المتأتية على ذلك، التي ستتوقّف إلى حدّ بعيد على مستقبل أسعار النّفط الخام.

إنّ هذا النموّ الصّيني الهائل في الطّلب على الطّاقة، خاصّة النّفط الخام، الذي ليس له مثيل في العالم، ناتج عن عوامل عدّة من أهمها:

- النموّ السّريع جدًا للاقتصاد الصّينيّ، الذي بلغ معدّله حوالي (٨-٩٪) سنويًا خلال السّنوات الأخيرة (أنظر: الجدول رقم ١).
- التحضُّر Urbanization بالانتقال من الرّيف إلى المدينة، ما رفع الاستهلاك المنزليّ بنسبةٍ عالية.
- طبيعة الصّناعة، والاستهلاك الصّينيّ الذي ما يزال يتّبع الأسلوب الاشتراكيّ القائم على الاستهلاك الكثيف للطّاقة Energy Intensive والنّاتج عن الأسعار المدعومة والتّكنولوجيا الكثيفة في استهلاك الطّاقة.
- مشكلات الطّاقة الكهربائيّة في الصّين، وضعف الشّبكة الوطنيّة، ما لا يسمح للصّين حتّى الآن استغلال طاقتها المائيّة بصورةٍ كافية، وكذلك مشكلات نقل الفحم، ما أدّى إلى اضطرار العديد من المحطّات للاعتماد على استعمال الدّيزل المستورَد لتوليد الكهرباء.
- الانتقال إلى استعمال السّيارات الفرديّة (بدل الدرّاجات). ويتجاوز عدد السّيارات الآن في الصّين (٢٠) مليون سيارة، وقد تضاعف هذا الرقم حوالي عشر مرات خلال السّنوات الخمس الأخيرة.

ويأتي نحو نصف المستوردات الصّينية من النّفط الخام حاليًا من الشّرق الأوسط، بما في ذلك إيران، وتشكّل المستوردات الصّينية من السّعوديّة حوالي (١٢٪) من المستوردات النّفطيّة الصّينيّة. وسيتزايد هذا الاعتماد على الشّرق الأوسط، خاصّةً المنطقة العربيّة لا سيما السّعوديّة، وأيضًا إيران. والتّبعات الاقتصاديّة والسّياسيّة لذلك ذات قيمة كبيرة بالنّسبة للصّين ودول الخليج العربيّ.

حتّى نتمكّن من فهم مدى الاعتماديّة الصّينيّة في المستقبل على نفط الخليج العربيّ وإيران؛ فإنه لا مفرّ من استعراضٍ سريع للعلاقات النّفطيّة الرّوسيّة الصّينيّة، وأيضًا التّنافس المستقبليّ المتوقّع بين الصّين والولايات المتحدة على مصادر النّفط، وما يؤدي إليه كلّ ذلك من تبعات أمنيّة وسياسيّة. وهذه أمور ستزيد من اعتماد الصّين على الخليج العربيّ في المستقبل، وسنتعرض لها بصورة مختصرة في الصفحات القليلة الآتية.

الجدول رقم (١)

توقّعات النموّ الاقتصادي (٪)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
المعدّل العالمي	٣,٩	٥,٠	٤,٣
الاقتصادات المتطوّرة	٢,١	٣,٦	٢,٩
الولايات المتحدة	٣,٠	٤,٣	٣,٥
أوروبا	٠,٥	٢,٢	٢,٢
اليابان	٢,٥	٤,٤	٢,٣
الدّول النامية	٦,١	٦,٦	٥,٩
الصّين والهند	٧,٧	٧,٦	٦,٩
الشّرق الأوسط	٦,٠	٥,١	٤,٨

المصدر: صندوق النقد الدولي – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

٢- العلاقات النّفطيّة الصّينيّة العربيّة

تعدّ الصّين حاليًا هي المستهلك الثّاني في العالم للنّفط بعد الولايات المتحدة. وقد بلغ استهلاك النّفط في الصّين حوالي (٦,٢) مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٠٤، ويتوقّع أن يزيد بحوالي (٦,٥٪) ليصل إلى (٦,٦٨) مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٠٥، ويُتوقّع أن يبلغ معدّل الإنتاج الصّيني لهذا العام ٢٠٠٤ حوالي (٣,٤٥) مليون برميل يوميًا، أي أكثر قليلاً من نصف الطّلب.

لقد كانت الصّين مكتفية بالنّفط حتى عام ١٩٩٣، إلاّ أنه خلال فترة السّنوات العشر الماضية تضاعف الاستهلاك الصّينيّ ونما بنسبة معدّلها (٧,٥٪) سنويًا، بينما نما الإنتاج النّفطيّ المحليّ بحوالي (١٧,٦٪) فقط خلال عشر سنوات، أي بمعدّل نموّ سنويّ (١,٦٪). وفي الوقت نفسه فإن الاحتياطيّ الصّينيّ تراجع، وهو الآن حوالي (٢٣) بليون برميل (عام ٢٠٠٤)، مما يكفي لاستهلاك (١٩) سنة بنسب الإنتاج الحاليّة، أي أننا أمام اقتصاد صعب نسبيًا يزداد اعتماده السّنويّ على الاستيراد بصورةٍ واضحة. وفي الوقت الذي يُتوقّع فيه أن يصل الطّلب الصّيني على النّفط الخام المستورد إلى نحو (١٠) مليون برميل يوميًا عام ٢٠٣٠، فإنَّ الإنتاج بالتّكنولوجيا الحالية قد لا يزيد عن (٢,٥) مليون برميل يوميًا، أي أن حوالي (٨٠٪) من النّفط الخام في الصّين سيكون نفطًا مستوردًا.

إنَّ هذه الأرقام توضح مدى الاعتماديّة الصّينيّة على العالم الخارجيّ (خاصّة منطقة الشّرق الأوسط) كمصدرٍ رئيسيّ لتزويدها بالطّاقة.

ويزوّد الشّرق الأوسط الصّين بأكثر من نصف استيرادها من النّفط، خاصّةً من السّعوديّة وإيران وعُمان والسّودان، وتحاول الصّين الآن توسيع قاعدة مستورداتها لتشمل دولاً خارج الشّرق الأوسط، مثل: طاجيكستان؛ تركمانستان؛ ليبيا؛ إندونيسيا؛ بورما؛ فنزويلا.

إنَّ النّفط واستيراده وتأمين مصادره سيكون عنصرًا مهمًا في تحديد سياسة الصّين الخارجيّة في المستقبل، خاصّةً في الشّرق الأوسط، وأيضًا في التّعايش مع أو

مواجهة بعض سياسات الولايات المتحدة في المنطقة أو مناطق أخرى في العالم، وكذلك في العلاقة المستقبليّة مع روسيا، وهو ما سنحاول تحليله بصورة مختصرة في ما يأتي، نظرًا لتأثيره الكبير على العلاقة الصّينيّة العربيّة.

العلاقات النّفطيّة الصّينيّة الأمريكيّة

هنالك مصالح مشتركة استراتيجيّة مستقبليّة بين الصّين والولايات المتحدة؛ فكلاهما له مصلحة في استقرار الدّول المصدّرة للنّفط وفي استمرار أمن مصادر النّفط، وكذلك في توفير الحماية المناسبة لخطوط النّقل البحريّ للنّفط ومحاربة القرصنة، واستقرار التّجارة عبر البحار؛ ومن ثم، فإنَّ أمن الطّاقة والدّول المصدّرة وأمن تجارة النّفط وحريّته، وكذلك أمن البحار والمضايق، أمور في غاية الأهميّة المشتركة للصّين والولايات المتحدة، وأيضًا لمعظم الدول الأوروبيّة المستوردة للنّفط. لكنَّ المصالح المتوازنة قد تتوقّف هناك؛ فبجانب هذه المصالح المشتركة هنالك مصالح مُتناقضة؛ فعلى سبيل المثال، فإنَّ الصّين لها مصالح نفطيّة مشتركة متزايدة مع إيران، ما سيؤدّي إلى توتّر في العلاقات مع الولايات المتحدة إذا استمرّت الأخيرة في سياسة المواجهة مع إيران. وينطبق الشيء نفسه على السّودان، حيث تقوم الصّين باستثمارات نفطيّة واسعة، وكذلك على بعض دول أمريكا اللاتينيّة، خاصّةً فنزويلا. كما قد تجد الصّين أن مصالحها التّجاريّة تقتضي مبادلة النّفط المستورَد ببعض المعدّات الدّفاعية التي تسعى لاستيرادها معظم الدّول المصدّرة للبترول، وهي في ذلك تُنافس الولايات المتحدة وبعض الدّول الأوروبيّة. وفي حالة الولايات المتحدة؛ فإنَّ الأمر قد تكون له أبعاد أكثر من ذلك؛ إذ إنَّ الولايات المتحدة تحاول التحكُّم في التّكنولوجيّات والأسلحة الموجودة في بعض هذه الدول النّفطيّة كمًّا ونوعًا، ما يمكن أن يؤدّي إلى التوتّر بين الصّين والولايات المتحدة.

كذلك سيكون هنالك تنافس جدّي في الحصول على النّفط الخام، وسيزداد هذا التنافس في المستقبل، فهل سيؤدّي التنافس الأمريكيّ الصّينيّ للحصول على

النّفط الخام إلى توترٍ سياسيّ وعسكريّ أيضًا بين الدّولتين، ليس فقط في الشّرق الأوسط، إنما أيضًا في أمريكا اللاتينيّة ؟

العلاقات النّفطيّة الصّينيّة الرّوسيّة

تحتفل روسيا والصّين هذا العام بسنة الصّداقة الصّينيّة الرّوسيّة، فهل العلاقات فعلاً في هذا المستوى، وهل ستستمر كذلك؟

بالنّسبة للموقع الجغرافيّ والقرب؛ فإنّ روسيا هي المصدر الطّبيعيّ لتزويد الصّين بالنّفط الخام المستورد، إلاّ أنّ العلاقات النّفطية بين روسيا والصّين قد تعرّضت لأزمتين مؤخرًا: الأولى ناتجة عن تقاعس شركة البترول الروسية "يوكس" Yukos عن تزويد الصّين، نتيجة لمشكلات ماليّة وسياسيّة خاصة بالشركة. والأزمة الثّانية هي التأخير المستمرّ في المفاوضات بين روسيا والصّين لإنشاء خط نفط لنقل النّفط الروسيّ من سيبيريا إلى شمال آسيا، ما يسهّل تزويد الصّين، وهو تأخير تسبّبت فيه روسيا.

إلاّ أنّ كلّ ذلك قد لا يؤثّر على علاقات الطّاقة (نفط وغاز) بين البلدين على المدى البعيد؛ إذ إنّ تزويد النّفط والغاز سيظلّ هو العامل الرئيسيّ الذي يمكن من خلاله أن تؤثّر روسيا على الصّين، وهو أمر تحرص عليه روسيا كما تحرص الصّين ألاّ تقع فيه، الأمر الذي يعني أنها تحاول أن تنوّع مصادر نفطها من مختلف المصادر العالميّة، خاصّة الخليج العربيّ وإيران، مدفوعةً كذلك بمحدوديّة الاحتياطات الرّوسيّة على المدى البعيد.

العلاقات النّفطيّة الصّينيّة العربيّة

من المهم جدًا تدارس العلاقة النّفطيّة بين الصّين والسّودان كمثال على علاقاتها النّفطيّة مع العالم العربيّ، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أنّ الاستثمارات الصّينيّة في هذا المجال بلغت حتّى الآن أكثر من ثلاثة بلايين دولار، وهي أكبر استثمارات صينيّة خارجيّة مُباشِرة في أي بلد من بلدان العالم، وهي

تشمل تطوير العديد من الحقول النّفطيّة في السّودان، وإنشاء خط أنابيب من هذه الحقول بطول يتجاوز (١٥٠٠) كيلو متر، مع الاستثمار في ميناء خاصّ لتصدير النّفط من السّودان إلى الصّين، وكذلك إنشاء مصفاة للتّكرير.

وتأتي (٧٪) من مستوردات الصّين النّفطيّة من السّودان، وهي تشكّل أكثر من (٦٠٪) من صادرات السّودان النّفطيّة، ما يعني أنّ العلاقة النّفطيّة السّودانيّة الصّينيّة هي أوثق ما يمكن أن تكون عليه. ويبلغ إنتاج السودان من النّفط الخام حاليًا حوالي (٤٠٠) ألف برميل يوميًا، وسيصل في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي نصف مليون برميل يوميًا، إلاّ أن هذا في رأي الخبراء لا يشكّل إلاّ جزءًا من إمكانات السّودان النّفطيّة؛ فهنالك قناعات متزايدة بأنّ إمكانيّة السّودان النّفطيّة غير المكتشفة تمثّل أكبر مخزون نفطيّ غير مكتشف حتّى الآن في القارّة الإفريقيّة. ومن الواضح بأن هذه تمثّل أيضًا القناعات الصّينيّة المتمثّلة في الاستثمارات الكبيرة في السّودان.

إنّ الصّين، ونظرًا لإمكاناتها الماليّة المحدودة، لجأت إلى الاستثمار في مناطق عربيّة وإفريقيّة هجرتها الشّركات النّفطية العالميّة، مثل: السّودان؛ العراق؛ سوريا، إلاّ أنّ هذه الاستثمارات لها مدلولاتها الاقتصاديّة، ولها أيضًا نتائجها السّياسيّة. إنّ الصّين لا تُقدم على مثل هذا الاستثمار فقط نتيجة الحاجة، بل أيضًا لقناعة بأنّ السّودان يمثّل مصادر "عذراء" للنّفط ذات إمكانات مستقبليّة واسعة، ومن المناسب أن تقوم الصّين بالاستثمار بها قبل الآخرين، إلاّ أن هذا يشكّل بعض المخاطر المدروسة من قبل الصّين. وربما نتيجة لهذه العلاقة؛ فإنّ الصّين اتخذت مواقف سياسيّة عدّة مؤيّدة للسودان، منها الامتناع عن التّصويت في مجلس الأمن بتاريخ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٤، إلى جانب روسيا وباكستان والجزائر، على قرارات جائرة بحقّ السّودان، ولا يُتوقّع أن تقوم الصّين بتأييد أي قرار في مجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصاديّة على السّودان تحول دون تصدير النّفط؛ بل هي تقوم باستمرار بمحاولات لتكون مثل هذه القرارات أكثر اتزانًا بحقّ الحكومة السّودانيّة، ويؤمل الآن أن تكون مشكلات السّودان في دارفور في طريقها إلى الحلّ النّهائيّ، ما يفتح

المجال لعلاقات أوسع مع الصّين.

كذلك، فإنَّ الصّين - وفق بعض التّقارير الدوليّة - شكّلت علاقة نفطيّة خاصّة مع العراق في أثناء حكم صدام حسين، وتجاوزت اتفاقيّة النّفط مقابل الغذاء للحصول على حصة أكبر من النّفط العراقيّ. والعراق يشكّل حلقة مهمّة في معادلة النّفط الصّينيّة؛ ففي العراق مصادر نفطيّة كثيرة غير مستغلّة، وهو بحاجةٍ إلى استثمارات كبيرة، وقد دعا العراق شركات النّفط العالميّة - بما في ذلك الصّينيّة - للاستثمار في حقوله غير المُستَغلّة، وتجديد بعض حقوله الحاليّة العاملة، ويُتوقّع أن يكون للصّين دور مهم في هذا المجال في المستقبل كمستثمر مستقلّ أو بالاشتراك مع شركات النّفط العالميّة، وهذا يرجع أيضًا إلى الموقع الجغرافيّ العراقيّ القريب من الصّين. ولقد كان للصّين نشاط نفطيّ في العراق بالتعاون مع شركة "ألف" الفرنسيّة، إلاّ أن هذه العلاقة الصّينيّة العراقيّة لم تتّضح بعد بانتظار استقرار الأمور الأمنيّة في العراق.

في هذه الأثناء، تزداد العلاقة النّفطيّة بين الصّين وإيران وثوقًا، وتزوّد إيران الصّين حاليًا بحوالي (١٤٪) من مستورداتها النّفطيّة، وتتطلّع الصّين بالمشاركة مع شركة "شل" للاستثمار في حقول إيران، خاصّة حقل أدرجان النّفطيّ الكبير. ولا بدّ لهذه العلاقة النّفطيّة من أن تؤثّر على مواقف الصّين السّياسيّة في ظلّ الضّغوط السّياسيّة والتهديدات بالعقوبات الاقتصاديّة التي تتعرّض لها إيران. وقد وقّعت الصّين مع إيران في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ اتفاقيّة طويلة المدى بقيمة (٧٠) بليون دولار تستهدف تطوير الحقول النّفطيّة الإيرانيّة واستيراد الغاز المُسال (٢٥٠ مليون طن على مدى ٣٠ سنة).

وفي سياق محاولات الصّين لتنويع مصادر نفطها العربيّة فإنّها تطرق أبوابًا أخرى خارج الخليج العربيّ والسّودان، منها محاولات القيام بعلاقات نفطيّة مع ليبيا وسوريا. ولقد وجدت من المناسب توضيح العلاقة العربيّة الصّينيّة في مجال النّفط في الملحق، وهي علاقات لم تكن قائمة باستثناء السّودان قبل عام ٢٠٠٠،

إلاّ أنها تزايدت ونمت بصورةٍ سريعة في السّنوات الأربع الأخيرة.

إنّ المخطّطين الصّينيين يتطلّعون إلى تقليل اعتماديّة الصّين على المستوردات النّفطيّة الخارجيّة، وهناك تصوّر صينيّ بأن هذه المستوردات لن تزيد على (٢٥٪) من الحاجات الصّينيّة في عام ٢٠٢٠ عن طريق تحسين الإنتاج المحليّ، وتحويل الفحم إلى نفط، وغير ذلك من الأساليب الفنيّة بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة. إلاّ أن جميع الدّراسات الدوليّة تُجمع على أنّ اعتماد الصّين نفطيًّا على الخارج سيتزايد، وقد يصل إلى حوالي (٨٠٪) من حاجاتها النّفطيّة عام ٢٠٣٠، وكذلك (٣٠٪) من احتياجاتها للغاز (وكالة الغاز الدولية EIO 2004).

إنّ الإمكانات الصّينيّة الاستثماريّة وخبراتها النّفطيّة، خاصّة للمنافسة في السّوق العالميّة، لا تزال محدودة، لذا عمدت الصّين إلى محاولة الاستثمار في المناطق الصّعبة (السودان؛ سوريا؛ العراق في عهد صدام حسين)، التي تتجنّبها الشّركات العالميّة الغربيّة، إلاّ أن الأمور لا يمكن أن تستمرّ على هذا المنوال، فالحاجة الصّينيّة للنّفط تتزايد عامًا بعد آخر، وتتطلّب مرونة اقتصاديّة وسياسيّة للدّخول في أسواق جديدة، خاصّة أسواق الخليج العربيّ إلى جانب إيران.

ويُظهر الجدول الآتي التطوّرات الحديثة لتجارة الصّين النّفطيّة مع العالم العربيّ، ومنها يتّضح تزايد اعتماد الصين على النّفط العربيّ :

الجدول رقم (٢)

مستوّردات الصّين من النفط الخام من الدّول العربيّة ١٩٩٥- ٢٠٠١

(ألف برميل/ يوم)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الإمارات	٧,٧	-	١,٧	١٢,٠	١,٢	١٣,٣	١٦,٥
البحرين	-	-	٠,٥	١,٨	٣,٥	١,٦	١,٧
السعودية	٦,٨	٨,٣	١٣,٣	٣٧,٠	٥٣,٨	١٢٠,٧	١٧٩,٠
العراق	-	-	٤,٩	١٢,٠	١٩,٨	٦٤,٦	٧,٦
قطر	-	١٢,٦	١,٧	-	-	٣٣,٠	٢٨,٠
الكويت	١,٧	٢,٤	٤,٠	٦,٥	٦,٦	١٠,٠	٢٩,٠
مصر	١,٠	٦,١	٥,٧	-	٢,١	٣,٠	١,٠
عُمان	٧٣,٠	١١٤,٠	١٨١,٠	١١٦,٠	١٠١,٠	٣١٤,٠	١٦٤,٠
اليمن	٥٠,٠	٧٥,٠	٨٢,٠	٨١,٠	٨٣,٠	٧٢,٠	٤٩,٠
المجموع	١٤٠,٢	٢١٨,٤	٢٩٤,٨	٢٦٦,٣	٢٧١,٠	٦٣٢,٢	٤٧٥,٨
استيرادات الصين الكلية	٣٤٣	٦٧٤	٧١٣	٥٥٠	٧٤٠	١٤٠٧	١٢٠٩
نسبة الدول العربية(٪)	٤٠,٨	٣٢,٣	٤١,٢	٤٨,٣	٣٦,٦	٤٤,٩	٣٩,٤
مجلس التعاون الخليجي (٪)	٢٦,٠	٢٠,٣	٢٨,٤	٣١,٥	٢٢,٤	٣٥,٠	٣٤,٦

المصدر: Blackwell World Oil Trade, 2002

ملاحظة: لم نذكر السودان لمحدودية صادراتها قبل عام ٢٠٠١.

إنّ الاستثمار العربيّ في مجال الطّاقة في الصّين جديد، إلاّ أنه آخذ في النموّ في السّنوات الأخيرة، ويُتوقّع أن يتعاظم هذا النموّ في المستقبل.

ويتمثّل الاستثمار الحاليّ باستثمارين رئيسيين هما:

- **الاستكشاف:** تملك الشّركة الكويتيّة للاستكشافات الخارجية KUFPEC حصّة تزيد على (١٥٪) من حقل "ياسينغ" للغاز الطّبيعيّ.
- **التّكرير والبتروكيماويّات:** تملك شركة "أرامكو" السّعوديّة أكثر من (٤٥٪) من حصص مصفاة "تالين" في الشّمال الشّرقيّ من الصّين، كما تملك شركة "أرامكو" (٧٥٪) من أسهم محطّة تكرير "فوجيان" شرقي الصّين. وتملك الكويت بالمشاركة مع تونس وحدة لإنتاج الأسمدة من خلال الشّركة العربيّة الصّينيّة.

٣- أسعار النّفط والاستثمارات النّفطيّة: توقّعاتها وآثارها الاقتصاديّة على الصّين

وصلت أسعار النّفط خلال النّصف الثّاني من عام ٢٠٠٤ إلى مستويات عالية غير متوقّعة، ووصل سعر النّفط الأمريكيّ الخام (النّوع النّقيّ – تكساس) حوالي (٥٥) دولارًا للبرميل، وسعر نفط "برنت" حوالي (٥٠) دولارًا، إلاّ أن هذه الأسعار قد تراجعت وأصبح سعر النّفط الخام من النّوع النّقيّ حوالي (٤٠-٤٥) دولارًا، وسعر النّفط العربيّ الخام حوالي (٣٥) دولارًا للبرميل، كذلك فإنّ بعض الصّادرات النّفطيّة العربيّة من الخليج الآن تُسعّر بأقلّ من (٣٠) دولارًا للبرميل. إنّ هذه الأسعار، ولو أنها منخفضة عن الأسعار الفعليّة بالنّسبة لما كان سائدًا في مطلع الثمانينيات على سبيل المثال، إلاّ أنها مرتفعة بالنّسبة للأسعار التي كانت سائدة في العالم إبان التسعينيات.

وليس المقصود هنا تحليل أسباب الارتفاع وتوقّعات الأسعار بصورةٍ تفصيليّة، إلاّ أنه من المناسب أن نذكر أن هذا الارتفاع الذي حصل في الأشهر

الماضية هو غالبًا ارتفاع عابر وغير مستمرّ، ويُتوقّع أن تستقرّ أسعار النّفط العربـيّ خلال العام القادم ٢٠٠٥ حـول سـعر وسـطيّ يبلـغ حـوالي (٣٠- ٣٣) دولارًا للبرميل. إن هذه الأسعار أعلى قليلاً من الأسعار المستهدفة من قبل "أوبك"، وهـي حوالي (٢٨- ٣٢) دولارًا للبرميل وقد كانت حوالي (٢٤- ٢٨) دولارًا للبرميل عام ٢٠٠٣، وهذه أسعار معقولـة إذا أخـذنا في الحسبان ارتفـاع تكـاليف الحيـاة خلال العامين الماضيين، وكذلك الزيادة الكبيرة في الطّلـب العـالي الـتي أدّت إلى زيادة إنتاج النّفط من حقول اقتصاديّة.

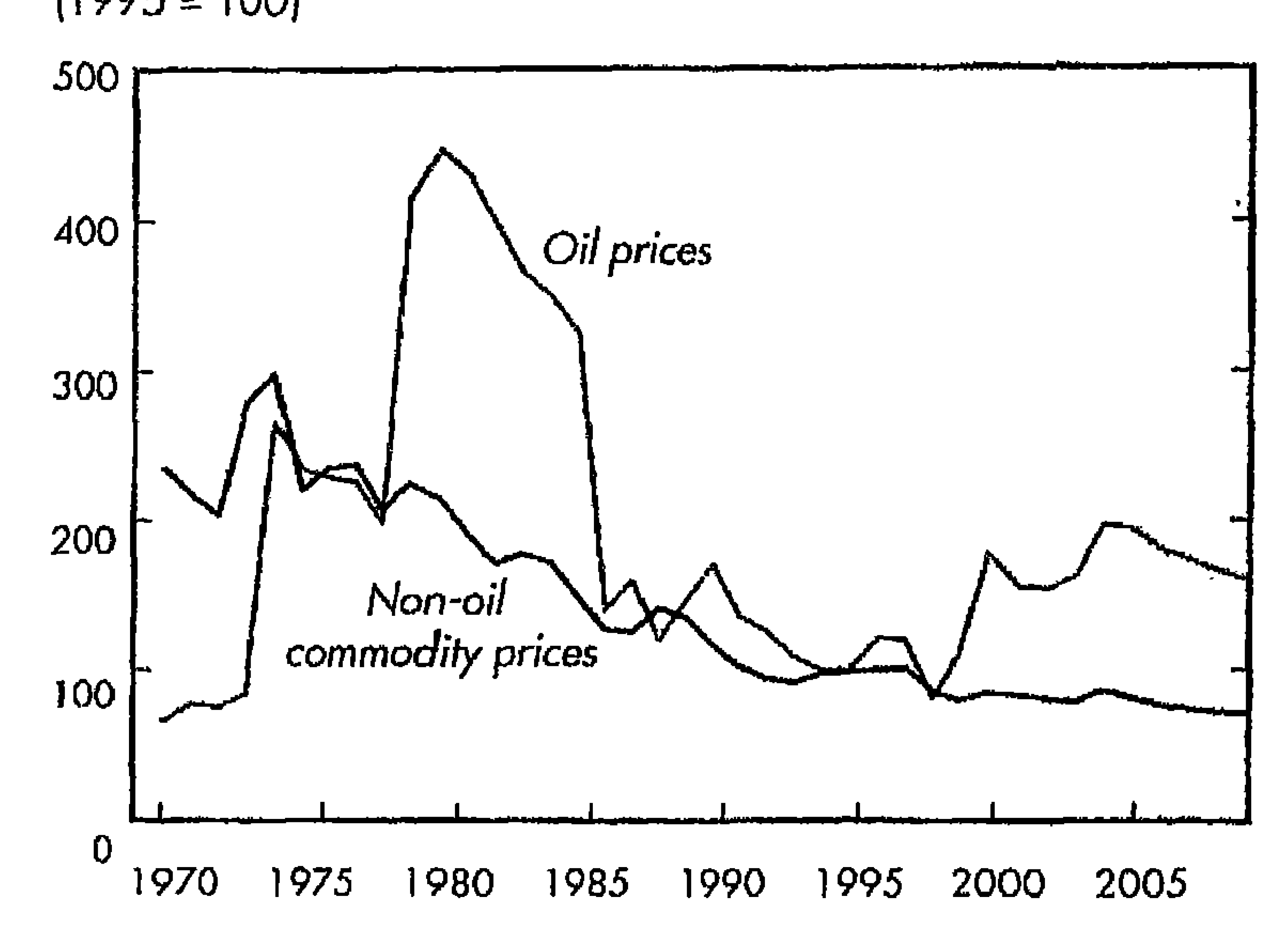
إلاّ أنه علينا أن نستعرض بصورةٍ سريعة أسباب الارتفاع الأخير، وإمكانيـة تكراره أو استمراره وتأثيراته على اقتصاد كبير مثل الاقتصاد الصّينيّ :

إنَّ أسباب الارتفاع عديدة وليست جميعها مرتبطة بالـشّرق الأوسـط، ومـن أهمّها: الطّلب المتزايد غير المُتوقّع، خاصّة في الصّين الـتي اسـتوعبت (٣٠٪) مـن الزيادة العالميّة في الطّلب على النّفط عـام ٢٠٠٣ وأكثـر مـن ذلـك عـام ٢٠٠٤؛ وهنالك الأمور الأمنيّة السّائدة في منطقة الخليج العربـيّ الـتي أثّـرت علـى إنتـاج النّفط وتصديره من العراق؛ وهنالك أمور أمنيّة أخرى خـارج الـشّرق الأوسـط، مثل الاضطرابات في فنزويلا وفي نيجيريا، التي خفّضت الفائض من النّفط المتوافر للتصدير، ما أدّى إلى تخفيض كبير في إمكانات الاحتياطيّ المطلوب لزيادة الإنتاج، وهو أمر ناتج أيضًا عن محدوديّة الاستثمار في زيادة الإنتاج نتيجة الحرص المتزايـد مـن جانـب شـركات الـنّفط العالميّـة علـى الاسـتثمار المُنتج فقـط، وتردّدهـا في الاستثمار في بناء احتياطي وزيادة الاحتياطات، ما رتّب عبئًا كبيرًا على الشّركات الوطنيّة، خاصّةً في الخليج العربي، لزيادة الإنتاج، وعلى اقتصادات الخليج العربيّ في الاستثمار في زيادة الإنتاج لتلبية الطّلب العالميّ؛ ومـن ثـم فـإن تلبيـة الطّلـب المتزايد على النّفط في الاقتصاد العالميّ عمومًا والاقتصاد الصّينيّ خصوصًا، وتلبية ذلك بأسعار معقولة، يتطلّبان مـن الـدّول المـصدّرة للـنّفط، خاصّـة دول الخلـيج العربيّ، القيام باستثمارات كبيرة للغاية؛ ليس فقط لزيادة إنتاجها؛ بل أيضًا لتوفير

نسبة من الاحتياطات تؤدّي إلى استقرار أسعار النّفط، وتمنع تكرار المضاربات والمبالغات التي شهدتها الأسواق النّفطيّة في الأشهر الماضية، وهي استثمارات تفوق قدرات الدّول العربيّة المصدّرة للبترول. وعلى ذلك، فإنّ على المستوردين الرئيسيين - بما في ذلك الصّين - التقدُّم للاستثمار في الدّول المصدّرة وبصورةٍ مشجّعة حتى تضمن استمراريّة التزوّد بالنّفط بأسعارٍ معقولة.

ويبيّن الشّكل الآتي (شكل رقم ١) التغيُّرات الحاصلة والمتوقّعة في أسعار النّفط بالأسعار الحقيقيّة، حيث يتّضح منها بأن الأسعار السّائدة في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ يُتوقّع أن تكون ضعف أسعار عام ١٩٩٥، إلاّ أن هذه الأسعار يُتوقّع أن تتراجع في السنوات القليلة المقبلة :

شكل رقم (١)



Note: Shaded areas indicate projections.
Data: *World Economic Outlook*, September 2004

التّبعات الاقتصاديّة للعبء النّفطيّ على الصّين

يشكّل استيراد النّفط الخام عبئًا اقتصاديًّا متزايدًا على الاقتصاد الصّينيّ لا يمكن تجاهله. إنَّ قيمة المستوردات الصّينيّة من النّفط عام ٢٠٠٤ يُتوقّع أن تتجاوز (٤٠) بليون دولار في وقت يُتوقّع فيه أن يبلغ دخل الصين الإجماليّ عام ٢٠٠٤ حوالي (١,٥٠) تريليون دولار، وعند النّظر إلى المستوردات فإنَّ المستوردات النّفطيّة للصّين تشكّل (١٠٪) من قيمة مستورداتها عام ٢٠٠٤.

إنَّ هذا العبء سيتزايد، وإنَّ نموّ الطّلب وتكلفة استيراد النّفط في الصّين لن يقلاً في السنوات القليلة المقبلة عن نموّ الاقتصاد الصّينيّ الوطنيّ؛ ومن ثم فإن عبء استيراد النّفط سيزيد على المدى القريب على الأقلّ، وكذلك نسبته من المستوردات الصّينية. إنَّ العبء المستقبليّ سيتوقّف إلى حدٍّ بعيد على مستويات الأسعار العالميّة للنّفط، وتمكُّن الصّين من تحسين كفاءة استعمالها للطّاقة، وكذلك مدى النموّ الاقتصاديّ الصّينيّ وإمكاناته لتطوير تكنولوجيا تسمح بالاستخدام الأفضل للفحم الصّينيّ في إنتاج الكهرباء، وأيضًا في تسييل الفحم وتحويله إلى نفط.

٤- الملخّص والاستنتاجات

كانت الصّين مكتفية نفطيًا حتى عام ١٩٩٣؛ فقد كانت تصدّر النّفط قبل ذلك وأصبحت الآن - في عام ٢٠٠٤- تستورد حوالي نصف نفطها من الخارج، وهي الآن المُستهلك الثّاني للنّفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ويرجع هذا إلى النموّ الاقتصاديّ الكبير جدًا في الصّين، وإلى التحضّر والاعتماد المتزايد على السيارة بدلاً من الدراجة، وأيضًا إلى المصاعب المؤقّتة التي تعانيها الصّين في الاستعمال الأوسع لاحتياطها الكبير من الفحم لإنتاج الكهرباء، وكذلك لطبيعة الاقتصاد الصّينيّ القائم على الاستعمال الكثيف للطّاقة.

إنَّ هذه الاعتمادية الصّينيّة الكبيرة على استيراد النّفط ستتزايد عامًا بعد آخر، ويُتوقّع في عام ٢٠٣٠ أن يلبّي حوالي (٨٠٪) من احتياجات النّفط الخام في الصّين من الخارج، وكذلك فإنَّ حوالي ثلث احتياجاتها من الغاز الطّبيعيّ

ستكون أيضًا مُستوردة. وقد لا تكون هنالك صعوبات تُذكَر في استيراد الغاز الطّبيعيّ المسيّل أو عن طريق خطوط الأنابيب، إلاّ أن استيراد النّفط الخام يشكّل تحدّيًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا كبيرًا للغاية.

إنّ المصادر الطّبيعية لتصدير النّفط الخام للصّين هي المناطق الآسيويّة في شمالي الصّين، خاصّة روسيا، إلاّ أن طبيعة العلاقات الصّينيّة الرّوسيّة، وإنْ كانت في ظاهرها وديّة، مع محدوديّة الاحتياطات الرّوسيّة، قد تحول دون لعب روسيا دورًا مهمًّا في تزويد الصّين بالنّفط الخام على المدى البعيد. ولإدراك الصّين هذا الأمر فإنّها عملت على تنويع مصادر النّفط الخام المستورد من مختلف المصادر. وعلى المدى البعيد فإنّ الشّرق الأوسط، خاصّة الخليج العربيّ وإيران سيشكّلان المصدر الرئيسيّ لتزويد الصّين بالنّفط، نظرًا للموقع الجغرافيّ وللاحتياطات النّفطيّة الكبيرة جدًا في الشّرق الأوسط.

ولتأمين استمراريّة التزوّد بالنّفط الخام؛ فإنّ الصّين ستكون حريصة جدًا على المساعدة في أمن المصادر النّفطية والنّقل البحريّ والمضائق في الخليج العربيّ، ومكافحة الإرهاب الذي يستهدف مصادر الطّاقة، وكذلك مكافحة القرصنة البحرية. وفي هذا المجال فإنّها تتفق تمامًا مع الولايات المتحدة. وباستثناء ذلك فإنّ المصالح الصّينيّة قد تتضارب مع المصالح الأمريكيّة نتيجة التّنافس في الحصول على النّفط في الشّرق الأوسط، وأكثر من ذلك في أمريكا اللاتينيّة، حيث تحرص الصّين على خلق علاقات تجاريّة لاستيراد النّفط الخام الثّقيل. كذلك، فإنّ التوجّهات الصّينيّة للاحتفاظ بعلاقات اقتصاديّة ونفطيّة متينة مع بعض دول الشّرق الأوسط؛ بل تنميتها مثل السّودان؛ سوريا؛ إيران، قد تتعارض مع التّوجّهات السّياسيّة للولايات المتحدة، خاصّة محاولة الأخيرة فرض عقوبات اقتصاديّة قد تستهدف مقاطعة صادرات هذه الدّول، وهو ما يُتوقّع أن تعارضه الصّين أشدّ المعارضة؛ ومن ثم فإنّ تضارُب المصالح النّفطيّة للصّين مع هذه التّوجّهات قد يشكّل مجالاً للتوتّر في العلاقات الصّينيّة الأمريكيّة في المستقبل.

وإدراكًا من الصّين لحاجاتها المستقبليّة؛ فقد توسّعت كثيرًا في استثماراتها النّفطيّة في جميع الدّول العربيّة النّفطيّة خلال السّنوات الأربع الأخيرة، وأصبح لها الآن استثمارات وعلاقات نفطيّة مع جميع الدّول العربيّة النّفطيّة إطلاقًا باستثناء قطر، إلاّ أن أكبر الاستثمارات الاقتصاديّة للصّين كان في السّودان، حيث تقوم باستيراد (٦٠٪) من إنتاج السّودان النّفطيّ، ويُتوقّع أن تتوسّع في ذلك. وتستهدف الصّين التوسع في التّعامل النّفطيّ مع إيران أيضًا، وفي أقرب فرصة مع العراق، كما تُبدي استعدادًا متزايدًا للاستثمار في هذه المناطق واستيراد النّفط منها، ما سينعكس سلبًا على ميزان مدفوعاتها مع هذه الدول، ويغري الصّين بمقايضة مستورداتها النّفطيّة من الشّرق الأوسط بتصدير بعض المعدّات العسكريّة والدّفاعيّة، وهو ما سيزيد من فرص مواجهتها مع الولايات المتحدة في هذا المجال.

إنَّ هناك بعض الحلول التّكنولوجيّة التي لا بدّ أن تطرقها الصّين لتخفيف اعتمادها على استيراد النّفط من الخارج، مثل تسييل الفحم وتحسين كفاءة استعمال الطاقة، وزيادة الاعتماد على الفحم، إلاّ أن هذا كلّه لا يلغي الحقيقة الواضحة بأنَّ الصّين ستعتمد على الخارج في تلبية احتياجاتها النّفطيّة، وستكون المستوردِ الثّاني للنّفط في العالم بعد الولايات المتحدة. والتحدّيات الاقتصاديّة والأمنيّة التي تواجهها الصّين في هذا المجال أكبر مما يواجهه غيرها من الدّول، وهذا يقتضي أن تزيد الصّين من استثماراتها النّفطيّة في منطقة الشّرق الأوسط، ومن تعاونها مع الدّول المنتجة للنّفط، وهي دول في أمسّ الحاجة حاليًا للاستثمار، وأن توسّع قاعدتها التّكنولوجيّة حتى تؤدّي دورًا أفضل في مجال النّفط في المستقبل.

إنَّ إنتاج النّفط وتطوير حقوله عالميًا وعربيًا في حاجة إلى استثمارات كبيرة؛ ليس فقط لتلبية الطّلب المتزايد، بل أيضًا لبناء احتياطات تسمح بالتّقليل من التقلّبات في أسعار النّفط عالميًا، وعلى الصّين أن تتطلّع إلى التوسُّع في الاستثمار النّفطيّ في البلاد العربيّة لتأمين احتياجاتها المستقبليّة والمساهمة في استقرار أسواق النّفط العالميّة.

٥- ملحق : ملخّص الاستثمارات الصّينيّة في قطاع النّفط العربيّ

السّودان: - الصّين هي المستثمر الأول (٤١٪) في التجمُّع المُستثمر في حقل "ملوط"، الذي يُتوقّع أن ينتج حوالي (٣٠٠) ألف برميل يوميًا عام ٢٠٠٧، ويرتفع إلى نصف مليون برميل يوميًا بعد ذلك.

- الصّين هي المستثمر الأول (٤٠٪) في شركة بترول النّيل الكبرى، التي يبلغ إنتاجها الآن (٣٠٠) ألف برميل يوميًا.

- الصّين هي المشغّل في حقل النّفط في "غرب كردونة".

- الصّين مُشارِكة رئيسيّة في مصفاة الخرطوم (٥٠ ألف برميل يوميًا)، التي بدأت الإنتاج عام ٢٠٠٠.

العراق: - وقّعت الصّين عقدًا عام ١٩٩٧ لتطوير حقل "أهداب" (٨٠ ألف برميل يوميًا)، والعقد الآن موضع مراجعة من السُّلطات العراقيّة.

عُمان: - الصّين هي الشّريك الرئيسيّ (٥٠٪) في شركة دليل النّفطيّة، التي تستهدف إنتاجًا يصل إلى (٢٠) ألف برميل يوميًا في المستقبل.

الجزائر: - وقّعت الصّين اتفاقية لتطوير حقلين (حقل ١٠٢ و ٣٥٠).

- فازت الصّين بثلاثة مواقع من أصل ثمانية مواقع للتّطوير عام ٢٠٠٤.

- فازت الصّين بعقد لتحسين إنتاجية حقل "زار ذاتيني" من (٤٠٪) إلى (٥٠٪).

- فازت الصّين بعقد لإنشاء مصفاة بطاقة (٢٠) ألف برميل يوميًا في جنوبي "أدراد".

ليبيا: - فازت الصّين في عام ٢٠٠٢ بعقد لإنشاء خط أنابيب غاز غربي ليبيا.

الكويت: - الصّين شريكة (١٠٪) في تجمع يستهدف رفع إنتاج الحقول شمالي الكويت إلى (٩٠٠) ألف برميل يوميًا للسّنوات الـ (٢٠-٣٠) المقبلة.

السعودية:- وقّعت الصّين اتفاقية كبيرة (٣٠٠ مليون دولار) كشريك (٨٠٪) في تجمُّع مع شركة "أرامكو" يستهدف التّنقيب والتّطوير وإنتاج الغاز في شمالي الربع الخالي.

سوريا: - أقامت الصّين وسوريا شركة تستهدف تطوير حقل "كوبيب" في منطقة "الحسكة".
موريتانيا: - وقّعت الصّين عقودًا للإنتاج المشترك في المناطق السّاحليّة وشمالي موريتانيا.
اليمن: - وقّعت شركة بترول الصّين اتفاقية عام ٢٠٠٣ مع الحكومة اليمنيّة للتّنقيب في المنطقة رقم (١) في مقاطعة "شبوه".
الإمارات العربيّة المتحدة: - أنشأت الصين شركة ترويجيّة للخدمات الجيولوجيّة تقوم بالتّنقيب عن الغاز في الشّارقة والفجيرة ورأس الخيمة وأم القيوين.
مصر:- وقّعت شركة النّفط الصّينيّة اتفاقية مع شركة الثّورة البتروليّة المصريّة لتأسيس شركة للحفر وتطوير الآبار.

رئيس الجلسة د.علي عتيقة

أشكرك على هذا العرض الواضح والمختصر والمفيد. فقد ركّزت على الأمور التي تهمّ الجانب الصّينيّ كثيرًا، ونأمل أن نستمع إلى تعليقات الجانب الصّينيّ حول ما قاله د. هشام بالنّسبة للتوقّعات من منظورنا ومن منظور العالم إلى الصّين. فكيف ترون احتياجات الصّين من الطّاقة ومن التّعاون مع البلاد العربيّة؟

الكلمة الآن للأستاذ يانغ قوانغ، وهو مدير عام **معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا في أكاديمية الصّين للعلوم الاجتماعية**. فالإخوان في الصّين على حقّ حينما يذكرون غرب آسيا وإفريقيا ولا يقولون الشّرق الأوسط، لأن كلمة الشّرق الأوسط بالنّسبة إليهم هي الغرب الأوسط، لذلك نحن العرب حقيقة موجودون في قارتين، في آسيا وفي إفريقيا، وكان من الأفضل لنا أن نبقى على هذا التقسيم من أن نقبل بمفهوم الشّرق الأوسط، الذي هو مفهوم استعماريّ بريطانيّ، وأسباب إطلاقه معروفة.

مُحاضرنا الآن يعرف لغات عديدة، وقد قرأت أنه درس في معاهد الصّين وفرنسا. وسيتحدّث عن تقييم العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والشّرق الأوسط وتطلّعاتها.

تقييم العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والشّرق الأوسط وتطلّعاتها

أ.د. انغ قوانغ(*)

١- مكانة الشّرق الأوسط في خريطة التبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ الصّينيّ

شهد ربع القرن الماضي إنجازات مرموقة في النموّ الاقتصاديّ الصّيني، حيث كانت الجهود الرامية إلى توسيع التّجارة الخارجيّة وجذب الاستثمارات الأجنبيّة تولّد قوّة دفع هائلة في هذه المسيرة. وقد ارتفع حجم التّبادل التّجاريّ بين الصّين والعالم الخارجيّ من (٣٨,١) مليار دولار إلى (٦٢٠,٨) مليار دولار في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٢، ما جعل الصّين خامس أكبر دولة مصدّرة في العالم. وازداد حجم الاستثمارات الأجنبيّة التي اجتذبتها الصّين من (١,٩٨) مليار دولار من عام ١٩٨٣ إلى (٥٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ما جعل الصّين أكبر دولة مستوّعبة للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في العالم. وهذا يدلّ على مدى دعم نموّ التّجارة الخارجيّة للنموّ الاقتصاديّ في الصّين.

لقد ازدادت نسبة اعتماد الاقتصاد الوطنيّ على قطاع التّجارة من (١٠٪) عام ١٩٨٠ إلى ما يزيد على (٥٠٪) عام ٢٠٠٢، وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل (١٠,١٪) من الاستثمارات الإجماليّة في الأصول الثّابتة لعام ٢٠٠٢، فيما كانت قيمة النّاتج الصّناعيّ للمؤسّسات بالاستثمارات الأجنبيّة تمثل (٣٣,٤٪) من النّاتج الصّناعيّ الإجماليّ، وتمثّل قيمة صادراتها (٥٢,٢٪) من إجمالي قيمة الصّادرات الصّينيّة، وتمثّل قيمة ضرائبها (٢٠,٥٪) من إجمالي قيمة

(*) مدير عام معهد دراسات غربي آسيا وإفريقيا/ أكاديميّة الصّين للعلوم الاجتماعيّة، ونائب مدير معهد الشّرق الأوسط.

الضّرائب الصّناعية والتّجارية في الصّين. إنّ تنامي التّجارة الخارجيّة، وتزايد الاستثمارات الأجنبيّة، يؤدّيان دورًا كبيرًا في تدعيم النموّ الاقتصاديّ، وفي إيجاد سوقٍ هائلة للتّجارة والاستثمار، يتميّز بعوائد وفيرة وأرباح كبيرة. ومنذ انضمام الصّين إلى منظّمة التّجارة العالميّة في عام ٢٠٠١، فهي تعمل وعلى مدى السنوات المتتالية لتخفيض مستوى الرّسوم الجمركيّة، وإزالة الحواجز التّجاريّة غير الجمركية، وإقامة أركان أساسيّة لمنظومة قانونيّة متكاملة تحكم التّبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ مع العالم الخارجيّ، وتحرير الاستثمارات الأجنبيّة في مجالات أوسع، ما سيحسّن بيئة التّجارة والاستثمار إلى حدٍ كبير. وإلى جانب ذلك، فإن حكومة الصّين بصدد تنفيذ استراتيجيّة تنمية غربيّ البلاد، وزيادة تطوير قطاع العلوم والتّعليم واستراتيجيّة التّنمية المستديمة، ما سيوفّر آفاقًا جغرافيّة وصناعيّة أرحب أمام تنمية التّجارة وجذب الاستثمارات الأجنبيّة.

ومن خلال استعراض خريطة التّجارة الخارجيّة والاستثمارات الأجنبيّة في الصّين، نجد أن علاقات التّجارة مع الشّرق الأوسط تتطوّر بخطوات متسارعة؛ فلقد كان حجم التّبادل التّجاريّ بين الجانبين في عام ١٩٩٠ (٥ , ٢) مليار دولار، وزاد في عام ٢٠٠٢ إلى (٤ , ٢٤) مليار دولار، وأصبح الشّرق الأوسط من الأسواق الرئيسيّة التي تستورد المنتجات الصّينيّة مثل الشّاي وأجهزة التّلفزيون الملوّنة والدرّاجات والهواتف الجوّالة وغيرها، كما أصبح الشّرق الأوسط من المصادر الرئيسيّة للنّفط والقطن للصّين. وبالنّسبة لتجارة الخدمات، فقد أصبح الشّرق الأوسط من الأسواق الرئيسيّة للخدمات الصّينيّة. وفي عام ٢٠٠٢ بلغت نسبة قيمة أعمال المقاولات من جانب المؤسّسات الصّينيّة في الشّرق الأوسط (١ , ١٤٪) من قيمة أعمالها الإجماليّة. وتمثّل قيمة مشروعات التّعاون في العمالة (٥ ,٨٪) من قيمة مشروعاتها في هذا المجال. وكانت نسبة (٤ , ١٤٪) من قيمة أعمال التّصميم والاستشارة للمؤسّسات الصّينيّة تتركّز في الشّرق الأوسط، لكن الشّرق الأوسط لم يدخل بعد في صفوف الشّركاء التّجاريين الرئيسيين للصّين من

حيث الحجم المطلق للتبادل التجاري. وكانت التّجارة مع الشّرق الأوسط تمثّل (٩,٣٪) من حجم التّبادل التّجاريّ بين الصّين والعالم في عام ٢٠٠٢، وما زال حجم الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين ضئيلاً؛ فحتّى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت هنالك (٤٢٢) مؤسّسة من (١٢) دولة في الشّرق الأوسط قد استثمَرت في الصّين بقيمة (١,٤) مليار دولار، ما يمثّل (١٤,٠٪) من قيمة الاستثمارات الأجنبيّة الإجماليّة، وفي المقابل استثمَرت (٢١٧) مؤسّسة صينيّة في دول الشّرق الأوسط بقيمة بلغت (٢,٣) مليار دولار، ما يمثّل (٢,٤٪) من الاستثمارات الصّينيّة الإجماليّة في الخارج.

٢- توسيع إمكانات تطوير التّبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ بين الصّين والشّرق الأوسط

على الرغم من أن حجم التّبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ بين الصّين والشّرق الأوسط ما زال محدودًا في الوقت الراهن، إلاّ أننا يجب أن ندرك أن هنالك ظروفًا مواتية وإمكانات هائلة لتوسيع هذه العلاقات:

أولاً: أمام كلا الجانبين فُرصٌ سانحة لتحقيق النموّ الاقتصاديّ؛ إذ تتميّز المرحلة الحالية بتسارع العولمة الاقتصاديّة وتحديث العلوم والتّكنولوجيا وتجدّدها. وفي ظلّ هذه الظّروف، ترى الصّين أنه من خلال السّنوات العشرين الأولى للقرن الحادي والعشرين هنالك مرحلة حافلة بالفرص، وهي مصمّمة على تطوير اقتصاد السّوق الاشتراكيّ، وتحقيق مضاعفة النّاتج المحليّ الإجماليّ أربع مرّات، ورفع حصّة الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ من (١٠٠٠) دولار إلى (٣٠٠٠) دولار. وعلى الرغم من أن معدّل النّموّ الاقتصاديّ في دول الشّرق الأوسط غير سريع في الوقت الحالي، لكنَّ سعر النّفط في الأسواق العالميّة يتّجه للارتفاع، مع تباطوء معدّل النّموّ السّكانيّ في منطقة الشّرق الأوسط بشكلٍ عام؛ إضافة إلى المنافسة الاقتصاديّة بين أمريكا وأوروبا في هذه المنطقة. وكلّ هذه العوامل توفّر فرصًا تاريخيّة للإسراع بخطوات التنمية في دول المنطقة.

لقد بدأ عدد متزايد من الدّول في الشّرق الأوسط بتعديل هياكله الاقتصاديّة، بما يجدّد الحيويّة الاقتصاديّة. ومن البديهي أنّ النّموّ الاقتصاديّ في كلا الجانبين سيوسّع حجم الأسواق والاحتياجات للاستثمارات، كما أنّ تطبيق نظام اقتصاد السوق سيحسّن بيئة التّجارة الخارجيّة ويجذب الاستثمارات الأجنبيّة.

ثانيًا: تنامي إمكانات التّكامل الاقتصادي بين الجانبين. فمنذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، بدأت الصّين تعتمد إمدادات الطّاقة من منطقة الشّرق الأوسط بدرجةٍ متزايدة. وقد أصبحت الصّين ثاني أكبر دولة مستورِدة للنّفط في العالم، في حين يمثّل حجم استيراداتها النّفطيّة من الشّرق الأوسط حوالي (٥٠٪) من حجم الاستيرادات النّفطيّة الإجماليّة. وقد يرتفع مدى اعتماد الصّين على إمدادات النّفط من الشّرق الأوسط في المرحلة القادمة تمشّيًا مع زيادة النموّ الاقتصاديّ والاحتياجات للطّاقة في الصّين. وقد يمثّل الغاز الطّبيعيّ المُسال مصدرًا مهمًّا آخر للطّاقة تستورده الصّين من الشّرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى، أصبحت الصّين دولة كبرى في صناعة المنتجات الصّناعيّة الجاهزة بفضل تسارع عمليّة التّصنيع فيها. وترتفع القدرة التنافسية للمنتجات الصّناعيّة الصّينيّة من حيث جودتها وأسعارها، ما يرسي أسسًا متينة لتلبية احتياجات أسواق الشّرق الأوسط للسّلع الاستهلاكيّة والمنتجات الميكانيكيّة والإلكترونيّات، وحتى المعدّات والأجهزة الكبيرة. وهنالك معادلة ملفتة للنّظر بدأت تتشكّل في خريطة التّبادل التّجاريّ بين الصّين والشّرق الأوسط، تتمثّل في تصدير المنتجات الصّناعية الجاهزة مقابل الطاقة.

ثالثًا: تتزايد إمكانات توسيع الاستثمارات المُتبادلة بين الجانبين، فقد أصبحت الدّول الرئيسيّة المصدّرة للنّفط في الشّرق الأوسط مصدرًا مهمًّا للاستثمارات الدّوليّة منذ السبعينيات من القرن الماضي. وبصرف النّظر عن تأثر استثمارات دول الشّرق الأوسط في الخارج بانكماش سعر النّفط في الأسواق العالميّة لفترة طويلة، ظلّت هذه الدّول تصرّ على إيداع كمية هائلة من الأصول

في الخارج، بما يتراوح بين (٣٥٠) مليار و(٧٠٠) مليار دولار بحسب التقديرات خلال التسعينيات. أمّا في السّنوات الأربع المنصرمة، فيبقى سعر النفط عند مستوىً مرتفع من دون أي انخفاض، ما يمكّن الدّول المصدّرة للنّفط في الشّرق الأوسط من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الدوليّة، ومن ثم زيادة إمكانات القيام بالاستثمار في الخارج. ومع إطلالة القرن الجديد، بدأت الصّين تحوّل أولوياتها الاستثمارية من الجذب فقط إلى الانطلاق نحو الخارج، بمعنى أنَّ الصّين تعمل على مواصلة جذب الاستثمارات الأجنبيّة في الوقت الذي تشجّع المؤسّسات الوطنيّة على الاستثمار في الخارج في إطار استراتيجيّة تنمويّة للدّولة. وهنالك عدد كبير من المؤسّسات الصّينيّة في قطاعات النّفط والغاز الطّبيعيّ وصناعة الأدوات الكهربائيّة تستثمر في الخارج، وتحقّق إنجازات ملحوظة. وستزداد إمكانات توسيع الاستثمارات المتبادلة في ظلّ تنامي قدرة دول الشّرق الأوسط على الاستثمار في الخارج من ناحية، وتطبيق الصّين استراتيجيّة الانطلاق نحو الخارج من ناحية أخرى.

رابعًا: التّكتّل الاقتصاديّ سيوسّع حجم الأسواق. فمنذ التسعينيات من القرن الماضي، قطع كلٌّ من الشّرق الأوسط والمنطقة المجاورة للصّين أشواطًا بعيدة في تطوير التّكتّلات الاقتصاديّة، وبدأت دول الشرق الأوسط تندمج في الكتلتين الاقتصاديّتين الرئيسيّتين في العالم وهما أوروبا وأمريكا الشّمالية، وذلك من خلال انضمام بعضها إلى الاتحاد الأوروبيّ أو تشكيل تحالف جمركيّ مع الاتحاد الأوروبيّ، أو توقيع اتفاقات التّجارة الحرّة مع كلٍّ من الاتحاد الأوروبيّ وأمريكا. وقد وقّعت الصّين وآسيان الاتفاقيّة الهيكليّة للتّعاون الاقتصادي الشّامل في نيسان/إبريل عام ٢٠٠٤، وسيتم بموجبها اكتمال إقامة منطقة تجارة حرّة بينهما في عام ٢٠١٠. وهذا الميل نحو التّكتّل الاقتصاديّ لدى الجانبين سيمكّن المستثمرين ورجال الأعمال في الصّين وفي الشرق الأوسط من الحصول على فرص أعمال هائلة واقتحام الأسواق الواسعة في أوروبا، وأمريكا الشّماليّة، وشرق آسيا،

وجنوب شرق آسيا، بصورةٍ مباشرة، لكونها الحلقات الاقتصاديّة الكبرى الثلاث في العالم، وليس مجرد الاستفادة من الظروف المتاحة في أسواق الجانب الآخر.

٣- ترجمة الإمكانات إلى واقع

لا بدّ من إعطاء أولويّة كاملة للنّقاط الآتية لترجمة الإمكانات الكامنة، من أجل توسيع الاستثمار والتّجارة:

أولاً: تشجيع القطاع الخاصّ على المساهمة بدوره في تنمية العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة. فقد حصلت تغيُّرات عميقة في البنية الاقتصاديّة في الصّين ودول الشّرق الأوسط على حدٍّ سواء بعد فترة طويلة من الإصلاح الاقتصادي، ولقد أصبح لاقتصاد السوق مكانة عالية حيث بات للقطاع الخاصّ دورٌ محوري. لكنَّ القطاع العام ما زال يشغل موقعًا رئيسيًا في خريطة التّبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ بين الصّين ودول الشّرق الأوسط، ولم يؤدّ القطاع الخاصّ دوره المطلوب بعد. لذلك، فإنَّ تحفيز القطاع الخاصّ لتشكيل معادلة اقتصاديّة وتجاريّة متعدّدة الحلقات يكتسب أهمية قصوى لتوسيع العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والشّرق الأوسط. ويجب على الحكومة الإسراع في خطوات الإصلاح الاقتصاديّ، وتوقيع المزيد من الاتفاقات الخاصّة بتأمين الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبيّ، بما يخلق أفضل بيئة استثمار وتجارة، وتوفير خدمات أفضل للقطاع الخاصّ في ما يتعلّق بالمعلومات والاستشارة القانونيّة، والرّقابة على الجودة، وشهادة العلاقات التّجارية، والضّمان المصرفيّ والقروض، والتدريب، وفي المجالات الأخرى في إطار الإجراءات المشجّعة على توسيع الاستثمار والتّجارة.

ثانيًا: إدخال إقامة منطقة تجارة حرّة في الأجندة. فهنالك احتمال متزايد لتهميش كلٍّ من الجانبين في أسواق الجانب الآخر بسبب غياب ترتيبات خاصّة بالتّجارة الحرّة، في حين يتطوّر اتجاه التّجارة الحرّة بين الصّين وآسيان من ناحية، وبين دول الشّرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشّمالية من ناحية أخرى. لذا، فقد

باتت إقامة منطقة تجارة حرّة بين الصّين ودول الشّرق الأوسط موضوعًا يستحق الدّراسة الجادة من الجانبين.

ثالثًا: توسيع التّعاون الاستثماريّ من خلال ضمان الأمن النّفطيّ؛ إذ إن الصّين بوصفها دولة مستوردة للنّفط تولي اهتمامًا بالغًا بتأمين استيراد النّفط من الخارج، وهذا يتطلّب جذب استثمارات لبناء الاحتياطات النّفطيّة الاستراتيجيّة، وتطوير المصافي، وبناء شبكات نقل النّفط وتوزيعه، كما يتطلّب ذلك تثبيت مصادر توريد النّفط من خلال الاستثمار في قطاع النّفط في الخارج. وتهتم دول الشّرق الأوسط بصفتها دول مصدّرة للنّفط، بتأمين التصدير، ويتطلّب الاستثمار في الصّناعات النّفطيّة الّلاحقة في الدول المستوردة للنّفط الاستحواذ على حصصها في الأسواق المحليّة، ويتطلّب أيضًا جذب استثمارات في قطاع النّفط لرفع الطّاقة الإنتاجيّة، للحفاظ على حصص الأسواق القائمة والدّخول في الأسواق الجديدة. إلى جانب ذلك، فما من شكّ في أنّ هنالك مصالح مشتركة بين الجانبين في ضمان سلامة ممرّات نقل النّفط من خلال الاستثمار المشترك. لذلك، يجب أخذ الاستثمارات المتبادلة أو المشتركة بين الجانبين في قطاع النّفط مأخذ الجدّ كونها تتّفق مع المصالح الاستراتيجيّة للجانبين، وستعود على الجانبين بالمنافع المُتبادلة.

رابعًا: إقامة آليّات الحوار الاستراتيجيّ على المستويات المختلفة؛ إذ لا بدّ من ربط العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين ودول الشّرق الأوسط بالمصالح الاستراتيجيّة للجانبين؛ فنحن في أمسّ الحاجة من أيّ وقتٍ مضى إلى إقامة آليّات الحوار الاستراتيجيّ بين الجانبين.

لقد تم تأسيس **منتدى التّعاون الصّينيّ العربيّ** في هذا العام، والمطلوب من الصّين والدّول العربيّة الاستفادة الكاملة من هذا المحفل، والعمل على مواصلة إثراء مقوماته. ولا شكّ أنّ كيفيّة تطوير العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة تشغل حيزًا مهمًّا في الحوار الاستراتيجيّ بين الجانبين؛ إضافة إلى الحوار الرّسميّ. ويجب

إعطاء أولوية للحوارات على مستوى جهات الأعمال والمؤسّسات الأكاديميّة وبنوك العقول. ذلك لتثبيت آليّات الحوار الاستراتيجيّ على مختلف مستويات البحث في المسائل التي تمسّ المصالح الاستراتيجيّة للجانبين في ما يتعلّق بالتّعاون الاقتصاديّ والتّبادل التّجاريّ، وبما يدفع بالعلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة القائمة بين الصّين ودول الشّرق الأوسط إلى مرحلة جديدة على أساس المنافع المتبادلة.

مناقشة

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

أشكر الدكتور يانغ قوانغ على هذا العرض الواسع، وما قدمه من اقتراحات محدّدة بالنّسبة لما يجب أو ما يمكن أن يقوم به الجانبان من دعم للأفكار المقدّمة.

وأشكر الجانب الصّينيّ على توفيره الترجمة باللغتين. ونأمل في النّدوة بعد المقبلة - لأنّ المقبلة ستكون في بيجين، والتي بعدها في عمّان - أن يكون المُترجم للعربيّة من البلاد العربيّة. وهذا حقيقة نقصٌ فينا نحن لأنّنا لم نعط الأهميّة الكافية للغات الشّرق. وقد قلتُ لأحد السّادة من الصّين: حبذا لو يتم فتح معاهد في العواصم العربيّة لتعليم اللّغة الصّينيّة مثلما تفعل فرنسا وبريطانيا؛ إذ بدأوا بذلك لأغراض استعمارية، لكنّ الصينيّين إن فعلوا ذلك فسيكون لخدمة الصّداقة والتّجارة والمصالح. نحن بحاجة كبيرة في العالم العربي لتعلُّم اللّغة الصّينيّة. وبالمناسبة، فإنّ تجارة العالم العربيّ مع الصّين لن تنجح بشكلٍ كافٍ دون وجود عدد كافٍ من العرب في الأماكن الرئيسيّة للتّجارة في القطاع الخاص ممّن يعرفون اللّغة الصّينيّة. ومن هنا نأمل أن يستمرّ هذا الاهتمام باللّغة، ونأمل كذلك أن تُنشر مداولات هذه النّدوة باللّغة الصّينيّة؛ فالحوار الأول لم يُنشر إلاّ باللّغة العربيّة، أمّا الحوار الثّاني فقد نُشر باللّغتين العربيّة والصّينيّة، وجرى هذا الجهد في بيجين؛ إذ كان الجانب الصّينيّ في البداية يريد أن ينشر من جهته باللّغة الإنجليزية، لكن قلنا لهم: لا، نحن نقبل أن تقوموا بالتّرجمة إلى الصّينيّة وسندفع التكاليف المالية. وبالفعل تمّ ذلك، وحاليًا لدينا جميع الأوراق مترجمة إلى الصّينيّة؛ فأرجو أن يُنشر هذا اللقاء باللّغة الصّينيّة، ويوزّع على الطّلاب والدّارسين، لأنّ اللغة الإنجليزيّة وحدها لا تشكّل قاسمًا مشتركًا بيننا أكثر ممّا تشكّل اللغتان العربيّة والصّينيّة.

الشّريف فواز شرف

أودّ في هذه المناسبة أن أبدي سعادتي بوجود الوفد الصّيني. ولقد كنت ضمن المجموعة التي زارت بيجين، وشعرت شخصيًا بسعادة كبيرة للتقدّم والنّظام الجاري الآن في الصّين.

فأنا أرحّب بالإخوة الكرام، وأرجو أن يُستأنف هذا الحوار الذي بدأ في السّنوات الماضية في بيجين، هنا في عمّان. وقد شعرت بسعادة كبيرة في الاستماع إلى كلمة سعادة السّفير ماتشين قانغ، رئيس معهد الدراسات الدوليّة الصّينيّ؛ إذ كانت هذه الكلمة كلمة جيّدة ومفهومة، وفيها وضوح، وقد قدّم في القسم الأول منها عرضًا مهمًّا، حيث عرّف - بشكلٍ جيّد - استراتيجيّة الصّين وسياساتها الخارجيّة. ولا يوجد ما يمكن مناقشته في هذا القسم؛ فهو عرض مهم لسياسة الصّين الاقتصاديّة. ونحن هنا بالطّبع نحاول أن نقرّب وجهات النّظر ليس فقط في الجانب الاقتصاديّ، بل أيضًا في الجانبين الفكريّ والسّياسيّ.

وما أريد إبداء الملاحظة عليه هو القسم الثّاني المتعلّق بالسّياسة الخارجيّة الصّينيّة، حيث اشتملت الورقة على مبادئ أساسيّة لا يختلف حولها أكبر عدد من أعضاء الأمم المتحدة. والدّعوة إلى هذه المبادئ هي دعوة نُشارك فيها في أغلب المؤتمرات الدّوليّة، ومؤتمرات الدّول النّامية وغير النّامية، ولا يوجد أحد يُخالف - في القول - هذه المبادئ ومنها الاحترام المُتبادَل، والتّشاور الجماعيّ، وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة لطرفٍ آخر، واحترام دور الأمم المتحدة.

أمّا ما لفت نظري، ونحن هنا في الأُردنّ يحدّنا شرقًا العراق المحتلّ من القوّات الأمريكيّة، وغربًا الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة من قبل إسرائيل، فأنا لم أجد في هذه الورقة إشارة إلى هاتين القضيّتين اللّتين تشكّلان المحور الأساسيّ في السّياسات العربيّة.

إنّني أجد أنه قد آن الأوان لأن تذكّر مثل هذه النّدوة الثّقافيّة بالحاجة الماسّة إلى أن تأخذ الموضوعات العربيّة السّياسيّة قدرًا أكبر في العناية، بما يُسهم في استشراف أسباب الاستقرار في الشّرق الأوسط.

لقد ذكرَ سموّ **الأمير الحسن** في كلمته "أن منطقتنا بحاجة إلى عملية إصلاح على مستويات عدّة، وأن المبادرة لتحقيق ذلك لا بدّ أن تأخذ في الحسبان القضيّتين اللتين تشغلان شعوب المنطقة الآن، وأولاهما القضية الفلسطينية، والثانية الوضع الحاليّ في العراق".

إنّنا نتمنّى أن تنقلوا إلى السُّلطات الرسميّة في بلادكم ما سبق أن ذكرناه في اجتماعنا السّابق في بيجين عن رغبتنا في أن يأخذ الجانب الصّينيّ فكريًا وسياسيًّا بمزيد من القضايا السّياسيّة التى تمسّ العرب في الوقت الحاضر؛ إضافة إلى البحث الاقتصاديّ والبحث الثّقافيّ.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

الكلمة الآن لسعادة السّفير ليو باو لاي، ومن بعده الحاج حمدي الطّباع. سعادة السفير ليو مشهور هنا في الأردنّ لأنه كان سفيرًا للجمهوريّة الصّينيّة مدّة خمس سنوات، وقد عرفته منذ ذلك الحين، وكان من أنشط السّفراء في عمّان، وسعدت كثيرًا برؤيته بيننا في هذا اللّقاء. وهو الآن يتولّى منصبًا مهمًّا كونه نائب مدير الجمعيّة الشّعبيّة الصّينيّة للشّؤون الخارجيّة.

السّفير ليو باو لاي

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة السّعيدة لي، لكي أتحدّث عن الحالة الاقتصاديّة الصّينيّة والمستقبل العظيم للتّعاون بين الصّين والبلدان العربيّة. ومن أجل توفير الوقت وإتاحة الفرصة للمترجمين للرّاحة، أفضّل أن أتكلّم باللّغة العربيّة، مع الاعتذار لزملائي الصّينيّين لأنهم لا يعرفون ماذا أقول بالعربيّة.

لقد تكلّم سعادة السّفير يانغ عن الحالة الاقتصاديّة الصّينيّة واستراتيجيّة التّنمية الاقتصاديّة الصّينيّة، وأتفق معه، لكن أُريد أن أُضيف بعض الأشياء:

النّقطة الأولى: إنّ الصّين ما زالت دولة نامية رغم التّطورات الكبيرة التي شهدتها خلال أكثر من عشرين سنة، حيث أنّ مُجمل الإنتاج المحليّ السّنويّ يزداد

بنسبة (٤ , ٩٪)، غير أن عدد السكان في الصين – كما تعرفون – هو عدد ضخم يبلغ مليارًا و(٣٠٠) مليون نسمة. وإذا كانت هنالك من مشكلة صغيرة فإن هذا المليار والـ (٣٠٠) مليون نسمة سيكون وستكون مشكلة كبيرة وضخمة. وإذا كان الإنتاج كبيرًا من النّاحيتين المادّية والماليّة؛ فإنّ توزيعه على المليار والـ (٣٠٠) مليون نسمة سيكون جدّ محدود. لذلك أقول إنّ الصّين ما زالت دولة نامية.

النّقطة الثّانية: إنّ التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ بين الصّين والبلدان العربيّة يشكّل تكاملاً عظيمًا، وإمكانات كبيرة ومستقبلاً عظيمًا ومشرقًا. وسوف أضيف بعض الكلمات في الجلسة الثّانية بعد الظهر حول علاقات التّعاون المتينة بين الصّين والبلدان العربيّة. وأريد الآن أن أذكر شيئًا عن التّعاون في المجالات الاقتصاديّة، وأعتقد أنّ هنالك إمكانات لتبادل اقتصاديّ واسع بين الصّين والبلدان العربيّة؛ فكما تعرفون أن حجم التّجارة الصّينيّة في السّنة الماضية وصلت قيمته إلى (٤ , ٩٥١) مليار دولار أمريكي، وستصل القيمة أو حجم التجارة هذه السّنة إلى (١٠٠٠) مليار دولار. وبالنّسبة للبلدان العربيّة، فإن حجم التّجارة للصّادرات والواردات سنويًا يتراوح بين (٤٠٠ – ٥٠٠) مليار دولار. لذلك، فإنّ هناك – أوّلاً – فرصًا لأسواق كبيرة مشتركة بين الصّين والبلدان العربيّة، ويمكن زيادتها بزيادة التّبادل الاقتصاديّ بين الطّرفين، لأنّ حجم التّجارة بين الصّين والدّول العربية بلغت قيمته في السّنة الماضية – بحسب معلوماتي – نحو (٢٥) مليار دولار أمريكي فقط، وهو ما يشكّل نسبة صغيرة من مجموع قيم التجارة الخارجيّة للجانبين.

وثانيًا، هنالك إمكانات لسوق استثمارات متبادلة كما ذكر أستاذي يانغ قوانغ. وثالثًا، هنالك أيضًا إمكانات لسوق التّكنولوجيا، حيث التّكامل الكبير بين الجانبين، لأنّ التّكنولوجيا في الصّين تتطوّر بسرعة في السّنوات الأخيرة، وخصوصًا في العشرين سنة الماضية، لذلك فإنّ هناك تكاملاً في عدّة مجالات، منها الحواسيب والهواتف النقّالة وغيرها. ورابعًا، فهناك سوق للثّقافة؛ إضافة إلى سوق الطّاقة – خامسًا – كما ذكر أستاذي يانغ قوانغ.

أ. حمدي الطّباع

لي مداخلة وسؤال:

المُداخلة هي أنه انطلاقًا من أهداف مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ الذي أُنشأ عام ٢٠٠٠ بموافقة جامعة الدّول العربيّة ووزراء الخارجيّة العرب، وضمن محور التّعاون غير الحكوميّ؛ فإنّ اتفاقيّة إنشاء المنتدى تنصّ على دعم التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ والماليّ وتطويره، وتشجيع الاستثمارات المشتركة المُتبادَلة. وللوصول إلى هذه الغاية، وتنمية العلاقات العربيّة الصّينيّة؛ فإنّنا بصفتنا رجال أعمال عرب نطرح تشكيل مجلس أعمال عربيّ صينيّ مُشترك، يضم في عضويّته نخبة من رجال الأعمال الصّينيّين من كبار ممثّلي الشّركات الصّينيّة ورجال أعمال عرب، وتكون مهمة هذا المجلس الاجتماع دوريًّا في ندوات تُعقد لبحث سبل تعزيز العلاقات الصّينيّة العربيّة، وشرح آفاق فرص الاستثمار لدى الجانبين، خاصّة في البلدان العربيّة، وآمل أن يكون ذلك أحد الطروحات في هذا اللّقاء.

أمّا سؤالي للسيد يانغ، فهو أنه حينما سمعنا من معالي د. هشام الخطيب حديثًا حول أسعار النّفط، ومن ذلك أنّ الصّين تستورد (٤٠٪) من حاجتها النّفطيّة، ونحن نرى الآن صناعات صينية تصدّر إلى العالم العربيّ، فقد خطر لنا – في المقابل – أنّ هنالك تهديدًا من جانب سعر صرف الدّولار الضّعيف؛ فكيف تستطيع الصّناعات الصّينيّة الاستمرار في التّصدير بأسعار مُنافسة وهي ليست مُسيّطرة على أسعار النّفط عالميًا ؟ والشيء الثّاني أن هذه الوفورات في البلدان العربيّة النّفطيّة، حيث نأمل أن تكون الصّين لها غايات واضحة في استثمار هذه الوفورات في العالم العربيّ من خلال صناعات مشتركة، بدلاً من الاقتصار على استيراد النّفط الخام، وحتّى نزيد في القيمة المُضافة، خاصّةً أن الصّين الآن عضو دولي في ITO، بمعنى أنه ليس هنالك بعد الآن أية حماية لأية صناعة.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

اقتراح محدّد من الحاج حمدي الطّباع، ونأمل من ضيوفنا الصّينيّين التفكير

به، ويمكن أن يخرج بشكل توصية من توصيات هذا اللقاء، أي تشكيل مجلس مُشترك بين رجال الأعمال العرب والصّينيّين، خاصّةً أن الحاج حمدي يمثّل كلاً من **اتحاد رجال الأعمال العرب، وجمعيّة رجال الأعمال الأردنيّين**؛ فهو يرأس الاثنان. ولذلك جاء الرأي في وقته، ومن الممكن أن يُدرج كأحد نتائج هذه الندوة.

والنّاحية الثّانية أنّ صادرات الصّين إلى العالم العربيّ تحتاج إلى وجود صينيّ ليس للاستثمار فقط في الصّين ثم تصدير البضائع؛ بل تحتاج إلى استثمارات مشتركة في البلاد العربيّة، يكون فيها الجانب الصّينيّ موجودًا كشريك ومُقدِّم للتقنية. أعتقد أنها اقتراحات وجيهة جدًا.

المهندس عصام الجلبي

التّعقيب الأوّل هو تثنية على ملاحظة الشّريف **فواز شرف** في ما يتعلّق بعدم تطرّق الورقة التي قُدِّمت في الجلسة الأولى إلى قضيّتين ساخنتين تهمّان الإنسان العربيّ وتهمّان المجتمع العربيّ، ألا وهما قضيتا فلسطين والعراق. وآمل أن تُتاح الفرصة لسماع رأي الإخوة من الصّين في هاتين القضيّتين خلال الجلسات اللّاحقة ومناقشته، فلا يمكن أن تمرّ هذه الندوة من دون أن يتمّ التطرّق بشيءٍ من التّفصيل حول المواقف من القضيّتين.

وفي ما يتعلّق بالورقة المقدّمة من الأخ د. هشام الخطيب، فأرى أنها ورقة غنيّة بالمعلومات، وقد تطرّقت إلى جوانب عدّة من مجالات التّعاون، ومن الصّعب إضافة شيء كثير عليها، لكن أودّ أن أركّز على ملاحظات سريعة:

الملاحظة الأولى: إنّ منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي – تحديدًا – هي المنطقة الطّبيعيّة التي تمتلك أكثر من ثلثي احتياطات النّفط في العالم، كما أن مجالات الإضافة لهذه الاحتياطات موجودة أيضًا هنا أكثر بكثير من أية منطقة أخرى في العالم؛ ومن ثم ستكون هذه المنطقة هي المصدر الرئيسيّ لتلبية زيادات الطّلب من الصّين على النّفط والغاز.

الملاحظة الثّانية: هنالك تنامٍ في الطّلب على الطّاقة في الصّين، وإذا كانت الصّين - كما ذُكر في ورقة د. يانغ - تسعى إلى زيادة الاعتماد على الفحم، الذي تمتلك مخزونًا كبيرًا منه؛ فإنّ هنالك إقرارًا من جميع المراقبين وجميع الدّراسات بزيادة كبيرة ومتنامية في الطّلب على النّفط والغاز.

إضافة إلى ما ذكره د. هشام الخطيب، فهنالك دراسة أعدّتها قبل أيام Merry linch، تُشير إلى أن استيرادات النّفط الخام سوف ترتفع من معدلاتها الحالية البالغة بحدود (٢,٥) مليون برميل يوميًا إلى حوالي (٦) ملايين برميل يوميًا عام ٢٠١٠، وقد يصل استهلاك الصّين في تلك السّنة إلى (١١) مليون برميل يوميًا. وهذه الأرقام تزيد على أرقام وكالة الطّاقة الدّوليّة التي خمّنت الاستهلاك عام ٢٠١٠ بحدود (٨) ملايين برميل يوميًا. وهناك تباين في الأرقام، لكن الاتجاه واضح نحو الزّيادة، وتلبية هذا الطّلب سوف يكون أساسًا من المنطقة العربيّة.

الملاحظة الثّالثة: تنامي الاستثمارات الصّينيّة في مجالات النّفط في منطقة الشّرق الأوسط وشمالي إفريقيا، وهذه الاستثمارات امتدّت - كما جاء في ورقة د. هشام الخطيب - بدءًا من إيران ومنطقة الخليج شرقًا حتّى الجزائر غربًا. وفعلاً نُلاحظ أن هنالك زيادة ملحوظة خلال السّنوات الأخيرة الماضية في هذه الاستثمارات، التي بدأت تؤتي أُكلها. لقد بلغ استيراد الصّين من استثماراتها في الخارج (٦٤٦) ألف برميل يوميًا عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع (٤٢٠) ألف برميل يوميًا عام ٢٠٠٠. وبالنّسبة للغاز، فقد حقّقت الاستثمارات الصّينيّة ما معدله (٢,١) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع (١,٢) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠. إنّ السّياسة الصّينية سياسة حكيمة في هذا المجال؛ فقد استثمرت تقريبًا في جميع الدّول العربيّة المنتجة للنّفط باستثناء قطر - كما ذكر د. هشام الخطيب - . وحتّى في العراق، نحن نجتمع الآن، وهنالك وفد رفيع المستوى برئاسة وزير النّفط العراقيّ سيتّجه إلى المطار بعد قليل في أول زيارة من نوعها إلى الصّين ، وهذا ما أثار حسد

دول كبيرة مثل روسيا واليابان. إن كلّ ذلك يدلّ على اهتمامات واسعة من القيادة الصّينيّة في هذا المجال. وبالمقابل، أودّ أن أكرّر ما سبق أن ذكرته في ورقة قدّمتها في بيجين خلال النّدوة الثّانية السّابقة لهذه النّدوة، حول أهميّة اهتمام الصّناعة الصّينيّة بتطوّرات التّكنولوجيا الحديثة، خاصّةً في مجال النّفط. ويبدو لي أن هنالك اتجاه نحو هذا لأنّني لاحظت أن بعض الاستثمارات التي تتمّ مع شركات عالميّة، وآخرها كان نجاح الصّين في الدّخول إلى سوق المملكة العربيّة السّعودية، التي هي سوق صعبة جدًا؛ فقد اشتركت الصّين مع "اكسن موبل" في تطوير أحد حقول الغاز، وهو أمر كان قد استعصى على كثير من الشّركات الكبيرة.

هذه هي الملاحظات السّريعة التي وددّت أن أذكرها، وأؤيد ما قيل من أن الطّاقة هي إحد المجالات التي يمكن أن تكون مصدرًا رئيسيًا للتّعاون، لكن يجب أن لا تكون المصدر الوحيد.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

كما تعلمون فإنّ الأخ عصام الجلبي كان وزيرًا للنّفط في العراق لفترة طويلة، وقبلها كان وكيلاً لتلك الوزارة، وهو من الخبراء الّذين يُرجع إليهم في شؤون النّفط عمومًا، وفي شأن العراق بشكلٍ رئيسيّ.

د. هُمام غَصيب

لدي ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى، متعلّقة باقتراح سموّ **الأمير الحسن**، رئيس مُنتدى الفكر العربيّ وراعيه، واقتراح سموّه ينصبّ على تكثيف هذه الحوارات. أرجو أن نتبنّى معًا تكثيف هذه الحوارات بحيث تصبح مرّةً كلّ سنة.

الملاحظة الثانية، متعلّقة بالنّقطة الذّكيّة التي أثارها د. علي عتيقة بخصوص ثقافة الصّيانة – إن جازَ التّعبير– أو صيانة المعدّات والأجهزة. أقول هذا لأنّني فيزيائيّ، وأعرف مدى النّقص الكبير لدينا هنا في الأردنّ وفي العالم العربيّ في هذا

المجال. نحن في حاجة إلى التّعاون في مجال الصّيانة، وحتى في أكثر مجالات التّكنولوجيا بما في ذلك التّكنولوجيا المتقدّمة. أرجو أن نعمل وفق برنامج عمل، وبرنامج تدريب بحيث نستطيع سدّ النّقص الحاصل لدينا بالتّعاون مع بلدكم العظيم الصين.

الملاحظة الثّالثة، متعلّقة بما قاله د. هشام الخطيب، وهو على صواب بشأن النّفط، لأنّ النّفط هو عماد العلاقات العربيّة الصّينيّة الاقتصاديّة، لكنّني آمل أن لا تكون علاقاتنا الاقتصاديّة مقصورة على النّفط؛ فماذا عن النّسيج وصناعة النّسيج؟ لقد قرأت مقالةً وجيزة لكن مفيدة جدًا في مجلة *Economist*، العدد الأخير أو قبل الأخير، وفي هذه المقالة نصٌّ صريح على أن الصّين هي الدولة العظمى في هذا المجال، إمّا الآن أو في وقتٍ قريب. نحن أيضًا في العالم العربيّ معنيّون جدًا في هذا المجال؛ فهلّ لنا ببعض المعلومات عنه من الأستاذ الدكتور يانغ، أو أي زميل آخر من الوفد الصّينيّ.

رئيس الجلسة د.علي عتيقة

أقترح في موضوع الصّيانة أن تُقام شركة مشتركة عربيّة صينيّة في كلّ بلد عربيّ للصّيانة، وأكاد أجزم بأنها ستنجح وستربح كثيرًا. إنّ مفهوم الصّيانة عمومًا وثقافة الصّيانة هما من مزايا الصّين التى يمكن أن تصدّرها إلى العالم العربيّ؛ فكيف نصون ما لدينا بدلاً من سعينا الدّائم للجديد ورمي القديم؟

د.يوسف الحسن

من حُسن حظّي أن ألتقي مع أصدقاء صينيّين عملوا في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، ومنهم السّفير الصّينيّ الحاليّ في الأردنّ، والصّديق الزّميل الذي يتولّى الآن الجمعيّة الشّعبيّة الصّينيّة للشّؤون الخارجيّة.

ملاحظتي الأولى في المصطلح؛ فالورقة التي استمعت إليها أو قرأتها قبل قليل تستخدم مصطلح الشّرق الأوسط، وهذا المصطلح مقبول جغرافيًّا ، لكنه

- أحيانًا - إذا لم يكن دقيقًا ويقترب من الأرقام والإحصائيات؛ فإنه يتحوّل إلى ضياع، وإلى عدم دقّة. فعندما نقول إنّ في الشّرق الأوسط (١٢) دولة، وأنّ الصّين - كما تقول الورقة - استثمرت ما قيمته (١,٤) مليار دولار؛ فإنّنا لا نعرف مَنْ هي هذه الدّول !؟ هل هي تركيا أم إيران، أم هي دول خارج المنطقة العربية؟ وما دام الحوار هذا هو حوار صينيّ عربيّ، فأتمنّى على الإخوة أو الزّملاء في الجانب الصّينيّ الدقّة في استخدام مسمّى المنطقة العربيّة أو الوطن العربيّ المكوّن من (٢٢) دولة. فمثلاً حينما نتحدّث عن الاستثمارات الشّرق أوسطيّة في الصّين، ونقول عنها (١,٤) مليار دولار، ومعلوماتي الدّقيقة حول دولة الإمارات - وهي دولة صغيرة - أنها تستثمر (٠,٥) بليون دولار هذا العام لوحدها في الصين؛ فالأرقام تكون بحاجة إلى ضبط أكثر وكذلك الاحصائيات. وحينما نقول أن هنالك (٣١٢) شركة صينيّة تستثمر في الشّرق الأوسط، ومعلوماتي أنه في الأسبوع القادم سوف يفتتح سوق 'التنّين' في دولة الإمارات، وستسجّل فيه (٣٠٠٠) شركة صينيّة، وأن ما هو مسجّل فيه حتّى الآن يتجاوز (٤٠٠) شركة صينيّة تعمل في دولة الإمارات لوحدها؛ فدعوتي هي إعادة النّظر في الأرقام والإحصائيّات لأنّها تتسارع يومًا بعد يوم، وربما حين أنتهي من كلمتي هذه يكون هناك إنجاز قد تحقّق على صعيد العلاقات الصّينيّة العربيّة.

الملاحظة الثّانية: هي استفسارات وتساؤلات أطرحها على الزّملاء في الجانب الصّينيّ، وأقرّ أنّي لست متخصّصًا في مجال النّفط، لكن بحكم عملي وتخصّصي في مجال العلاقات الدّوليّة ورصد ظواهر التنمية وتأثيراتها على المجتمعات، أطرح عليكم هذه التساؤلات، وأتمنّى أن أستمع إلى إجابات عليها، ومعظمها يتعلّق بالكلمة الرئيسيّة التي أُلقيت في حفل الافتتاح:

السؤال الأوّل: لقد برزت من خلال سياسات الانفتاح والإصلاح في الصّين طبقة ثريّة تزداد نسبتها يومًا بعد يوم، وهي ظاهرة ربما تكون طبيعيّة؛ فإنّ ظاهرة السّوق والانفتاح لا بدّ أن يلازمها بعض التباينات والتوتّرات في المجتمع.

وسؤالي هنا هو: كيف ستُعالج الصّين هذا الموضوع؟ هل ستستفيد من التّجربة الرأسماليّة في الضّرائب التّصاعديّة؟

السؤال الثّاني: هل ستشهد الصّين أو شهدت في ظلّ سياسات الانفتاح مظاهر سلبيّة اجتماعيّة، مثل انتشار الفساد، والرشوة، والجريمة؟ وما هذا الذي قرأناه منذ أيام عن الطّالب الذي يدخل الفصل ويقتل زملاءه، حيث تكرّر ذلك داخل الفصول أربع أو خمس مرّات خلال الشهور القليلة الماضية، مثلما يحدث في المجتمع الأمريكيّ، وهل هنالك خطف ودعارة؟ هذه بعض المظاهر نقرأ عنها، ونريد أن نستمع إلى حقيقتها وتقييمكم لها. أيضًا ماذا عن الرّغبة الشّعبيّة في سماع الموسيقى الغربيّة، التي كان سماعها في الماضي تهمة يُرسَل من يقترفها إلى مزرعة خنازير في منغوليا؟

السؤال الأخير: كيف ستوفّق الصّين الجديدة بين ثورة الاتصالات والمعلومات والإنترنت والحرية الاقتصاديّة والاجتماعيّة التى تجتاح الصّين الآن، وبين استمرار تأثير الدّولة بالمصطلح الاجتماعيّ، أي المتسلّطة سياسيًّا وممارساتها؟ كيف ستُعالج الصّين هذه المسألة المرتبطة بحقوق الإنسان، والمرتبطة بحقوق الأقليّات الثّقافيّة؟

هذه أسئلة نطرحها كأصدقاء لكم، ونود أن نستمع إلى تصوراتكم حولها وتقييمكم لتلك المظاهر التى تُصاحب سياسات الانفتاح عادةً.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

بودّي أن أسأل سعادة السفير ما تشين قانغ إذا كان يريد أن يعلّق على ما سمع من أسئلة، ونشجع الإخوان من الصّين أن يطلبوا المداخلة لأنه لدينا وقت. أمامي فقط طلبان من الجانب العربيّ، لذلك نودّ أن نسمع، فلعلّ سعادة السفير يريد الكلام.

لن أتمكن من الشّرح المفصّل بسبب ضيق الوقت. وهنالك بعض الأسئلة تطرّق إلى قضايا واسعة لا يمكن شرحها في كلمة أو كلمتين، مثل النتائج الإيجابيّة والسّلبيّة للإصلاحات الاقتصاديّة. أذكر أنه في بداية الإصلاح والانفتاح في الصّين قال السيّد لي شاو بينغ: "حينما نفتح باب البلد سيدخل علينا بالتأكيد ذباب وناموس، المهم أن نقيم شبكة". والواقع أن هذه الشّبكة ليست مناسبة لأي شيء، لذلك إذا أردتني أن أقول الحقيقة فهناك سلبيّات؛ فمثلاً الجرائم تزداد، والفجوة بين الفقر والغنى أيضًا تتوسّع، وفي أثناء عمليّة التّحديث برزت جرائم على شبكة الإنترنت. المشكلة هي في كيفية تعامل الحكومة مع هذه الظواهر، هل نتركها تتطوّر أم نحاول إيجاد وسائل للحلّ؟ الفجوة بين الغنى والفقر كانت في بالنا سابقًا، وفي بداية عمليّة الانفتاح والإصلاح حينما طرقنا فكرة أن يبدأ بعض الأشخاص والمناطق في الغنى قبل الآخرين، كان في اعتقادنا أنه في وضع الصّين لا يمكن للجميع أن يصبحوا أغنياء في وقتٍ واحد، لذلك بدأ الانفتاح والإصلاح في المناطق السّاحلية لينتشر تدريجيًا إلى المناطق الدّاخليّة، ولكن منذ البداية كان لدينا هدف واضح هو الغنى الجماعيّ، فيجب على النّاس الذين أصبحوا أغنياء أن يساعدوا الآخرين، ولذلك وضعنا همّ مشكلة الفقر هدفًا لنا وعملاً أساسيًّا، وقد طرحنا في السّنوات الأخيرة برنامج تنمية الغرب وإعادة إنعاش المناطق الصّناعيّة في جنوب شرق الصّين، وطرحنا نظريّة التّنمية المتوازنة والتّوازن بين التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتّوازن بين المناطق. والهدف أن تكون التّنمية في الصّين شاملة ومتوازنة، مقارنة بالمساواة التي كانت موجودة في الستينيات والسبعينيات في الصّين، ونجد الآن فعلاً أن الفرق قد ازداد بين من يكسب أكثر ومن يكسب أقلّ، لكن هذا قائم على أساس الارتفاع الكامل لمستوى المعيشة للشّعب الصّينيّ، وكان الموجود فيما مضى هو المساواة على أساس الفقر. الآن صار هنالك فرق على أساس الغنى، والهدف هو الغنى المشترك.

أمّا بالنّسبة للظّواهر الأخرى مثل الجرائم، فلا أعتقد أن في أي مجتمع يتحـوّل من الفقر إلى الغنى، أو مع وجود الفقر، يمكن القضاء عليها بـشكلٍ نهـائيّ. وعلـى سبيل المثال، هنالك جرائم حدثت على أيدي بعض المزارعين الّذين تركوا الزّراعـة وهاجروا إلى المدينة، هؤلاء لو بقوا في الرّيف وبذلوا جهدًا كبيرًا للبقاء والحياة لكان ذلك أفضل لهم ، لكنّهم دخلوا المدن وشاهدوا المعيشة الجيّدة، وهـم في الوقت نفسه لا يملكون الأموال الكافية لضمان مثل هذه المعيشة، فتحـوّل بعـضهم إلى الجـرائم، وبرزت بسبب ذلك ظاهرة الدّعارة، وقد فرضت الحكومة الصّينيّة إجراءات مشدّدة للقضاء على هذه الظّواهر. ومع تطوّر الإنترنت ازدادت الجرائم على هذه الـشّبكة، حيث ظهر عدد كبير من المنشورات الإباحية والـصّور والمقـالات، وهـذه الظّـاهرة تشكّل أكبر ضرر للأطفال والشّباب، لذا قامت الحكومة بإجراءات مـشدّدة وفعّالـة لضرب مثل هذه المواقع الإلكترونيّة وإغلاقها جميعًا، كما قامت أيضًا بمعاقبة هـؤلاء الّذين يتكسّبون من ورائها، وقد تحسّن الوضع حاليًا.

إنّ عمليّة التّنمية في الصّين وبصراحه شهدت جميـع هـذه الظّـواهر، ولـدى الاطلاع على الصّحف في الصّين يُلاحظ ذلك، وهو الأمر الذي دعا الحكومة إلى وضع إجراءات مشدّدة.

أيضًا هنالك مسألة التلوّث، ومسألة حماية الحقوق الفكريّة، والحديث في أيٍّ من هذه المشكلات يحتاج إلى أوقات طويلة. وأريد أن أؤكد أن الحكومة والـشّعب في الصّين لاحظا هذه الظّواهر وأبديا اهتمامًا كبيرًا، وتقوم الحكومـة الآن باتّخـاذ جميع الإجراءات للقضاء عليها. إن بعض الإجراءات يبـدو سـهلاً، لكـن بعـضها الآخر صعب؛ فخلال عمليّة الإصلاح الاقتصاديّ، هناك بالتأكيـد ظـاهرة زيـادة عدد المنفصلين من المؤسّسات الحكوميّة، فإذا أردت أن تزيـد الفاعليّـة لا بـدّ مـن فصلٍ لأعداد من العمّال، وإذا أردت أن تزيد الدّخل والفوائد الاقتـصاديّة لا بـدّ أن تتعامل مع اقتصاد السّوق، وهذا يؤثّر علـى الطّـرق الـتي كنّـا نـسلكها خـلال الاقتصاد المخطّط، وهناك أنظمـة ضـمان اجتمـاعيّ سابقة لـن تتماشـى بـشكلٍ مناسب مع الوضع الحالي. إمّا أن لا تقـوم بالإصـلاح وتبقـى متخلفًـا إلى الأبـد

وتحافظ على الاستقرار على أساس الفقر، وإمّا أن تقوم بالإصلاح وأن يُقام الاستقرار على الغنى. نحن في الصّين اخترنا الطّريق الثّاني، ونعتقد أن هذا في مصلحة الصّينيّين على المدى الطّويل؛ فنحن نطبّق النّظام الاشتراكيّ، ولا يمكننا أن نفعل مثل الدّول الرأسماليّة، لذلك لا بدّ من القيام بأقصى الجهود من جانب الحكومة لمساعدة النّاس المنفصلين عن العمل، وبمثل ما تفضّل به صاحب السموّ **الأمير الحسن** في كلمته، نحن نهتم اهتمامًا كبيرًا بالتنمية والعلاقة المتوازنة بين التّنمية والاستقرار والإصلاح.

الموضوع الثاني: في ما يتعلّق باهتمام الصّين في القضيّتين العربيّتين الرئيسيّتين [فلسطين والعراق]، فخلال حديثي تطرّقت إلى كلمتين: الكلمة الأولى هي أنّنا نأمل تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، والكلمة الثّانية هي أنّنا نأمل إيجاد حلّ عادل وشامل لقضايا الشّرق الأوسط. وبسبب ضيق الوقت لن أتوسّع في هذا الموضوع. هنالك قضايا عديدة في الشّرق الأوسط، أهمّها قضيّة العراق والقضيّة الفلسطينيّة، ولا حاجة لأن أتطرّق إلى سياسة الصين تجاه هذه القضايا، لكن هناك رؤية واضحة من حيث التّاريخ، والكلّ يعرف أن مواقف الصّين كانت دائمًا إلى جانب الدّول العربيّة والشّعوب العربيّة.

لقد تطرّق العديد من الزّملاء العرب إلى كيفية تطوير الاقتصاد الصّيني العربيّ، وتطرّق البروفيسور يانغ إلى العديد من هذه القضايا، وأنا أعتقد أنها قضايا يجب أن تُطرح بشكلٍ ملحّ اقتصاديًّا وتجاريًّا؛ فهنالك حجم تبادل اقتصاديّ وتجاريّ ضخم بين الصّين والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين الصّين والولايات المتحدة واليابان، وهنالك زيادة سريعة في حجم التّبادل التّجاريّ بين الصّين وروسيا، ويمكن أن تتجاوز الـ (٢٠) مليار دولار في هذا العام، والهدف لدى الطّرفين هو رفع هذه الزّيادة إلى (٦٠) مليار دولار في أسرع وقت. وهناك زيادة سريعة في التّبادل التّجاريّ بين الصّين ودول جنوب شرق آسيا، وسنقيم بيننا وبين هذه الدّول خلال السّنوات العشر القادمة منطقة للاقتصاد الحرّ. وهنالك زيادة مُتسارعة بين الصّين وأمريكا اللاتينيّة، وقد قام الرئيس هوجنتاو في الآونة الأخيرة

بزيارة إلى أربع دول في أمريكا اللاتينية، وسيرتفع الاستثمار الصّيني في البرازيل وحدها إلى (٧) مليارات دولار أمريكي.

لدينا أساس جيّد بين الصّين والدّول العربيّة اقتصاديًّا وتجاريًّا. وكما تفضّل الإخوان قبل قليل، فإنّ احتياجات الصّين من النّفط في تزايدٍ مستمرّ، لذلك فإنّ التّعاون في مجال الطّاقة هو جزء كبير من مستقبل هذا التّعاون بيننا. وأعتقد شخصيًا بأنّنا لا يجب ألاّ ننظر إلى عمليّات البيع والشراء فقط؛ بل يجب أن ننظر إلى علاقة تعاونٍ من ضمنها استثمار الصين في حقول التنقيب عن النّفط. ولن أُراجع هنا موضوع استثمار الصّين في إيجاد الحقول وما إذا كانت جيّدة أم لا، وأعتقد أنه إذا كانت الأمور والظروف مواتية، فإنّ هذا يشكّل أيضًا مستقبلاً كبيرًا للعلاقات بيننا. لكن، يجب أن لا نربط التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ بيننا بالنّفط فقط؛ بل يجب أن نقيم علاقات تبادل اقتصاديّ على المستويات كافة وبطرق ووسائل مختلفة، وبهذا فقط سيكون هناك مستقبل أفضل وأوسع لهذه العلاقة. واسمحوا لي أن أتوقّف عند هذا الحدّ، ويمكن أن نتبادل المزيد من الأفكار خارج هذا الاجتماع.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

قبل أن أعطي الكلمة أُشير إلى كلام سعادة السّفير ما تشنغ عن توزيع الفقر والغنى. لقد ذكّرني بحوار كان معروفًا بين تشرشل وأكري، وأكري كان رئيس وزراء يمثّل حزب العمال ويدعو إلى الاشتراكيّة، وتشرشل كان من حزب المحافظين ويدعو إلى الرأسماليّة. فقد قال تشرشل لأكري: الفرق بيننا وبينكم أننا في الرأسمالية نوزّع الغنى بنسب غير متساوية، وأنتم في الاشتراكية توزعون الفقر بنسبة متساوية. وظلّ هذا القول مأثور حينما نقارن بين الأنظمة الاشتراكيّة التي جربناها، وربما عانينا منها أكثر مما عانيتم منها أنتم في الصّين.

السّفير د. مصطفى بوطورة

أودّ أوّلاً أن أعبّر عن سعادتي لحضور هذا الحوار الشيّق مع هذه النّخبة من المفكّرين، كما أودّ أن أعرب عن خالص الشّكر والتّقدير لجميع القائمين على تنظيم هذه النّدوة القيّمة، ولا يفوتني أن أضمّ صوتي إلى صوت الإخوة بالنّسبة للموقف من القضيّتين الفلسطينيّة والعراقيّة، خاصّةً بالنّسبة للتطوّرات والمستجدّات الحالية، فلا نكتفي بالخلفيّات التّاريخيّة في العلاقة الصّينيّة العربيّة التي نعتزّ بها.

أمّا بخصوص المحاضرات التي استمعت إليها، فيطيب لي أن أعرب عن إعجابي الشّديد بالمحاضرة القيّمة التي ألقاها د. هشام الخطيب، من حيث المنهجيّة العلميّة، والشّموليّة في المضمون بتناول العلاقة العربيّة الصّينيّة وآفاقها المستقبليّة، من خلال التّركيز أساسًا على النّفط كمحور أساس في هذه العلاقة. وأعتقد أن محاضرة د. هشام قد التقت في كثير من نقاطها مع الرؤية التي تضمّنتها المحاضرة القيّمة الأخرى التي تلتها، والتي ألقاها أ. يانغ قوانغ حول العلاقة بين الصّين والشّرق الأوسط، إلاّ أنني أريد أن أثير نقطة حول العنوان "الشّرق الأوسط"، وأعتقد أن حوار النّدوة هو "الحوار العربيّ الصّينيّ"، والورقة معنونة "العلاقة بين الصّين والشّرق الأوسط"؛ فماذا يعني الشّرق الأوسط هنا؟ هل يعني المنطقة العربيّة، أم يضم إليها أطرافًا أخرى.

وحقيقة، لقد عبّرت المحاضرة الثّانية عن الرّغبة في العمل على تطوير أكثر للعلاقات العربيّة الصّينيّة خلال الأعوام المقبلة، وأرى بدوري أن هذه العلاقات مرشحة للمزيد من التطوّر بحكم عوامل كثيرة، لعلّ من بينها البُعد التّاريخيّ لهذه العلاقات الخالية من الحساسيّات؛ إضافة إلى أبعاد التشابك في العلاقات الصّينيّة مع أطراف أخرى كأمريكا وروسيا في الدّرجة الأولى. وبالنّسبة للرؤية تجاه المنطقة العربيّة، وكذلك المنافع المشتركة للصّين ومنطقتنا العربيّة في ظلّ التحوّلات العالميّة والعولمة، وانطلاقًا من أهميّة التصوّر الشّامل للمحاضرتين؛ اقترح أن يُستخلص منهما، ومن المحاضرات التي ستليهما، توصيات عمليّة محدّدة لخدمة العلاقة العربيّة الصّينيّة وتطويرها وفقًا للإمكانات الهائلة المتوافرة في كلا الجانبين.

د. وليد التّرك

أضمّ صوتي إلى صوت الإخوان الّذين قاموا بزيارة الصّين، خاصّة أنني شاركتُ في وفدٍ من جمعيّة الشّؤون الدّوليّة بزيارة الصين مؤخرًا، في شهر حزيران/ يونيو، وكانت هنالك حوارات سياسيّة واقتصاديّة معمّقة، استفدنا منها كثيرًا، واطّلعنا على التّجربة الصّينيّة كما وردت في مداولات الإخوان كافة.

حتّى لا أكرّر بعض المداخلات التي قدّمها زملائي، أريد أن أعلّق على نقطتين:

النّقطة الأولى: بالنّسبة للمجال الاقتصاديّ، والنّموّ الاقتصاديّ في المنطقة العربيّة، ثمّ النّموّ الاقتصاديّ والتّبادل الاقتصاديّ مع الصّين، فالتخوف هنا هو في الاعتماد المستقبليّ على العلاقة العربيّة الصّينيّة الاقتصاديّة مستقبلاً على النّفط. وأضمّ صوتي للإخوان الّذين تحدّثوا بأن يكون هنالك تركيز من الجانب الصّينيّ على الاستثمار في المنطقة العربيّة في غير الاستثمار النّفطيّ، وفي مجالات عدّة تطرّق إليها بعض الإخوان، لكن أريد أن أركّز على ما حصل في السّنوات الأخيرة من تطوّرات في توقيع اتفاقات اقتصاديّة عالميّة مختلفة، بين دول عربيّة وأمريكا من جهة، وأوروبا من جهةٍ أخرى. وهنا، أذكر الدّول العربيّة التي وقّعت على تلك الاتفاقات، وقد كان الأردنّ الأوّل بينها بتوقيعه اتفاقية التّجارة الحرّة مع أمريكا، وكذلك الاتفاقات الأوروبيّة المختلفة، ومصر والبحرين الآن هما بصدد توقيع مثل تلك الاتفاقات. إنّ الاستثمار الصّينيّ يمكن أن يستغلّ ذلك مدخلاً إلى الأسواق الأوروبيّة والأمريكيّة من خلال نظام "الكوتا" في كثيرٍ من هذه الاتفاقات، والذي يمكن أن تكون فيه محدوديّة بالنّسبة للسّوق الصّينيّ، ما يعني أن الاستثمارات ستكون لصالح الطّرفين في ذلك المجال، وتكون ايجابيّة بالنّسبة للتنمية الاقتصاديّة في المنطقة العربيّة.

بالنّسبة لموضوع النّفط، أريد أن أتحدّث عن ما يتحدث به الكثيرون في الشّارع السّياسيّ والاقتصاديّ في المنطقة العربيّة؛ فهنالك من يقول إن العلاقة

الاقتصاديّة بين المنطقة العربيّة والصّين، المرتبطة بالنّفط وزيادة الحاجة الصّينيّة إلى هذا النّفط، قد جلبت المصائب للمنطقة العربيّة والشّرق الأوسط. وهنالك من يقول إن التدخّلات الغربيّة والأمريكيّة الأحاديّة في المنطقة العربيّة، عادت على الاقتصاد والسياسة العربيّين بسلبيّة كبيرة، وكان سببها السّيطرة على تدفّق النّفط إلى الدّول الآسيويّة ودول أخرى، ومنها التدفّق الكبير المتوقّع مستقبلاً في ذلك المجال.

كذلك من المداخلات التي سمعناها اليوم من الورقتين، خاصّة ورقة د. هشام الخطيب، نُلاحظ أن الاستثمارات النّفطيّة، وهذا من الممكن أن يعزّز بعض التحليلات السياسيّة الشّرق أوسطيّة في أن جلّ الاستثمارات النفطية كان في ثلاث دول، هي: إيران، وسورية، والسّودان، بحسب التّصنيف الأمريكيّ، الذي لا أتّفق معه – وأنا متأكد بأنّنا كلّنا لا نتّفق معه – أن دولة من هذه الدول تقع ضمن محور الشرّ، ودولتين عليهما تحفّظات كبيرة لدى الإدارة الأمريكيّة. وهنا أتساءل: كيف يمكننا بوصفنا منتديات فكريّة وسياسيّة واقتصاديّة أن نخفّف من تلك السلبيّات، وأن نقوم بتعظيم هذه الإيجابيّات عن طريق استغلال الاتفاقات والحوارات المختلفة، سواء ما بين الجانبين الصّينيّ والأمريكيّ، أو الجانبين العربيّ والأمريكيّ في هذا المجال؟ ذلك أنه ليست هنالك قناعة في الشّارع العربيّ، سياسيًّا واقتصاديًّا، بأنّ هناك تفاهمًا بين الدّولة العظمى أمريكا والصّين على مجال تدفّق النّفط في عالم المستقبل، كما لا توجد قناعة بأنّ هناك شراكه في تحديد كيفية تدفّق ذلك النّفط وكيف يجب أن يكون توزيعه من الجانبين، وتوزيع الاستثمار - إذا صحّ التّعبير – بشكلٍ جيّد بين الدّول الآسيويّة وجلّها في الصّين والدّول الغربيّة وجلّها في أمريكا. لذلك، أقترح أن يكون التركيز في النّدوة المقبلة، إذا افترضنا جدلاً أن التّركيز يجب أن يكون على الاستثمار الاقتصاديّ في النّفط، وتكون العلاقة العربيّة الصّينيّة مبنيّة على هذا الاستثمار؛ واقترح كذلك جلسات حواريّة معمّقة لإيجاد الآليّات المختلفة للتّخفيف من السّلبيّات التى ذكرتها والشّعور الموجود في المنطقة العربيّة حيال ذلك.

إذًا، كيف نستطيع أن نخفّف من تلك السلبيّات ونعظّم الايجابيّات بشكل أن لا نقع معه في أحاديّة قرار في المستقبل في هذه المنطقة.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

أودّ قبل إعطاء الكلمة للسّادة المحاضرين أن أقول للأستاذ يوسف الحسن إن المسؤولين في الصّين على علم كامل بمشكلاتهم، وأنا منذ سنتين دُهشت كيف يعدّون لبرنامج الضّمان الاجتماعيّ الذي يشكّل تعويضًا للعاطلين عن العمل. وهذا الشّيء الذي لا يوجد في كثير من الدّول العربيّة، ولا يوجد في أمريكا أيضًا؛ فنحن ننسى أنّ النّظام الرأسماليّ الحديث لديه ضوابط، وهو ليس رأسماليًّا بمفهوم القرن التّاسع عشر، وإنما هو رأسماليّ اشتراكيّ مختلط. فالصينيّون، على ضخامة أعدادهم، يفكّرون ويحضرون لبرنامج ضمان اجتماعي يشمل العاطلين عن العمل، وهذا شيء عظيم حقيقة، سيخلق لهم زيادة في الطّبقة الوسطى، التي هي عادة تقود التّنمية.

د. هشام الخطيب

أريد أن اؤكد للأخوين الصّينيّين، وهما على دراية بذلك، أن علاقتنا المستقبليّة الاقتصاديّة والنّفطيّة ستكون وثيقة جدًا، وأقول زواج كاثوليكي ولا يوجد منه مفرّ؛ فالصّين ستكون المستورد الأول أو الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم العربي هو المصدّر الأوّل إطلاقًا لإقامة الاحتياطات، وبالتالي فالاعتماد المُتبادل سيستمرّ في الثلاثين أو الأربعين سنة المقبلة، وليس لفترة قصيرة. وهذا يقتضي منّا أن نزيد من تعاوننا ومن تبادل الفكر بيننا، وهذا الحوار هو إحدى هذه الحلقات التي آمل أن تزداد مستقبلاً.

رئيس الجلسة د. علي عتيقة

بودّي أن يشرح د. يانغ مفهومكم للسّوق الاشتراكيّ، لأن مفهومنا للسّوق أنه عرض وطلب وأسعار.

د. يانغ قوانغ

لقد تساءل عدد من الحضور: هل الشّرق الأوسط والدّول العربيّة هما الشيء نفْسه في محاضرتي؟ وأجيب على هذا السؤال، بالنّسبة للدّارسين الصّينيين فإنّ الشّرق الأوسط يشمل آسيا الغربيّة وإفريقيا الشّماليّة، ومن ضمنها معظم الدّول العربيّة، كما تشمل بعض الدّول غير العربية، والدارسون الصّينيّون يحصلون على البيانات الإحصائية تحت مسمّى "الشّرق الأوسط".

ويشرّفني أنّي أُشرف حاليًا على الدراسات الخاصّة بالدّول العربيّة بما يشمل اقتصاد هذه الدّول، ومن ضمن ذلك سندرس الاحصائيّات الخاصّة بها.

الجلسة الثانية

العلاقات السّياسيّة



القراءة الصّحيحة للأوضاع، وتعزيز التّعاون، وتحقيق التنمية المشترَكة

السّفير آن هوي خاو(*)

يرجع التّواصل بين الأمّة الصّينيّة والأمّة العربيّة إلى ما قبل أكثر من ألفي سنة، ما يشهد على استمرار أواصر الصّداقة والتّعاون القائمة بيننا على أساس من تبادل الاحترام والتّكامل والمساواة والمنافع المشتركة. أمّا بعد تأسيس جمهوريّة الصّين الشعبيّة، وتخلّص الدّول العربيّة من نير الاستعمار، فقد شهدت هذه العلاقات مزيدًا من التطوّر على كلّ المستويات.

وبعد دخولنا القرن الحادي والعشرين، طُرح تساؤل من جانب أصحاب الرؤى الصّينيّين والعرب حول التّركيز على طبيعة علاقات الصّداقة والتّعاون الصّينيّة العربيّة على المستويين الثّنائيّ والدّوليّ، ومسار تطوّرها في المرحلة المقبلة.

لقد كان لي شرف إلقاء كلمة عنوانها **العلاقات الوديّة الصّينيّة العربيّة تستشرفُ آفاقًا رحبة في القرن الحادي والعشرين** في النّدوة الأولى في بيجين قبل سنتين. وها أنذا بعد سنتين توجّه لي دعوة جديدة لحضور هذه النّدوة الثّانية من نوعها، فأرى أن أتحدّث حول ثلاث مسائل أنتظر من حضراتكم التّعليق عليها، وهي:

أوّلاً: سياسات الدّولة العُظمى تُوقع الشّرق الأوسط في توتّر واضطراب؛

ثانيًا: مساعي الصّين نحو التنمية السلميّة؛

ثالثًا: التّعاون المشترك بين الصّين والعالم العربيّ في المرحلة الجديدة.

(*) باحث في معهد الدّراسات الدّوليّة الصّينيّ.

١- سياسات الدّولة العُظمى تُوقع الشّرق الأوسط في توتّر واضطراب

بدأت الولايات المتحدة في تعديل استراتيجيّتها للأمن العالميّ بعد أحداث ١١أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، بحيث تُعطى الأولويّة القصوى لمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، وضمان أمن أراضي الولايات المتحدة وسلامتها.

لقد أقدمت الولايات المتحدة على شنّ حربٍ في أفغانستان، وأطاحت بنظام طالبان، وسَحَقَت تنظيم "القاعدة". وأكّد الرئيس بوش مرارًا على أن افتقار دول الشّرق الأوسط إلى الديمقراطيّة يشكّل مصدرًا للإرهاب. وعليه، فقد طرح خطّة لإعادة تكوين هذه الدّول تتضمّن مكوّناتها الرئيسية الآتي:

أ- تطبيق استراتيجيّة "الهجمات الاستباقيّة" على "الدّول المارقة" عامّةً، وعلى دول "محور الشرّ" خاصّةً على حدّ تعبير أمريكا، والتّخطيط " لتغيير النّظام" بحسب مقتضيات الأمر.

ب- إصلاح دول الشّرق الأوسط بمعايير "الدّيمقراطيّة" و"الحريّة" وغيرها من القيم الأمريكيّة.

وشنّت أمريكا حربًا على العراق تحت غطاء كاذب يتهمه بامتلاك أسلحة دمار شامل، وتواطوء مع تنظيم "القاعدة"؛ فأطاحت بنظام صدام حسين، واحتلّت العراق بالقوّة. وكان الرئيس بوش قد صرّح علنًا بأنّ قيام عراق حرّ في قلب الشّرق الأوسط سيشكّل معلَمًا فاصلاً في ثورة الدّيمقراطيّة العالميّة. لكن الجماهير العراقيّة تنظر إلى قوات الائتلاف الأمريكيّة والبريطانيّة على أنها معتدية، ولا تقبل تلك الجماهير بأن تخضع للاحتلال من جانب القوّات الأجنبيّة، وتتصاعد وتيرة هجمات المقاومة ضدّ القوّات المحتلّة، ما جعل أوضاع الأمن في العراق في توترٍ مستمرّ، وعرقل عمليّة إعادة الإعمار السّياسيّ والاقتصاديّ بشكلٍ خطير.

إنّ أمريكا تواجه مصاعب جمّة في تحقيق هدفها، وهو تحويل العراق إلى دولة مقرّبة إليها تسلّم بالمعايير الأمريكيّة في الدّيمقراطيّة والحريّة، وجعل العراق قدوة للإصلاح أمام الدّول الأخرى في الشّرق الأوسط.

إنّ العالم لم يشهد مزيدًا من الأمن بإسقاط القوات الائتلافيّة لنظام صدام حسين؛ فما زال تنظيم "القاعدة" هو القوّة المحوريّة للإرهاب الدّوليّ، رغم تعرّضه لضربات قويّة. ولقد قدحت الحرب على العراق زناد موجات متصاعدة من الهجمات الإرهابيّة على المستوى العالميّ، وأخذت الأعمال الإرهابيّة تتفشّى في المنطقة القوسيّة التي تبدأ من الشّرق الأوسط وتمرّ بالقوقاز وآسيا الوسطى، لتصل إلى جنوب آسيا حتى جنوب شرقي آسيا. وقد رصدت الاستخبارات الأمريكيّة معلومات متراكمة تؤكّد اعتزام تنظيم "القاعدة" شنّ هجمات جديدة ضدّ مصالح على الأراضي الأمريكيّة. أمّا الجماهير الأمريكيّة، فتعيش في رعبٍ وخوفٍ دائمين. وقد حصلت هجمات إرهابيّة واسعة فعلاً في بعض الدّول الأوروبيّة.

لقد اشتركت أمريكا والاتحاد الأوروبيّ والاتحاد الرّوسيّ والأمم المتحدة في طرح خطّة خارطة الطّريق للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٣، حيث وافقت أمريكا - لأول مرة - على قيام دولة فلسطينيّة تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل بسلام، لكنّ أمريكا تسعى من خلال ذلك إلى إدراج النّزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، الذي نشأ أصلاً بسبب احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينيّة بالقوّة وحرمان الشّعب الفلسطينيّ من حقوقه الوطنيّة المشروعة، ضمن الاستراتيجيّة الأمريكيّة لمكافحة الإرهاب، وتتهم مقاومة الشّعب الفلسطينيّ بأنها أعمال إرهابيّة من جهة، وتصف الممارسات الإسرائيليّة بالقمع والقتل والتصفيات بأنها أعمال مشروعة للدّفاع الذّاتي من جهةٍ أخرى. وأمام هذا الانحياز الأمريكيّ السّافر، يزداد موقف إسرائيل تشددًا في فرض حصارٍ طويل على حركة الرّئيس ياسر عرفات، ورفض أي تفاوض معه، ومواصلة بناء الجدار العازل، ما وضع مفاوضات السّلام بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ في جمودٍ مستمرّ، حيث تدور دوامة العنف وتُترَك "خارطة الطّريق" في زاوية النّسيان.

طرحت أمريكا "خطّة الإصلاح الدّيمقراطيّ للشّرق الأوسط الأكبر" في شباط/ فبراير ٢٠٠٤، استنادًا إلى سياساتها الخاصّة بإعادة تكوين الشّرق الأوسط،

التي تهدف في جوهرها إلى إصلاح دول الشّرق الأوسط بالمفاهيم الأمريكيّة للدّيمقراطيّة والحريّة، وفرض المعايير الأمريكيّة عليها من خلال "إدخال الدّيمقراطيّة في السّياسة، وإدخال آليّات السّوق في الاقتصاد، وتحرير المجتمع والأيديولوجيا". وفي المقابل، تؤكّد شوارع العالم العربيّ ضرورة ضمان استقلاليّة الدّول العربيّة في توجيه الإصلاح وفق خصوصياتها الوطنيّة، واستبعاد أي نمط مفروض من الخارج.

٢- مساعي الصّين نحو التنمية السّلمية

تسعى الصّين إلى تحقيق التنمية السّلمية من خلال هدف طموح لبناء المجتمع الرغيد في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين. لذا، فإنّنا في حاجة إلى بيئة دوليّة سلميّة، وبيئة محيطة مستقرّة، وبيئة اقتصاديّة وتجاريّة دوليّة مُنصفة قائمة على المساواة والمنافع المشتركة، وبيئة رأي عام مبنيّة على الموضوعيّة وحُسن النيّة. إنّ الصّين سترفع كالمعتاد راية السّلام والتنمية والتّعاون، وتلتزم بالسّياسة الخارجيّة السلميّة المستقلّة، كما ستستمرّ في السّير على طريق التنمية السّلميّة، ولن تسعى أبدًا إلى الهيمنة. وتلتزم الصّين باتخاذ المصالح الأساسيّة للشّعب الصّينيّ والمصالح المشتركة لشعوب العالم المنطلق الأول والأخير لها، وتستند إلى الوجه الحقيقيّ لكلّ قضيّة في تحديد مواقفها وسياساتها الخاصّة، وتقف دائمًا إلى جانب الحقّ والعدل، وتعارض نزعة الهيمنة وسياسة القوّة وتكافح الإرهاب. كما تحرص الصّين على التّوفيق بين الدّبلوماسيّة على مستويات الدّول الكبرى والبيئة المحيطة والدّول النّامية، وتشارك بجديّة في النّشاط الدّبلوماسيّ متعدّد الأطراف، وتؤدي دورًا نشطًا في الأمم المتّحدة والمنظّمات الدّوليّة الرئيسيّة، وتستهدي بالمبادئ الخمسة للتّعايش السّلميّ وقواعد العلاقات الدّوليّة المُتعارف عليها دوليًا في تطوير التّعاون المشترك القائم على المنافع المشتركة مع دول العالم. وتعمل الصّين على ترسيخ روح الاحترام المُتبادل، وتوسيع التّوافق وتقليص التّفاوت في المعاملات الدّوليّة، وتسعى إلى تدعيم التعدّديّة القطبيّة في العالم وديمقراطيّة العلاقات الدّوليّة، والدّفع بالعولمة

الاقتصاديّة في اتجاه الازدهار المشترك للجميع، كما تعمل على ترسيخ مفهوم جديد للأمن، والمحافظة على التعدّد والتنوّع في العالم، وتحريك عمليّة بناء نظام سياسيّ واقتصاديّ دوليّ جديد على نحوٍ عادلٍ ومنطقيّ.

ليس هنالك سوى صين واحدة في العالم، فالبرّ الرئيسيّ وتايوان كلاهما ينتمي إلى الصّين الواحدة. وتمثّل "إعادة التّوحيد السّلميّ ودولة واحدة بنظامين" منهجًا أساسيًا للصّين في مسألة تايوان، وسنبذل أقصى جهد وبأصدق نيّة لتحقيق مستقبل إعادة التّوحيد السّلميّ، ونرفض بشكلٍ قاطع أيّة محاولة رامية إلى استقلال تايوان، وسندحر مثل هذه المحاولة بكلّ قوّة، ونعارض تمامًا محاولات القوى الأجنبيّة حشر أنفها في الشّؤون التي تخصّ جانبيّ المضيق، وسنسحق أيّة مؤامرة رامية إلى اقتطاع تايوان من الصّين، دفاعًا بثبات عن سيادة الوطن ووحدة أراضيه.

٣- التّعاون المشترك بين الصّين والعالم العربيّ في المرحلة الجديدة

تنتمي الصّين والدّول العربيّة إلى الدّول النّامية، وتجمعهما المحن المتشابهة على مدى التّاريخ والمهام المشتركة في العصر الجديد. وتعلّق الصّين أهميّة قصوى على تطوير علاقات الصّداقة والتّعاون الشّاملة مع جميع الدّول العربيّة. وعلى هامش زيارة الرئيس هو جينتاو إلى مصر مطلع هذا العام، **أعلن وزير الخارجيّة الصّينيّ السيّد لي تشاوشينغ، وأمين عام جامعة الدّول العربيّة السيّد عمرو موسى، تدشين "منتدى التّعاون الصّينيّ العربيّ"**. وقد حرص الرئيس هو جينتاو على طرح مبدأ لتوجيه العلاقات الصّينيّة العربيّة يتألّف من أربع نقاط، هي:

- تقوية العلاقات السّياسيّة على أساس الاحترام المُتبادل.
- تكثيف التّبادل الاقتصاديّ والتّجاريّ، بهدف تحقيق التنمية المشتركة.
- توسيع التّواصل الثّقافيّ وتعميقه بما يحقّق الاستفادة المتبادلة.
- تعزيز التّعاون في الشّؤون الدّوليّة بهدف تحقيق السّلام العالميّ وصونه، والدّفع بجهود التنمية المشتركة.

ويجب وضع هذا المبدأ موضع التّنفيذ الكامل كموجّه لتطوير العلاقات الصّينية العربيّة في المرحلة الجديدة، وعلى النحو الآتي:

أوّلاً: إنّ صيانة السّلام العالميّ والاستقرار الإقليميّ، ومعارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوّة، وتدعيم التعدّدية القطبيّة وديمقراطيّة العلاقات الدّوليّة، ومكافحة الإرهاب، تمثل أرضيّة مشتركة بين الصّين والدّول العربيّة.

ثانيًا: إنّنا جميعًا ندعو إلى إيجاد تسوية للقضايا المطروحة والنّزاعات الدّوليّة من خلال المفاوضات السّلميّة، ونرفض سويًّا استخدام القوّة أو التّهديد بها.

إنّ تسوية الصّراع العربيّ الإسرائيليّ في أقرب وقت ممكن يمثّل رغبة ملحّة لشعوب المنطقة، ولا تحلّ قضيّة الشّرق الأوسط حلاً سلميًّا سوى عبر المفاوضات، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصّلة، ومبدأ الأرض مقابل السّلام؛ فمن الضّروريّ ضمان استعادة الحقوق العربيّة المشروعة، وفي مقدّمتها حقوق الشّعب الفلسطينيّ المشروعة بما فيه حقّه في إقامة دولته المستقلّة.

إنّ الأوضاع الأمنيّة في العراق ما زالت خطيرة، الأمر الذي يُلقي بظلاله الكبيرة على عملية إعادة إعمار العراق سياسيًّا واقتصاديًّا، ولا بدّ من الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وتحقيق إدارة الشّؤون العراقيّة من العراقيين أنفسهم وبصورة حقيقيّة. ونأمل في أن تتمكّن الحكومة العراقيّة المؤقّتة من تثبيت الأمن والاستقرار في أقرب وقت ممكن، بما يُساهم في تحريك عملية إعادة الإعمار على نحوٍ شامل.

لا بدّ كذلك من إيجاد حلّ عاجل وسليم لقضية دارفور السّودانيّة، ويجب في هذا المجال تقدير الجهود الإيجابيّة للحكومة السّودانيّة، والاتحاد الإفريقيّ، والجامعة العربيّة في سبيل حلّ هذه القضيّة، كما يجب متابعة تنفيذ الإجراءات المقرّرة، وعلى المجتمع الدّوليّ توفير مزيد من المساعدات للسّودان لتخفيف حدّة الأزمة الرّاهنة، ويجب لخطوات الأمم المتحدة في هذا الصّدد أن تساعد في إحلال السّلام والاستقرار الدّائمين في السّودان والمنطقة، بحكم أنّ اللّجوء إلى العقوبات

لا يحلّ المشكلة ولا يؤدّي إلاّ إلى زيادة تعقيدها.

تؤيّد الصّين الجهود العربيّة لإخلاء الشّرق الأوسط من الأسلحة النوويّة، وترى أنّ على جميع الدّول الالتزام بالاتفاقات الدّوليّة الخاصّة بحظر الأسلحة النوويّة وأسلحة الدّمار الشّامل.

ثالثًا: نؤمن سويًا بضرورة انتهاج طريق تنمويّ ونظام سياسيّ خاصّ بنا، بإرادتنا المستقلّة، رافضين التدخّل الخارجيّ وفرض نمط علينا من جانب غيرنا. إنّنا لا نُمانع في الاستفادة من التّجارب الإداريّة المتطوّرة الآتية من الخارج لتحقيق الإصلاح في الدّاخل، ولقد حقّقت الصّين إنجازات عظيمة في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح بدءًا من أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وما زالت في صدد زيادة تعميق الإصلاح وتوسيع الانفتاح. وقد خرجت القمّة العربيّة السّادسة عشرة التي عُقدت في تونس في أيار/ مايو الماضي بإجماع على ضرورة تسريع الدول العربية لخطواتها الإصلاحيّة الشّاملة في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليميّة وغيرها، بما يحقّق للعالم العربيّ والأمّة العربيّة تنمية ونهضة، وضرورة تحريك الإصلاح على نحوٍ تدريجيّ بما يتلاءم وظروف الدّول المعنيّة، وبإرادتها المستقلّة.

رابعًا: لا بدّ من تعزيز مصداقيّة الأمم المتّحدة، ويحقّ لأيّة دولة المشاركة المتكافئة في الشّؤون الدّوليّة، مهما كانت هذه الدّولة صغيرة أم كبيرة.

خامسًا: إنّ الدّنيا ملوّنة ومنوّعة، وقد ظلّت الحضارات منذ القِدم تتكامل وتتبادل المنافع فيما بينها بما يحمل لها التقدّم المشترك. إنّنا ندعو إلى تعزيز الحوار بين الحضارات المختلفة، بما يزيد من التّعارف والتّكامل، وبما يساهم في الازدهار المشترك للجميع. كما نرفض التّمييز بين الحضارات، أو النّفخ في بوق ما يسمّى "صراع الحضارات".

سادسًا: هنالك قضيّتان استراتيجيّتان لهما طابع عالميّ حقيقيّ: إحداهما قضيّة السّلام، والأخرى قضيّة التنمية. إنّ قضيّة التنمية هي قضيّة الجنوب

والشّمال، وإنّ الفجوة بينهما ما زالت في توسُّع بشكلٍ عام بسبب وجود خلل وعيوب في النّظام السّياسيّ والاقتصاديّ الدّوليّ القائم، وتراكم المصاعب على كاهل الدّول النّامية والتحدّيات الخارجيّة التي تواجهها. لذلك، يجب على الدّول النّامية تفعيل التّعاون بين الجنوب والجنوب، وتدعيم الحوار بين الجنوب والشّمال، سعيًا إلى بناء نظامٍ سياسيّ واقتصاديّ دوليّ جديد على نحوٍ عادلٍ ومنطقيّ، والدّفع بالعولمة الاقتصاديّة في دروب الخير والازدهار المشّترك.

سابعًا: تشكر الصّين الدّول العربيّة على التزامها بمبدأ الصّين الواحدة.

ثامنًا: يستشرف التّعاون والتّواصل بين الصّين والدّول العربيّة آفاقًا رحبة جدًا في مجالات الاقتصاد والتّجارة، والطّاقة، والاستثمار المُتبادَل، والعلوم، والتّعليم، والثّقافة، والصحّة، وتدريب الكوادر، وغيرها، سواء على المستوى الرّسميّ أم الشّعبيّ.

إنّ تعزيز علاقات الصّداقة والتّعاون بين الصّين والدّول العربيّة في المرحلة الجديدة، في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والعلميّة والفنّيّة والثّقافيّة وغيرها، يُساهم في السّلام العالميّ والاستقرار الإقليميّ، كما يُساهم في التنمية المشتركة للصّين والعالم العربيّ، ويتّفق كذلك مع المصالح الأساسيّة القريبة والبعيدة للشّعوب العربيّة.

تعقيب

السّفير آن هوي خاو

اسمحوا لي أن أعلق قليلاً على ما جرى من حديث هذا اليوم:

أوّلاً: تطرّقنا إلى سعر البترول الذي يرتفع باستمرار، وارتفاعه له أسباب عديدة؛ فازدياد استهلاك الصّين للطّاقة هو واحد من هذه الأسباب، لكن ليس السّبب الرّئيسيّ. لقد قام الباحثون الصّينيّون بدراسات ووجدوا أن السّبب الرّئيسيّ لارتفاع الأسعار يرجع إلى عدم استقرار الأوضاع في البلدان المنتجة للنّفط، ما أدّى إلى القلق في دول أخرى، والسّبب الآخر المهم هو مضاربة بعض الشّركات وبعض الأشخاص في العالم.

ثانيًا: تطرّق بعض الأساتذة إلى التّعاون الصّينيّ العربيّ في مجال النّفط، وإحدى الظّواهر في ذلك تتمثّل بالتّعاون الصّيني مع بعض الدّول - ما يسمّى الدّول المارقة- وأريد أن أعلّق على هذه النقاط بالآتي:

ما يسمّى الدّول المارقة، أو محور الشرّ، هو الوصف الأمريكيّ لتلك الدّول، ويرجع سببه إلى عدم رضا الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن سياسات تلك الدّول، لكن تلك الدّول بالنّسبة للصّين هي دول صديقة تقليديًّا، سورية والسّودان وإيران كلها كذلك. إنّ سبب تعاملنا مع تلك الدّول في مجال البترول، وتحقيق تطوّر في هذا المجال، يرجع إلى الأوضاع الصّعبة التي فُرِضَت عليها من جانب الدّول الغربيّة بعدم الاستثمار في تلك الدّول. ولقد أتاح ذلك للصّين فرصة بحسب ما تطرّق إليه أحد الأساتذة هذا الصباح. والحقيقة أن لدينا تعاملاً في مجال النّفط مع جميع الدّول العربيّة، باستثناء قطر.

ثالثًا: هنالك صداقة تقليديّة بين الصّين والدّول العربيّة تاريخيًا. وبعد تأسيس الصّين الشّعبيّة واستقلال الدّول العربيّة، شهدت هذه العلاقات تطورًا

متسارعًا، وكانت مصر هي أول دولة عربيّة أقامت علاقات دبلوماسيّة مع الصّين في سنة ١٩٥٦، بمعنى أنّه في منتصف الخمسينيات دخلت العلاقات بين الصّين والدّول العربيّة مرحلة جديدة. وفي القضايا التي تهمّ الدّول العربيّة تقف الصّين دومًا إلى جانب هذه الدّول. وتسعى الصّين دومًا إلى إيجاد حلّ عادل ودائم لهذه القضايا وفق قرارات مجلس الأمن، خاصّةً بالنّسبة لجوهر قضيّة الشّرق الأوسط، القضيّة الفلسطينيّة؛ فموقف الصّين كان ثابتًا ودائمًا.

أمّا في ما يتعلّق بالتّعاون الصّينيّ العربيّ في مجال النّفط؛ فهذا التّعاون لم يبدأ إلاّ في السّنوات الأخيرة. وهنالك آفاق واسعة لهذه التّعاون مستقبلاً، والعلاقة الطّيّبة بين الصّين والدّول العربيّة بالتأكيد ستساعد في تنمية العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الطّرفين، وإن التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ الشّامل والمتنوّع سيعود بالخير بالتأكيد، ويدفع تطوّر العلاقات السياسيّة بين الطّرفين؛ فمن الصّعب أن نفرّق بين السّياسة والاقتصاد.

إنّ التّعاون الاقتصاديّ والسّياسيّ بين الدّول العربيّة سيشكّل دفعًا متبادلاً في اتجاه قضايا أساسيّة ومبدئية، ونحن لدينا مواقف داعمة للدّول العربيّة قبل أي تعاون نفطيّ بين الطّرفين، بمعنى أن سياسات الصّين لن تتقيّد، بل ستتعزّز مع تزايد التّعاون النّفطي.

المُتغيّرات الجيوستراتيجيّة والسّياسيّة الإقليميّة والدوليّة

المهندس فخري أبو شقرة (*)

تمهيد

لم ينتهِ القرن العشرون دون أن يترك زلزالاً هزَّ التّوازن الدّوليّ الذي سادَ العالم منذ انتهاء الحرب العالميّة الثّانية، وذلك بانهيار منظومة الاتحاد السوفييتيّ وتبعثر جمهوريّاته، ما أفقد العالم قطبًا دوليًّا ترك السّاحة مكشوفة أمام حكم القطب الواحد، ألا وهو الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وقد بشَّر القطب الأوحد، دول العالم، بنظامٍ عالميٍّ جديد تحت قيادته؛ يحرّر التّجارة، وينشر العولمة، ويُساعد على التنمية الاقتصاديّة ورفاه الإنسان، والحفاظ على بيئة نظيفة، وحلّ النّزاعات الدّوليّة. لقد بشّر بأكثر من هذا، وظنّ العالم أنّ لغة القانون ستكون هي العُليا، وأن الأمم المتّحدة ستصبح المرجع الوحيد لضمان سيادة القانون والعدالة، إلاّ أنّ الأحداث اللّاحقة أثبتت أن المصالح الشخصيّة للدّول العظمى تطغى على اعتبارات القانون الدّوليّ والمصلحة العامّة إذا ما تعارضت معها، ما أفقد دول العالم الثّقة بقيام عصر تسوده العدالة والقانون تحت حكم قطبٍ أوحد لا مُنازع له.

لم يكن أمام الولايات المتّحدة منافس للزّعامة أو - على الأقلّ - مشروع منافسة قريب الأجل، إلاّ أنّ المؤشّرات تدلّ على أن بعضها في طريق التّكوين؛ فالاتحاد الأوروبيّ ما زال في طور النّمو والتّكوين ليصبح دولة واحدة لها ثقلها ووزنها اقتصاديًّا وعسكريًّا وسياسيًّا؛ فقد بلغ عدد أعضاء المجموعة (٢٥) بلدًا لها

(*) المدير التّنفيذيّ لجمعيّة الشّؤون الدّوليّة؛ عمّان/ الأردنّ.

سوق اقتصاديّة واحدة وعملة موحّدة، واستطاعت مؤخرًا أن تتّفق على دستور لدولة الاتحاد وقّعهُ رؤساء الدّول الأوروبيّة في احتفالٍ مهيب صباح يوم ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٤ في روما، وبعد أن تتمّ مُصادقة حكومات تلك الدّول وبرلماناتها، سيصبح الدّستور الجديد نافذًا وساريًا على كلّ الأعضاء، ومؤذنًا ببزوغ قوّة جديدة تتمتّع بكلّ مقوّمات النّجاح، ما يؤهّلها أن تلعب دورًا فاعلاً في الموازين الدّوليّة يُساعد على خلق توازن دوليّ أفضل ممّا هو قائم الآن.

أمّا الاحتمالات الأخرى، فتتمثّل في منظومة دول الشّرق الأقصى أو جنوب شرق آسيا، التي تحاول هي الأخرى التكتّل في محاور أو ائتلافات تضعها في سباق المنافسة والتّوازن الدّوليّين، وقد قادت الصّين، دول آسيا، في معدّلات النّموّ الاقتصاديّ والتنمية، باتباعها نظامًا اشتراكيًّا يتناسب والثّقافة الصّينيّة، ولا يقف مُعاديًا للرأسماليّة الصّغيرة. وكان للسّياسات الحكيمة التي اتّبعها القادة الصّينيّون وتجاوب الشّعب الصّينيّ معها ما مكّن الصّين من أن تخطو خطوات جبّارة نحو خلق مجتمع يؤمّن الرّفاه للجميع، والعملِ للقادرين عليه، والأمل لمن يتطلّع إلى التطوّر والنّموّ.

ويؤمن المواطن الصّينيّ أن مصلحة الكلّ ومصلحة الوطن تأتي في المقدّمة، وقبل مصلحته الشّخصيّة، ما انعكس على إنتاجية هذا المواطن وتفانيه في أداء واجبه، حتّى وصلت الصّين إلى ما وصلت إليه من تقدّم ورقيّ في المجالات العلميّة والثّقافيّة والصّناعيّة كافة.

وقد استفاد القادة الصّينيّون من تجربة الاتحاد السّوفييتيّ؛ فلم يسمحوا بانفراط عقد النّظام والقانون حينما أثيرت أحداث ميدان "تيانن منّ" الشّهيرة، التي كانت تهدف إلى قيام ديمقراطيّة ليبراليّة والقضاء على نظام الحزب الواحد.

وبدلاً من السّير في طريق التّغيير الفوريّ وما ينجُم عنه من انهيار لنظام الحكم وأجهزته والقضاء على الدّولة ككيان متماسك، كما حدث في الاتحاد السوفييتيّ؛ فإن القيادة الصّينيّة آثرت أن تتّبع سياسة مرنة نحو الحريّات الفرديّة،

ونحو التّعامل مع الأنظمة التي تتبع نظام الاقتصاد الحرّ.

واستطاعت هذه القيادة أن تستوعب التّعايش مع نظام رأسماليّ حرّ في هونج كونج بعد ضمّها للصّين الأم، وهي معادلة عادت بالنّفع المزدوج على سكان الجزيرة وعلى سكان الصّين الأم، سواء بسواء.

ولا ننسى هنا نمور الشّرق الأقصى، وفي مقدّمتها ماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبيّة، وهي دول تشق طريقها نحو الرّخاء الاقتصاديّ والتقدّم العلميّ بنجاح، إلاّ أنها ما زالت بعيدة عن أن تشكّل بمفردها منظومة تؤثّر على التّوازن الدّوليّ المنشود.

أمّا اليابان، فما زالت الدّولة القويّة اقتصاديًا، وتربطها علاقات اقتصاديّة مميّزة مع الولايات المتّحدة وأوروبا ودول آسيا. واليابان لا تشكّل نقطة خطر للقطب الواحد، وليس لها طموحات إقليميّة أو عسكريّة خارج حدودها.

أمّا منطقة الشّرق الأوسط، فعلى الرّغم من مقوّمات الاتحاد الموجودة لديها، من توافق عرقيّ ودينيّ وثقافيّ؛ فقد عجزت حتّى الآن عن خلق اتحادٍ اقتصاديّ بينها، مع أنّها كانت من أوائل الدّول التي وضعت مثل هذا النّظام لرفع الحواجز عن تنقّل العمالة ورأس المال منذ منتصف الخمسينيات في القرن الماضي، إلاّ أن هذا القرار تمّ إغفاله وبقي حبرًا على ورق بسبب تمكّن النّزعات الإقليميّة في العالم العربيّ، والتّفاوت الكبير بين دخول الدّول البتروليّة الغنيّة والدّول العربيّة الأخرى الفقيرة. وقد أدّى فشل مشروع الوحدة الاقتصاديّة إلى تخبّط وازدواجيّة في برامج التطوّر الاقتصاديّ في المنطقة العربيّة، ما ساعد على بقائها دولاً ضعيفة وممزّقة. وبطبيعة الحال، فإنّ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ ما زال يشكّل أحد أبرز العوامل التي تستنفذ موارد هذه الأمّة وطاقاتها، وتؤدّي إلى هدر مواردها الاقتصاديّة وشلّ قدرتها على الحركة السّياسيّة الفعّالة على المسرح الدوليّ، وما زالت إسرائيل مستمرّة ببرنامجها للاستيلاء على كامل أرض فلسطين، وترتكب في سبيل تنفيذ هذا المخطّط أفظع الجرائم بحقّ الشّعب

الفلسطينيّ؛ من تقتيل وتدمير وتهجير، ما يشكّل بؤرة نزاع مزمن تلعب فيها إسرائيل بتأييد مطلق من القطب الأوحد، الذي أصبح الآن يدير سياسته الشّرق أوسطيّة بعيون إسرائيليّة.

ثمّ زادَ من التوتّر وعدم الاستقرار الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وما نجم عنه من تدمير للبنية التحتيّة للدّولة العراقيّة، وبروز مقاومة شعبيّة عارمة للاحتلال الأمريكيّ البريطانيّ، عكس ما كانت تتوقعه الأوساط الغازية من استقبال بالورود والزّغاريد. ومع أن الشّعب العراقيّ لم يذرف الدّموع على زوال الحكم الدّكتاتوريّ، إلاّ أنه لم يجد أمامه وعود الرّخاء والحريّة والديمقراطيّة؛ بل على العكس أصبح مرتعًا للقتل والنّهب والتّدمير وغياب القانون بشكلٍ كامل. وقد أدّى هذا الاضطراب الجديد إلى زعزعة دول الشّرق الأوسط مرّة أخرى مُضيفًا عاملاً جديدًا لاستنزاف مواردها الاقتصاديّة والبشريّة لعدّة سنين قادمة، واستند القطب الأوحد بقراره القيام بالحرب - رغم المعارضة الدوليّة له - على نظريّة الحرب الاستباقيّة وضرب الإرهاب وتدميره في عقر داره، وتذرّعت الولايات المتّحدة بتهمة حيازة العراق لأسلحة الدّمار الشّامل وعلاقاته بمنظّمات الإرهاب؛ لتقوم بغزوه كما فعلت بأفغانستان في السّابق. وأقنعت الإدارة الأمريكيّة اليمينيّة شعبها بعدالة ما تفعله انتقامًا لأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، التي اختارت أمريكا أن تردّ عليها بالحرب والدّمار بدل العمل على معالجة أسبابها. وكان لاتهام "القاعدة" التي يرأسها أسامة بن لادن بأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول حافزًا لدمج أشكال الإرهاب كافة "بالإرهاب الإسلاميّ"، وهو اصطلاح لم يسبق أن أُطلق على أي إرهاب آخر اقترفه مسيحيّ أو يهوديّ أو هندوسيّ أو بوذيّ.

كما استطاع عملاء الصّهيونيّة وإسرائيل أن يحوّلوا كفاح شعب فلسطين من أجل الحريّة ورفع الاحتلال إلى إرهاب يشجبه العالم الغربيّ، وأقنعوا العالم بمحاربة مَنْ يتبرّعون بالمال لنجدة شعب فلسطين وحمايته من الفقر والجوع والمرض تحت طائلة دعم الإرهاب.

ويعرف العالم أن ظهور بعض المنظّمات المتطرّفة مؤخرًا في العالمين العربيّ والإسلاميّ ما هي إلاّ ردّة فعل للظّلم والإجحاف الواقع عليها نتيجة لجرائم إسرائيل وحلفائها؛ إضافةً إلى شعور بعض العرب أن الولايات المتّحدة تحتلّ بلادهم، وتسيّطر على حكامهم خدمةً لمصالحها الخاصّة على حساب مصلحة شعوب المنطقة. ومهما تعدّدت أعذار أي من طرفيّ النّزاع وذرائعهم، تبقى الحقيقة المرّة في أن منطقة الشّرق الأوسط أصبحت بؤرة عدم استقرار، ولن تستطيع أن تشكل منظومة لها دورها المؤثّر في الحلبة الدّوليّة في المستقبل القريب.

أمّا دول جنوب آسيا، وفي مقدّمتها الهند وباكستان، فهي تمرّ الآن بمرحلة من الهدوء والتوجّه نحو التّفاهم وحلّ المشكلات بالطّرق الدّبلوماسيّة الهادئة؛ فقد أثار مؤتمر القمّة لدول جنوب آسيا، الذي عُقد في إسلام آباد في ٣ كانون الثّاني/ يناير ٢٠٠٤، الآمال ببداية عهد جديد بين هاتين القوّتين النوويّتين (الهند وباكستان)، وقد ضمّ المؤتمر المذكور إضافة لهما بنغلادش و بوتان وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا، لبحث إقامة منطقة تجاريّة حرّة بين تلك الدّول. وكان لعودة حزب المؤتمر لحكم الهند وتسلّم برويز مشرّف حكم باكستان، ورغبة كلا الطّرفين نزع فتيل التوتّر بينهما، والتّوصل إلى اتفاقات سلام لإنهاء المشكلات المعلّقة وفي مقدّمتها كشمير، ما شجّع قادة الدّول المذكورة على البدء باتخاذ إجراءات اقتصاديّة وسياسيّة لخدمة سكان تلك المنطقة الفقيرة من العالم. وقد قامت الهند وباكستان مؤخرًا بإجراءات تنمّ عن حُسن الثّقة والعمل في اتجاه تصحيح السّياسات الخاطئة التي اتبعتها أنظمة الحكم اليمينيّ في كلا البلدين؛ فقد تمّ إيقاف العمليّات العسكريّة على جانبيّ الحدود في كشمير، وأُعيد الاتصال الجويّ والبريّ بين البلدين، كما أُعيد وصل العلاقات السّياسيّة التي قُطعت وعلى أعلى المستويات. وإذا تمّ كلّ شيء كما هو متوقّع؛ فسوف تنعم منطقة جنوب آسيا باستقرارٍ غير مسبوق يكون فاتحةً لنموّ اقتصاديّ أفضل، وحياة مطمئنّة خالية من شبح الحرب النّوويّة التي كانت تخيّم على منطقة جنوب آسيا بأسرها.

ما الذي يريده الغرب من الشّرق الأوسط ؟

لا بدّ لنا من تحديد الأهداف التي تسعى الولايات المتّحدة إلى تحقيقها؛ كي نتفهّم رغبة هذه الدّولة الأعظم في السّيطرة على منطقة الشّرق الأوسط.

يتّفق الجميع على أن محاور السّياسة الأمريكيّة ترتكز هنا على محورين رئيسيّين:

أولهما: الحفاظ على إسرائيل دولةً مهيمنةً على الشّرق الأوسط، أقوى عسكريًّا من مجموع دوله، ومحاطةً بدولٍ صديقة تحميها من أي عدوان خارجيّ، أو حتّى داخليّ؛ إضافةً إلى تمكينها من احتلال أراضي فلسطين التاريخيّة كافة، والعمل على تهجير سكانها الأصليين وتوطينهم في دولٍ عربيّة مجاورة.

وثانيهما: سيطرتها على منابع النّفط واخضاع سياسة العرض والطّلب لخدمة مصالحها، وكذلك العمل للسيطرة على هذا الدّم الذي لا بدّ من سريانه في شرايين الدّول الصّناعيّة في أوروبا والشّرق الأقصى، لكي تحدّ من إمكانية تقدّمها الصّناعيّ والعسكريّ، ما يُضعف طموحها لمجابهة القطب الأوحد.

فالسّياسة الأمريكيّة تضع نُصب أعينها أنْ لا تمكّن دولة أو مجموعة من الدّول من منافستها كقطبٍ أعظم خلال الخمسين سنة القادمة على الأقلّ، ولذلك يقول المحلّلون الاستراتيجيّون في الولايات المتّحدة إنه يجب السّيطرة على الموارد الّلازمة كافة لدوران عجلة الاقتصاد، وكذلك المحافظة على التفوّق العلميّ، لا سيما في مجال الطّاقة النّوويّة، ما يستدعي منع الدّول النّامية من امتلاك القدرة النوويّة في المنظور القريب.

ماذا على العالم العربيّ أن يفعل ؟

تشكّل دول العالم العربيّ التي تنتمي إلى الجامعة العربيّة مزيجًا غير منسجم سياسيًّا أو اقتصاديًّا، ومع ذلك يُشار إليها معًا لغايات السّيطرة الإمبرياليّة على العالم العربيّ، ورغم هذه التسمية فإنّ العالم الغربيّ يرفض التّعامل مع هذه الدّول

ككتلة واحدة ذات تطلّعات مستقبليّة واحدة، وترسيخ ذلك برفض التّفاوض مع الدّول العربيّة كمجموعة واحدة، والتّعامل معها كدول منفردة، لكلٍّ منها كيانها الخاصّ ومصالحها المستقلّة، سواء أكانت المفاوضات سياسيّة أم اقتصاديّة. أمّا حينما تقتضي الحاجة دمغ هذه المنطقة بسلوكيّات معيّنة تخدم أهداف الدّعاية الغربيّة، مثل إلصاق تهمة "الإرهاب الإسلاميّ" أو الحكم الدّكتاتوريّ أو التعصّب الدّينيّ، فإنّ الغرب يختار أن يستعمل مصطلحات "العالم العربيّ" و"العالم الإسلاميّ". وقد مورست هذه الازدواجيّة حين العمل على تضخيم الخطر العربيّ أو الإسلاميّ الكبير على دولة صغيرة مثل إسرائيل، أو حينما يُراد لنوع من المقاومة أن يوصف بالإرهاب الإسلاميّ لإلصاقه بما يزيد على مليار من سكان هذه الكرة الأرضيّة، وأثر ذلك على البشريّة كلّها.

وعليه، يتوجّب على دول العالم العربيّ أن تقرّر المصير الذي ترتضيه بأن تبقى دولاً متفرّقة ضعيفة، أو أن تبادر فورًا لإنشاء وحدة اقتصاديّة تمهيدًا لاتحاد كامل، أسوة بما فعلته الدّول الأوروبيّة. ويبدو جليًّا أن خيار طريق الاتحاد هو الأجدر اتّباعه بدءًا باتحاد اقتصاديّ يجعل منها منظومة لها وزنها على السّاحة الدّوليّة، لا سيما ونحن نمرّ في عصر العولمة الذي لا يترك للضّعيف مكانًا. ومع التطوّر الاقتصاديّ المنشود وارتفاع مستوى معيشة المواطن؛ فسيظلّ العالم العربيّ أحد أهم الأسواق الاستهلاكيّة في العالم، ما يحفّز الدّول الكبرى على المحافظة على استقراره وإقامة علاقات طيّبة مع دوله لضمان استمرار التّبادل التّجاريّ، خاصّةً النّفط، حيث إن العالم العربيّ ما زال يحتوي (٦٥٪) من احتياطيّ بترول العالم. فإذا أُقيمت المنظومة الاقتصاديّة العربيّة، واستطاعت السّيطرة على مقدرات نفطها؛ فستصبح قوّة فاعلة تستطيع أن تقدّم الكثير لخير شعوبها ورفاهيّتهم، وكذلك لشعوب العالم الأخرى التي تتطلّع هي أيضًا إلى مستقبلٍ زاهر.

تتّسم العلاقات العربيّة الصّينيّة بالحيويّة والمتانة، فهي تنمو وتزدهر مع الأيام، وقد بلغت قيمة التّبادلات التّجاريّة بين الجانبين حوالي (٢٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٣، وهي في طريقها إلى نموّ مطّرد، لا سيما في قطاع النّفط، الذي يزداد الطّلب عليه في الصّين ليتماشى مع ازدهارها وتقدّمها الاقتصاديّ.

لقد تمّت عمليّات الاستكشاف في الصّين في ما يقرب من (١٥٠) حقلاً بتروليًّا خلال السّنوات الخمسين الماضية، وأسفر ذلك عن اكتشاف احتياط نفطيّ يقدر بـ (١٤) مليار طن من النّفط، و(٣٠) تريليون متر مكعب من الغاز. وقد انخفض معدّل الاحتياط/الإنتاج إلى ما تحت (١٤) سنة منذ الثمانينيات، ولم تعد كميّات البترول المُنتجة محليًّا كافية لتلبية الزيادة في الاستهلاك. وتعدّ الصّين الآن ثاني أكبر مستهلكٍ للنّفط في العالم بعد الولايات المتّحدة وبعد تفوّقها في ذلك على اليابان، ويتوقّع أن تحتاج الصّين من (٨٠) إلى (١٠٠) مليون طن في عام ٢٠١٠ لسدّ العجز في إنتاجها المحليّ وتلبية الطّلب، كما أنها ستحتاج إلى (١٠٠) مليون متر مكعّب من الغاز بحلول العام نفسه، ومن المتوقّع أن تحتاج الصّين إلى استيراد ما يزيد على (٥٠٠) مليون طن من النّفط، وأكثر من (١٠٠) مليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠٢٠. ومردّ ذلك إلى النموّ الاقتصاديّ المميّز، الذي يُعدّ من أعلى معدّلات النموّ في العالم، حيث تجاوز نسبة (٩٪) في عام ٢٠٠٣. وفي المنظور القريب يُتوقّع أن تحتاج الصّين إلى (٥١٠) آلاف برميل يوميًّا من النّفط بحلول عام ٢٠٠٥ لتواصل النموّ الاقتصاديّ الحاليّ.

لقد شهدت الصّين هذا الصّيف أكبر نقصٍ من التزوّد بالطّاقة منذ (١٥) عامًا، رغم الإجراءات القاسية التي اتُخذت من أجل التّوفير في استهلاك الطّاقة؛ فقد طُلب إلى الألآف من المصانع أن تُوقف إنتاجها لمدّة يومين في الأسبوع، وأن تغيّر ساعات عملها لتتجنّب أوقات الذروة في الاستهلاك، أو أخذ إجازات إجباريّة لمدّة أسبوع بين الفينة والأخرى.

ومع الأخذ في الحسبان أنّ على الصّين أن توجد (٢٤) مليون وظيفة في السّنة الواحدة لاستيعاب الزّيادة في الأيدي العاملة كلّ عام؛ فإنّها بالتأكيد لن تتحمّل مثل هذا الإبطاء الإجباريّ في قطاع الصّناعة، الذي يعتمد في غالبيّته على استهلاك الطّاقة. ومن هنا يظهر الاهتمام الكبير للباحثين الاستراتيجيّين والسياسيّين في الصّين من أجل تأمين مستمرّ لموارد الطّاقة؛ فالصّين تستورد الآن (٢٠٦) مليون برميل يوميًّا، أي بزيادة قدرها (٣٢٪)، تشكّل ما نسبته (٤١٪) من ازدياد الطّلب العالميّ ككلّ.

ومن هنا تكمن الحاجة إلى توطيد العلاقات الاقتصاديّة والسّياسيّة مع العالم العربيّ، لا سيما دول الخليج المُنتجة للنّفط. وتبدو بشائر هذا التّعاون في الاتفاقات التي عُقدت مؤخرًا لإعطاء شركة البترول الصّينيّة حقّ التّنقيب عن الغاز في المملكة العربيّة السّعوديّة، وكذلك قيام شركة "أرامكو" السّعوديّة بتطوير الطّاقة الإنتاجيّة وزيادتها لمعامل تكرير البترول في جزيرة فوجيان الصّينيّة. هذا إضافة إلى ازدياد حجم التّبادل التّجاريّ مع الدّول العربيّة الأخرى، لا سيما في مجال الموادّ الغذائيّة والصّناعات الخفيفة. ويصبح من الضروريّ، وتأمينًا لاستقرار تصدير النّفط إلى الصّين، أن يزداد حجم الاتفاقات المعقودة بين الطّرفين، وأن تنمو مجالات التّعاون الاقتصاديّ بشكلٍ أكبر.

ومن الواضح أن تأمين الطّاقة سيظلّ الهاجس الأكبر أمام قادة الصّين، ما يدعو الخبراء إلى العمل على زيادة أعمال الاستكشاف، والبحث عن النّفط في مياهها الإقليميّة، وتحسين طرق النّقل، وكذلك تطوير البحث عن البدائل الأخرى للطّاقة الهيدروكربونيّة؛ إضافةً إلى الحصول على مناطق امتياز أخرى خارج منطقة الشّرق الأوسط. وقد أدّى عامل عدم الاستقرار، وسيطرة الولايات المتّحدة على مكامن الطّاقة في الشّرق الأوسط بعد احتلالها العراق، وإقامة قواعدها العسكريّة في قطر، إلى توجّه الصّين لتنويع مصادر استيرادها للنّفط، حيث تحاول أن تحصل على ثلث احتياجاتها من كلٍّ من دول الشّرق الأوسط، وروسيا، ودول وسط آسيا

بالتّساوي، ورغم ذلك فسيظلّ المصدر الرئيسيّ للحصول على النّفط هو منطقة الشّرق الأوسط، حيث تشير إحصائيّات البنك الدّوليّ إلى أن الشّرق الأوسط يزوّد العالم الآن بـ (٣٥٪) من احتياجاته النّفطيّة، التي ستزداد إلى (٤٢٪) عام ٢٠١٥، وقد يبلغ إنتاج الشّرق الأوسط حوالي (٣٠) مليون برميل يوميًّا في عام ٢٠١٠، وحوالي (٣٩) مليون برميل عام (٢٠٢٠)، ما يعني أن منطقة الشّرق الأوسط ستحظى بالكثير من الاهتمام لدى دول العالم الصّناعيّ، وأنّه وبالضرورة سيتوجّب على هذه الدّول أن تعمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة بحلّ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وتأمين حقوق الشّعب الفلسطينيّ، وإقامة دولته المستقلّة؛ إضافة إلى إنهاء حالة الحرب في العراق، وضمان قيام عراق حرّ ومستقلّ.

وهنا يأتي دور الصّين في المساعدة على حلّ المشكلات المذكورة بالضّغط على الدّول الكبرى التي تأخذ موقفًا مُنحازًا من هذه القضايا، لتعديل سياساتها في سبيل الوصول إلى حلّ عادل يضمن الاستقرار والسّلام في تلك المنطقة الحيويّة من العالم.

إنّني أتوقّع أن تزدهر العلاقات الصّينيّة العربيّة على مدى العقدين القادمين لتأمين المصلحة العليا للشّعبين الصّديقين، وما ذُكر من بوادر حتّى الآن يشكّل الخطوة الأولى في هذا الطّريق، وقد شهدنا في بداية عام ٢٠٠٤ تأسيس **مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ**، الذي وُقّعت اتفاقيّته مع الدّول الأعضاء في الجامعة العربيّة لتقوية أواصر العلاقات الثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة. وسيتمّ قريبًا توقيع اتفاقيّة تعاون مع دول مجلس التّعاون الخليجيّ لتقوية أواصر التّبادل التّجاريّ بين البلدين.

نِقاط التوتّر التي قد تصبح بؤرًا ساخنة تهدّد الاستقرار

سوف نُورد بإيجاز بعض النّقاط التي تشكّل بؤرًا قابلة للاشتعال، ما ينعكس سلبًا على استقرار منطقة جنوب شرق آسيا؛ إضافة إلى الأثر البالغ الذي سيتركه على الصّين نفسها:

تأتي في مقدّمة هذه النّقاط جزيرة تايوان التي تشكّل أصلاً جزءًا من أرض الصّين الأم، إلاّ أنها ولسنين طويلة تخضع لحكم منفصل عن الصّين الشّعبيّة. وقد برز في الآونة الأخيرة بعض الزّعماء هناك ممّن ينادون باستقلال الجزيرة، الذي وقفت حكومة الصّين ضدّه بشكلٍ سافر، وهدّدت بالحرب واحتلال الجزيرة في حالة حصوله.

ويمثّل الحلّ السّلميّ بانضمام الجزيرة إلى الوطن الأم الحلّ المثاليّ لتلك المشكلة، ومن المحتمل أن يقوّي نجاح انضمام هونغ كونغ مع محافظتها على نظامها الاقتصاديّ الفرص أن تحذو الجزيرة حذوها.

أمّا بقاء الحال كما هو من دون حلٍّ نهائيّ يرضي الطّرفين؛ فكفيل ببقاء بؤرة التوتّر قابلة للاشتعال في أي وقت، ومن المؤكّد أن القادة في الجانبين مدعومين برغبة شعبيهما سيعملون على تجنُّب الحرب والحلّ العسكريّ بأيّ ثمن ممكن، والتوصّل إلى معادلة سلميّة لنزع فتيل الأزمة.

وقد تستغلّ دول أخرى هذه القنبلة الموقوتة للتّأثير على تقدّم الصّين الواضح؛ اقتصاديًا وعلميًا وعسكريًا، لمنعها من أن تصبح قطبًا كبيرًا خلال العشرين سنة المقبلة. ومن نقاط التوتّر كذلك:

١- النّزاع حول الحقوق الدّوليّة في مياه بحر جنوب الصّين، حيث تتنازع ملكيّة الجزر الواقعة هناك معظم دول الجوار، مثل فيتنام، والفلبين، وإندونيسيا، وماليزيا، والصّين. وتكمن أهميّة تلك الجزر في وجود مكامن بتروليّة في مياهها الإقليميّة، ستصبح غاية في الأهميّة خلال السّنوات المقبلة نظرًا للزّيادة الملحوظة في استهلاك النّفط لكلٍّ من الصّين و إندونيسيا. ولا بدّ لتلك الدّول من التوصّل إلى اتفاقيّة لتحديد السّيادة لكلٍّ منها على مياه بحر الصّين تجنبًا لأي احتكاك أو صراع مستقبليّ بينها.

ويُلاحظ أن الصّين قلقة لكون معظم نفطها المستورَد من الشّرق الأوسط يمرّ عبر ممرّ "ملكا" الضيّق، الذي إذا ما تمّ إقفاله لسبب ما فسينقطع وصول النّفط

إلى أسواق الصّين، وما ينجم عن ذلك من ضرر للصّناعة ومتطلّبات الحياة في الصّين. وتدرس الصّين الآن مشروع مدّ خطّ أنابيب بترولي من "ميانمار" ليصل إلى مدينة "كيونمنج" عاصمة مقاطعة "يونان"، ما سيوفّر حوالي (١٨٢٠) ميلاً من الطّريق البحريّ المتّبع حاليًا عن طريق ممرّ "ملكا"؛ إضافةً إلى عامل الأمان في حالة نشوب حرب أو نزاع إقليميّ يؤدّي إلى إقفال الممرّ المذكور.

٢- النّزاعات المحليّة الأخرى بين الكوريّتين - على سبيل المثال - أو بين الهند وباكستان في ما يتعلّق بكشمير؛ تحمل في طياتها نُذُر الانفجار إذا لم تبادر هذه الدّول إلى إيجاد حلول سلميّة قابلة للتّطبيق. وممّا يزيد من خطر المواجهة كون هذه الدّول مالكة للقوّة النّوويّة التي إذا استُعمِلَت سيطال دمارها منطقة الشّرق الأقصى برمّتها. والصّين بحاجة إلى الاستقرار الفعليّ كي تستمرّ في نموّها وتطوّرها، وعليها الحذر أيضًا من وقوع عدم استقرار اقتصاديّ كالذي هزَّ دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، الذي إن تكرّر فقد يطال الاقتصاد الصّينيّ ويؤثّر على القوّة الماليّة لعملتها، وهذا بدوره يشكّل نكسةً للتطوّر المنشود.

نذكر هذه الأمثلة لنبيّن أن الصّين عُرضةً لمشكلات إقليميّة أكثر مما هي عُرضة لمشكلات دوليّة؛ فالعلاقات الطّيّبة تسود معظم علاقات الصّين بالعالم العربيّ والشّرق الأوسط، ولا يوجد مبرّر لتوقّع صدام عسكريّ أو اقتصاديّ بينها وبين أيٍّ من تلك الدّول، ويبقى الخطر الوحيد هو الصّراع على قيادة العالم، الذي يُشكّ في أن القيادة الصّينيّة تريده أو تسعى إليه.

مناقشة

السّفير ليو باو لاي

[تناول السّفير ليو باو لاي في كلمته مجموعة من النّقاط في صلب العلاقات الصّينيّة العربيّة، وفي ما يأتي خلاصة بها] :

١-العلاقات التّاريخيّة بين الصّين والعرب، خاصّةً الثّقافيّة منها، واهتمام الصّين بتعزيز العلاقات بين الطّرفين.

٢-الأسس التّاريخيّة المتينة لتنمية العلاقات العربيّة الصّينيّة، مثل تعدّد الثّقافات والتّعايش بينها، والدّيمقراطيّة والحريّة وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب. قال كونفوشيوس: "إنّ المخلوقات تتعايش ولا تتضار، والطّرق تتوازى ولا تتشابك". والمعنى هنا تأكيد الدّعوة إلى حلٍّ سلميّ للنّزاع العالميّ والإقليميّ وفقًا للشّرائع الدوليّة.

٣-تأييد حلّ سلمي لقضيّة الشّرق الأوسط، والخريطة السّلميّة للشّرق الأوسط، ومعارضة إسرائيل في احتلالها للأراضي العربيّة، ومطالبتها بالانسحاب من جميع الأراضي العربيّة التي احتلّتها.

٤-إمكانات التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ في المستقبل بين الصّين والبلدان العربيّة.

٥-لا تضارب في المصالح بين الصّين والبلدان العربيّة، ولا مشكلات موروثة بين الجانبين، بل هنالك صداقة وتعاون.

٦-العمل في إطار منتدى التّعاون بين الصّين والدّول العربيّة اعتمادًا على المبادىء الأربعة التي طرحها الرّئيس الصّينيّ لتنمية العلاقات الصّينيّة العربيّة في المرحلة الجديدة، وهي تقوية العلاقات السّياسيّة على أساس الاحترام المُتبادَل، وتكثيف التّبادل التّجاريّ والاقتصاديّ بغرض تحقيق التنمية المشتركة،

وتوسيع التّبادل الثّقافيّ بما يحقّق الاستفادة المُتبادَلة من أجل حماية السّلام العالميّ ودفع التنمية المشتركة.

د. يوسف الحسن

في اللّغة الصّينيّة كلمة أو كلمتان تُطلقان على بلاد العرب والعرب، إحداهما تسمّى "داش" أو "داجي" بمعنى التّاجر، لأن العرب الّذين كانوا يزورون الصّين في الأزمنة القديمة كانوا تجارًا ناجحين. يبدو الآن أن الأدوار تغيّرت، حيث يمكن القول أنّ الصّينيّين هم تجار ناجحون، والعرب - بشكلٍ عام - هم أصحاب مصدر مهم في الطّاقة، وسوق مهم أيضًا، لكنهم أصبحوا مشغولين ومهمومين في عددٍ من القضايا التي تربك استقرارهم، وتحول دون قيامهم بدورٍ مؤثّر في السّاحة الدّوليّة، وتشغلهم كثيرًا المسائل السّياسيّة والإداريّة ومسائل الحكم والتنمية أيضًا. لكن، من الممكن أن نتشاور معكم أيها الأصدقاء الصّينيّون في أن من ضمن القضايا التي تشغل العرب – حاليًا - هو حاجتهم إلى معاملة عادلة على المستوى الدّوليّ، وإلى تصحيح الصّورة النّمطيّة السّائدة الآن في البيئة الدّوليّة، وإلى تفهّمٍ دوليٍّ أكبر للمشكلات التي يُعاني منها الوطن العربيّ، وتطلّعات شعبه إلى التقدّم، وإلى أداء دور في بنّاء عالمٍ أفضل وأكثر استقرارًا وازدهارًا.

نحن هنا في هذا الحوار كعرب نتحدّث باستقلاليّة تامّة كأفراد، ولذلك أتوقّع منكم أن تتفهّموا هذا التنوّع في الأفكار والرؤى. وما يشغلني في هذه اللحظة، بعد أن استمعت للورقة المقدّمة في جلسة بعد الظّهر، هو تعرُّف الرؤية الاستراتيجيّة للصّين في إدارة العالم خلال المرحلة القادمة؛ فالصّين تقول إنها واثقة من النّصر في معركتها التّاريخيّة، معركة القطب الواحد أو معركة التعدّديّة القطبيّة. بودّي أن أستمع للأصدقاء الصّينيّين حول الآليّات والتصوّرات في هذا المجال، لأنّنا نقرأ قراءات عدّة تصدر عن الغرب ومؤسّسات غربيّة، خاصّة من خزانات الفكر Thing Tanks ، وتتحدّث عن الصّين، وعن سياسات ربما يكون بعضها غير

منطقيّ، لكنّها رؤى كثيرة، ومن بينها أنّ الصّين في المرحلة القريبة المقبلة لا تُمانع في أن يستمرّ هذا الوضع الدّولي الأحاديّ، وأنها تستطيع أن تحقّق الإصلاح والانفتاح والتنمية والاستقرار خلال الأحاديّة القطبيّة. وهنالك قراءات أخرى كثيرة، منها أن الصّين ربما تعتمد سياسة تعدّد الدّول المركزيّة في القارات، كأن تعتمد - على سبيل المثال - مصر في إفريقيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينيّة، والهند في آسيا، وغير ذلك من القراءات في هذا الموضوع.

بودّي أن أستمع في هذه الجزئية حول كيف يمكن أن تتصرّف الصّين في مجلس الأمن؟ ففي هذا المجلس لم تستخدم الصّين حقّ الفيتو في تاريخها الحديث سوى خمس مرّات، واحدة منها فقط في ما يتعلّق بالشّرق الأوسط. لكن إذا أرادت الصّين أن تلعب دورًا في مجلس الأمن، ومجلس الأمن الآن قوّة حاكمة في العالم تهيّمن عليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ فإنّها تستطيع أن تحقّق نتائج مثمرة، أبرزها هذا الموقف الأخير الذي وقفته تجاه المسألة النوويّة في إيران، حينما أصرّت الصّين أنها لن تسمح بإحالة هذا الموضوع إلى مجلس الأمن.

أ. تشاو وي مينغ

ألقى المهندس فخري أبو شقرة قبل قليل كلمة عميقة جدًا وهو يدرس مشكلة الطّاقة في الصّين. وهذه المشكلة لها قسمان: الأوّل، كيفيّة تأمين الحصول على الطّاقة؟ والثّاني هو الحصول على الطّاقة بسعرٍ معقول. وهنالك نقطة تتعلّق بكيفيّة نقل هذه الطّاقة بسلامة إلى الصّين. وقد ذكر المهندس أبو شقرة كلّ هذه النّقاط في كلمته، كما ذكر أن هنالك خطوط أنابيب مُقترحة من الخبراء الصّينيّين وأُريد إجابة المهندس أبو شقرة حول هل هناك مخزون احتياطيّ للطّاقة في الصّين أم لا ؟

تقوم الصّين حاليًا بإنشاء أربع محطّات في أربع محافظات بشأن احتياطيّ الطّاقة، وتعدّ القاعدة الاستراتيجيّة للطّاقة في الدّولة. وهذه الأربع محطّات ستكون جاهزة في عام ٢٠٢٠، ومع إضافة الاحتياطيّ التّجاريّ؛ فإنّه في ذلك

الحين يستطيع الاحتياطيّ النّفطي أن يبقى في الصّين (٣٠) يومًا بالمقارنة، ما يظهر فجوة واضحة بالمقارنة مع بريطانيا وألمانيا، لكنّنا نسير بخطوة ثابتة؛ ومن ثم هناك اعتماد كبير على نفط الشّرق الأوسط؛ ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الاستيرادات النّفطيّة من الشّرق الأوسط (٤٠٪) من المستورادات الإجماليّة للصّين، وبلغت الاستيرادات النّفطيّة من إيران وحدها (١٤٪)، لذلك، فإنّ الصّين تهتمّ بالدّول العربيّة والشّرق الأوسط اهتمامًا كبيرًا.

إنّ الصّين تعتمد على النّفط اعتمادًا متزايدًا، وتعمل على إيجاد ظروف جيّدة لتطوير علاقتها بالدّول العربيّة، وهذا يحتاج إلى جهود من الطّرفين لتطوير هذه العلاقة، وليس من جهة واحدة. حاليًا، نحن لنا علاقات نفطيّة مع كلٍّ من ليبيا وإيران والسّودان، وقد واجهنا في سبيل ذلك مصاعب مع دول أخرى، ما يحتاج إلى أيجاد حلّ للمشكلة من الجانبين. وبحسب معرفتي الشّخصيّة فإنّ بعض الدّول يصدّر البترول إلى الصّين بأغلى من السّعر العالميّ. لذلك أرى أنّ التّعاون النّفطيّ بين الصّين والدّول العربيّة يجب أن يكون في مصلحة الطّرفين. ومن هنا بدأنا نؤسّس لاستراتيجيّة الطّاقة في الصّين؛ فارتفاع أسعار النّفط هو أمر سيء لنا، ويجب أن لا نعدّ هذا الارتفاع أمرًا جيدًا للدّول المصدّرة للنّفط كما ذكر المهندس أبو شقرة قبل قليل. إنّ جزءًا من الاستراتيجيّة الصّينيّة يتمثّل في السّعي إلى تنويع موارد النّفط. لذا، نحن نبذل الجهود لتخفيض استهلاك الطّاقة، ونسعى إلى إحلال الطّاقة البديلة، وكما هو معروف فإنّ لدى الصّين أكبر احتياطيّ من الفحم في العالم، وإذا أصبح سعر النّفط أعلى من المعقول؛ فإنّنا سنتحوّل إلى استهلاك الفحم. ويمكنني أن أقول لكم إن المشروع المشترك بين الصّين وشركة "بيشاو" لتسييل الفحم يسير بشكلٍ سليم، وبنجاح هذا المشروع سنحوّله إلى استعمالات تجارية، ولا توجد مشكلات لهذا المشروع من النّاحية الفنيّة، غير أن هناك بعض المشكلات في التّكاليف، وإذا أصبح سعر برميل النّفط أكثر من خمسين دولارًا، فإنّ مشروع تسسييل الفحم يمكن يبدأ على الفور.

النّقطة الأخيرة - كما لاحظنا في ورقة المهندس أبو شقرة – هي اعتقاده بأنّه يوجد خطر على الصّين. ويمكن أن أؤكّد أن القيادة الصّينيّة لا تسعى للهيمنة على قيادة العالم، على الرغم من تعاظم قوتها يومًا بعد يوم، وهذا القلق من الجانب العربيّ مفهوم، لكن أُخبركم بكلّ صراحة أنّ الصّين لا تسعى إلى الهيمنة أبدًا. إنّ الصين ما زالت من الدّول النّامية، وليست لنا قدرة على الهيمنة، وبعد عشرين أو خمسين سنة ستكون الصّين حتمًا أقوى، ومع ذلك لن تسعى للهيمنة أيضًا، وأقول ذلك بكلّ المسؤوليّة.

د. هُمام غَصِيب

نقدر جميعًا مواقف الصّين، وفلسفتها، خصوصًا في العراق وفلسطين والسّودان، لكن هل هناك من مبادرات صينيّة في الجو، مبادرات عمل واضحة، ولو لتحريك المياه الرّاكدة؟

نقطة ثانية، في ضوء حرصكم على عدم التلوّث، وأنتم حريصون جدًا – في ما أرى – على البيئة، ماذا عن اهتمامكم بالطّاقة النّوويّة ضمن مصادر الطّاقة البديلة، فأنا لم أسمع أي شيء عن ذلك، ولا أعرف ما إذا كان لديكم في الصّين العزيزة مُفاعلات نوويّة؟

وما دمنا في صدد الحديث عن الطّاقة النّوويّة وغير ذلك، ماذا عن سياستكم في ما يتعلّق بالأسلحة النّوويّة خصوصًا، وأسلحة الدّمار الشّامل عمومًا، لقد سمعنا أنكم تؤيّدون إيجاد مناطق خالية من مثل هذه الأسلحة في منطقتنا هنا. ثمّ ماذا عن شبه القارّة الهنديّة مثلاً ؟ هل تزيدوننا في المعرفة في هذا الموضوع؟

أ. وسام الزهاوي

أشار سعادة السّفير آن هوي خاو أكثر من مرّة إلى ضرورة إيجاد تسوية للقضايا المطروحة من خلال المفاوضات، وأكّد بالأخص أن قضيّة الشّرق

الأوسط لا تجد حلاً سليمًا إلاّ عبر المفاوضات، وعلى أساس قرارات الأمم المتّحدة، ومبدأ الأرض مقابل السّلام، كما أشار إلى ضرورة ضمان استعادة الحقوق العربيّة المشروعة، وخصوصًا حقوق الشّعب الفلسطينيّ، وإلى ضرورة تعزيز مصداقيّة الأمم المتّحدة.

وسؤالي هنا هو: كيف ترى الصّين إمكانيّة تحقيق هذه الأهداف، لا سيما أن سعادة السّفير كان قد لخّص لنا مواقف الولايات المتّحدة المنحازة كليّةً إلى الجانب الإسرائيليّ، والتي تدعم سياسات شارون وتحميها من أية إجراءات دوليّة تعارض رغباته ورغبات إسرائيل في ضمّ الأراضي، والتوسّع، ومنع الشّعب الفلسطينيّ من التمتّع بحقوقه الكاملة. هذا في الوقت الذي تدعو الولايات المتّحدة بدورها إلى قيام المفاوضات وحلّ القضية عن طريق المفاوضات، لكنّها ترفض في الوقت نفسه تطبيق قرارات الأمم المتّحدة ذات العلاقة، كما أنها ترفض مبدأ الأرض مقابل السّلام، ثم تضع شروطًا تعجيزيّةً أخرى أمام الجانب الفلسطينيّ قبل البدء بما يسمّى المفاوضات. أقول ما يسمّى المفاوضات؛ إذ كيف يمكن تحقيق أي نوع من المفاوضات بين القوّة المحتلّة ذات القدرات العسكرية الهائلة بما فيها شتّى أنواع الدّمار الشّامل، وبين الطّرف الآخر المحتلّ والمسلوب من جميع حقوق الحكومة ومقوّماتها، التي بإمكانها الدّخول في أي نوعٍ من المفاوضات. فما نشهده في يومنا هذا هو تخلّي المجتمع الدّوليّ وأعضاء مجلس الأمن والأعضاء الدّائمين منهم - على وجه الخصوص - عن القيام بواجباتهم المُلزمة لهم بموجب التزاماتهم القانونيّة الدّوليّة؛ فاتفاقات جنيف الأربع مثلاً تُلزم جميع الأطراف الموقّعة عليها بأن تضمن قيام الدّول الأخرى الموقّعة بتنفيذ نصوص تلك الاتفاقات، لكنّنا لا نرى سوى إسرائيل قامت بخرق جميع نصوص تلك الاتفاقات، خصوصًا اتفاقية جنيف الرابعة، والمجتمع الدّوليّ ومجلس الأمن يقفان كمتفرّجين، ويمضيان في التّعاون التّام مع إسرائيل وفي جميع الميادين، كأنّها دولة طبيعيّة ملتزمة بالشّرعية الدّوليّة، بل تعدّ وتُعامَل كدولة ديمقراطيّة ليبراليّة تقدميّة!

فكيف يمكن تعزيز دور الأمم المتّحدة وقراراتها تُخرق خرقًا فاضحًا لسنوات طويلة، فيما مجلس الأمن عاجز عن اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن؟

لقد كانت أمريكا تدّعي أنها لا تستطيع فرض السّلام في الشّرق الأوسط، وأن على الطّرفين التوصّل إلى الحلّ عن طريق المفاوضات، وقد بدت المفاوضات غير واقعية وغير ممكنة أصلاً، لكنّها الآن - أي الولايات المتّحدة - أظهرت في عهد إدارة الرئيس بوش أن بإمكانها فرض ما يريده شارون من ضمّ الأراضي المحتلّة، وفرض الحدود التي تحدّدها إسرائيل بصورةٍ منفردة، وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقّ العودة إلى أرضهم. فما هو موقف الأمم المتّحدة ومجلس الأمن تجاه هذا التحدّي السّافر؟ لا شيء.

وفي ضوء كلّ ذلك، نرى أن العالم الصّامت في وجه هذه الممارسات العدوانيّة ينتفض غضبًا واشمئزازًا حينما يلجأ الفلسطينيّون إلى العنف كملاذ أخير للتّعبير عن رفض هذا الواقع الظّالم والمهيمن، وإيقاع أكبر الأذى بالعدو وأعوانه مهما كلّف الأمر، وحتّى التضحية بالنّفس.

لقد أشار سعادة السّفير إلى ضرورة مكافحة الإرهاب، لكنه لم يشر إلى ضرورة مكافحة أسباب الإرهاب وجذوره وليس أعراضه فحسب. فهل أقدمت الصّين على تأييد أمين عام الأمم المتحدة، الذي كان قد أشار إلى ضرورة معالجة الأسباب التي تؤدّي إلى ظهور الإرهاب وتغذّيه، وهل تنوي الصّين القيام بأي تحرّك لمعالجة هذا الموضوع بالاشتراك مع الأمانة العامّة للأمم المتّحدة ومع الدّول الأخرى التى ترى هذا الرأي نفسه في كيفية معالجة الإرهاب وجذوره، وليس أعراضه فقط؟

د. هشام الخطيب

ما أريد قوله ليس مُداخلة، إنما إجابة على ما تفضّل به زميلي د. هُمام غَصيب حول سؤاله عن النّشاط النّوويّ في الصّين. والحقيقة أن هناك تراجعًا

نوويًا في جميع أنحاء العالم، ونوع من النّبذ للطّاقة النّوويّة، وهـذا النّبـذ مبني علـى أسباب سيكولوجيّة، كما هو مبني على أسباب فنيّة وبيئيّة، وباستثناء بعض الدّول في جنوب آسيا، وأهمّها الصّين وكوريا الجنوبيّة وربما بعـض الـدّول الـصّغيرة في الجنوب الآسيويّ؛ ما تزال تسعى - بما في ذلـك الهنـد - إلى أساليب جديـدة في مجال الطّاقة النّوويّة، وأهمّ هذه الدّول على الإطلاق هـي الـصّين؛ فنـسبة الطّاقـة النّوويّة في الصّين حاليًا هي تقريبًا (٨, ٠٪) من إنتاج الطّاقة لـديها، وهـي نـسبة متدنّية، لأنّ معدّل النّسبة العالميّة يبلغ تقريبًـا (٦٪)، لكـنّ الـصّين الآن تمـضي في برنامج نوويّ جـديّ يؤمـل أن يـضاعف طاقتهـا النّوويّـة لـسنوات قليلـة. وربما ستصل الصّين في سنة (٢٠٢٠) إلى (٤٪) من إنتاجهـا مـن الطّاقـة الـتي سـتكون مصادرها محليّة. لذا ستكون الصّورة في المعدّلات العالميّـة نفـسها. وفي قنـاعتي أنّ الطّاقة النّوويّة هـي طاقـة آمنـة ونظيفـة ولا تـشكّل خطـرًا علـى البيئـة أو علـى الإنسان، لكن هناك قناعة غربيّة متزايدة بأنها مصدر لمشكلات كبيرة.

أ. يانغ قوانغ

يقول المُحاضر المهندس فخري أبـو شـقرة إنّ العـالم اليـوم يتزعّمـه قطـب واحد هو الولايـات المتّحـدة الأمريكيّـة، والمخـرَج للـدّول العربيّـة هـو الاتّحـاد والتّكامل، والخطوة الأولى هي للتّكامل الاقتصاديّ.

واستفساري هنا هو أن التّكامل العربيّ بدأ منذ الخمسينيات، وحتّى الآن لم تظهر إنجازات كبيرة، لماذا؟ هل باعتقاد المحاضر أن هنـاك فرصـة جديـدة لتحقيـق التّكامل الاقتصاديّ في المرحلة الحاليّة ؟

السّفير آن هوي خاو

سأجيب على السّؤال الأوّل، فقد أجاب زميلي قبل قليـل علـى أكثـر مـن نصف السّؤال. حول قضيّة الطّاقة النّوويّة الصّينيّة. أوّلاً: استعمال الطّاقة النّوويّـة للأغراض السّلميّة، وثانيًا: أسلحة الدّمار الشّامل. نحـن نُعـارض انتـشار أسـلحة

الدّمار الشّامل قطعيًّا، وهدفنا يختلف مع الهدف الأمريكيّ، لكنّنا ندعو إلى استعمال الطّاقة النّوويّة بشكلٍ سلميّ، كما أن وكالة الطّاقة النّوويّة لا تُعارض استعمال الطّاقة النّوويّة للأغراض السّلميّة. وهنالك حدود نسعى للتّمييز بينها، وهذه هي المشكلة التي تواجهها إيران؛ فالدّول الغربيّة تقول إن إيران تحاول تطوير أسلحة الدّمار الشّامل، وإيران ترفض ذلك وتقول إنها تستعمل الطّاقة النّوويّة للأغراض السّلميّة. وأرى أنّ هذه المشكلة من الصّعب الحكم عليها.

في الصّين نحن نؤيّد منع انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، ولا نؤيّد كثيرًا الدّول التي لا تستوعب الأسلحة النّوويّة، ونحن ندعو إلى منطقة كوريّة خالية من الأسلحة النّوويّة. لقد أعلمنا الطّرفين كوريا الشّماليّة وكوريا الجنوبيّة بعدم موافقتنا على امتلاك أيٍّ منهما أسلحة نوويّة، وبذلنا جهودًا كبيرة لحلّ المشكلة في كوريا بخصوص الأسلحة النّوويّة. هنالك إمكانيّة لامتلاك أسلحة نوويّة من كوريا، هذا شيء مفهوم. وأمريكا تقول إن تلك الأسلحة لدى الكوريين، لكن الأمريكيين ليس لديهم الدّليل على ذلك. وكوريا الشّماليّة تقول إنّها تمتلك تلك الأسلحة، لكن بشيء من عدم الوضوح. لذلك، فإنّ بعض المراقبين يقول إن كوريا الشّمالية تلعب لعبة نوويّة من دون امتلاكها للأسلحة النّوويّة.

على كلّ حال، نحن نُعارض انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، ولا نُساعد على انتشارها، وفي الوقت نفسه نُساعد على استعمال الطّاقة النّوويّة للأغراض المسموح بها، وهنالك تكنولوجيا فرنسيّة وروسيّة في هذا الخصوص، كما أنّنا نستورد تكنولوجيا الماء الثقيل من كندا، ونمتلك التّكنولوجيا الفنيّة لذلك.

إنّ احتياطات الطّاقة منتشرة في الصّين، حيث ثروات الفحم موجودة في شمال البلاد، كما أن منطقة السّاحل الجنوبيّ منطقة متطوّرة اقتصاديًا. لذلك، نستورد الطّاقة من جهة، ومن جهة ثانية نطوّر التّكنولوجيا النّوويّة، من أجل حلّ مشكلة استهلاك الطّاقة في السّاحل الجنوبيّ والشّرقيّ. ونحن نخطّط لتصل الطّاقة النّوويّة إلى (٤٪) من استهلاك المنطقة الشّمالية عام ٢٠٢٠.

إنّ أمريكا تمارس الحظر على التّكنولوجيا النّوويّة الصّينيّة منذ زمن، وهي تهتمّ بتطوّرات هذه التّكنولوجيا وتعدّها كبيرة، على الرغم من اتفاقية التّعاون النّووي بين الصّين وأمريكا، وهي تحاول الاستحواذ على المشروع من الصّين.

وعلى الجانب الآخر، تهتمّ الصّين بتدوير الطّاقة المائيّة. وهنالك مشروع لنقل الطّاقة من الغرب إلى الشّرق معظمه في مجال الطّاقة المائيّة. لذلك، يمكن القول إنّ الصّين تستعمل؛ إضافة إلى استعمال النّفط، طرق أخرى عدّة. ومن الممكن أن تتفهّموا من كلمتي وكلمات زملائي أن هناك احتياجات صينيّة متزايدة من النّفط، ونحن نسعى إلى زيادة استيراد النّفط من العالم، كما أنّنا نعمل على تطوير الطّاقة البديلة؛ إضافة إلى السّعي بكلّ الوسائل لتوفير الطّاقة.

وأودّ هنا أن أُجيب أيضًا على سؤالين:

الأوّل، هو أن جميع الشّعوب في العالم ترى أنّه لا بدّ لحلّ مشكلة الشّرق الأوسط من حلّ المشكلة الفلسطينيّة. والمشكلة هنا هي في كيفيّة تحقيق حلّ شامل وعادل. وهذا سؤال طرحته عليكم، وأنا أفكّر فيه أيضًا كما تفكّر فيه جميع الشّعوب التي تريد حلّ مشكلة النّزاع بين إسرائيل وفلسطين. ومن جهة أخرى، نرى أن توجّهات حلّ هذا الموضوع سطحيّة وظاهريّة، وإسرائيل تجعل الموقف صعبًا. ومن أجل ماذا يؤيّد الأجانب إسرائيل على هذا الموقف، الذي لا يُعاقَب بسبب أن هناك قوّة قادرة وراء إسرائيل. إنّ جميع قرارات الأمم المتّحدة تعارضها أمريكا، وللأسف إن أمريكا هي القطب الواحد، ودولة عظمى وحيدة. لكن، لن نكون متشائمين؛ ففي المدى البعيد علينا بذل الجهود على النّحو الآتي:

أوّلاً: على السّاحة الدّوليّة، يُفترض أن تتّحد جميع الشّعوب التي تسعى من أجل السّلام، بما في ذلك الصّين. والصّين تبذل جهودها - كلما لاحت لها الفرصة - لإقناع أمريكا بالحلّ السّلميّ، حتى تتّخذ أمريكا مواقف عادلة إزاء حلّ الصّراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وإذا كان هنالك من حلّ سلميّ فسيكون لصالح المصالح المشتركة بين إسرائيل وفلسطين.

ثانيًا: على مستوى آخر، يجب أن يكون هنالك اتحاد بين الدّول العربيّة نفسها، بحيث تتّفق هذه الدّول على موضوع مشترك بينها، وحتّى تكون لها القوّة اللّازمة.

ثالثًا: على الشّعب الفلسطينيّ أن يتحد ليقول كلمة واحدة، وعلى الفلسطينيّين ألاّ يختلفوا في آرائهم، فيخسرون قوتهم في الخلافات بينهم. وأنا واثق بأن القضيّة العادلة ستحقّق الانتصار أخيرًا.

وبالنّسبة للعالم بأسره، فلن يكون محكومًا من قطبٍ واحد أبدًا. لذلك، تسعى الصّين إلى تحقيق الدّيمقراطيّة لشّعوب العالم، وتعارض الهيمنة، وترى أنّه لا بدّ من تعدّد الآراء وتعدّدية الأقطاب. وإذا تحقّقت الأمور الثّلاثة السّابقة، فسيكون أمامنا شيء جديد فعلاً، وستحلّ القضيّة الفلسطينيّة. وفي حالة طرح أحدكم حلاً للقضيّة الفلسطينيّة فإنّني سأكون مسرورًا جدًا.

والسؤال الثاني، بالنّسبة لمصادر الإرهاب؛ فهذا موضوع معقّد نسبيًا، وفكرة الإرهاب تختلف في أبعادها. نحن بحاجة إلى تحديد فكرة الإرهاب. إنّ الإرهاب موجود دوليًّا ضدّ المصالح الأمريكيّة، لكن ما هي مصادر هذا الإرهاب؟ أرى أن هذا الأمر معقّد أيضًا، وأنه مهما كانت الهيمنة الأمريكيّة تضرّ بمصالح الدّول العربيّة؛ فإنّ تعبير الشّعوب العربيّة هو عنصر مهم وأداة فعّالة. لقد كرّر الرئيس الأمريكيّ بوش في مناسبات عدّة أنّ ظاهرة الإرهاب في الدّول العربيّة هي بسبب عدم وجود ديمقراطية. وهذا التّعبير لا أساس له؛ إذ إن أمريكا هي التي ترسل الإرهاب، وأرى أنّ على الرئيس الأمريكيّ أن يغيّر موقفه وأعماله؛ فالسّلام الذي يتحدّثون عنه يظلم الشّعب الفلسطينيّ ويضرّ بمصالح الدّول العربيّة. وإذا تمّ تحقيق العدالة؛ فإنّ ذلك سيقلّص العمليّات الإرهابيّة ضدّ أمريكا.

إنّني سعيد جدًا بمعرفة أنّ الصّين تعمل على تحقيق احتياطيّ استراتيجيّ من النّفط في عام ٢٠٠٦. والاحتياطيّ الاستراتيجيّ يختلف عن الاحتياطيّ النّفطيّ للبلد، ولكي أعطي مقارنة، فإنّ لدى الولايات المتّحدة احتياطيّ نفطيّ يقدّر بـ (٢٢) مليار برميل، وهو يكفي لحوالي (١٠٨٠) يوم، هذا غير الاحتياطيّ الاستراتيجيّ الذي يصل إلى استهلاك بين (٣٠-٥٠) يومًا، أي أن هناك نوعان من الاحتياطيّ: الاحتياطيّ النّفطيّ العاديّ في الولايات المتّحدة، وهو استهلاكها المحليّ الذي يكفي الاستهلاك مدّة (١٠٨٠) يومًا، ثم الاحتياطيّ الاستراتيجيّ الذي تزداد الآن كميّته لتصبح حوالي (٥٠) يومًا، وهذا النّفط يُضخ في مناطق تحت الأرض في خليج المكسيك، ويُستعمل لهدفين: إمّا في حالة الحرب، وإمّا من أجل السيطرة على الأسعار حينما ترتفع فوق (٥٠) دولارًا. والولايات المتّحدة تستعمل هذا السلاح بذكاء لكي تستطيع السيطرة على سعر البترول العالميّ، لأنّها وحدها تستهلك يوميًا (٢٠) مليون برميل، وتستورد (١٠) ملايين برميل يوميًا. واستيرادها موزّع بين دول عدّة وليس من دولة واحدة؛ فهي تستورد (٥٪) من العراق، و(١٤,٥٪) من السّعوديّة، و(١٦,٩٪) من كندا ، و(١٣,٤٪) من المكسيك، و(١١,٣٪) من فنزويلا، وهذا يعني أن الاستيراد النّفطيّ الأمريكيّ من الشّرق الأوسط (من السّعوديّة والعراق) يصل إلى أقلّ من (٢٠٪).

وبالنّسبة لاستعمالات الطّاقة في الصّين، تعتمد الصّين على (١٦٪) من استهلاك الطّاقة على البترول، وباقي احتياجاتها يأتي - كما ذُكر - من الفحم ومصادر أخرى.

لكنّ الازدياد في إنتاج السيارات ووسائط النّقل لا يستفيد من وجود كميّات كبيرة من الفحم إلاّ إذا نجحت التّجربة في تحويله إلى غاز ثقيل، وفي ما عدا ذلك سيستمرّ الاعتماد على النّفط لمواجهة الزّيادة في طلب الطّاقة في الصّين.

إنّ استعمالات الطّاقة المتجدّدة Renewable Energy في الصّين ما زالت

ضعيفة، وأقصد بذلك الاستفادة الكاملة من الطّاقة المائيّة وغيرها من الطّاقة المتجدّدة.

والولايات المتّحدة بكلّ ما لديها من تقدّم علميّ تستخدم (٤٪) فقط من حاجتها من الطّاقة المتجدّدة، وتعتمد في الباقي على البترول.

هنالك أيضًا بعض النّقاط التي أثيرت، وأودّ أن أعلّق عليها:

ذكرت في نهاية ورقتي أن القيادة الصّينيّة لا تسعى إلى الهيمنة، وليس في مخطّطاتها أن تصبح الصّين دولة تهدف إلى الهيمنة على بلدان أخرى. وهذا من طبيعة التّفكير الاستراتيجيّ للصّين في المحافظة على علاقات جيّدة مع الآخرين، وليس السيطرة عليهم. والصّين لا تريد أن تصبح قطبًا أمام الولايات المتّحدة لكي لا تدخل في حرب باردة مع الأمريكيّين، وأعتقد أنه ليس من مصلحة العالم العربيّ أن يعيش مرّةً أخرى في ظلال حرب باردة، لأنها علمته - إلى حدٍّ ما - الاعتماد على طرف واللّعب على الحبلين، بدلاً من التّفكير في الاعتماد على الذّات.

سألني زميل لي خارج القاعة حول كون الولايات المتّحدة والصّين والعالم كلّه يحتاج إلى نفط الشّرق الأوسط؛ فإذا كان الجميع يسعى إلى الاستقرار في الشّرق الأوسط، فإنّ هذا الأمر صحيح وغير صحيح في آن، صحيح أن الكلّ يريد الاستقرار، لكن لكلّ واحد مفهومه الخاصّ؛ فالاستقرار في مفهوم الولايات المتّحدة هو الاستقرار تحت السيطرة الأمريكيّة، أما ما تسمّيه الصّين استقرارًا فهو استقرار دول مستقلّة صديقة للصّين. لذلك، سنجد حلولاً لمشكلتيّ العراق وفلسطين إذا قبل الشّعب العربيّ في البلدين – بحسب المفهوم الأمريكيّ – الخضوع للسيطرة الأمريكيّة، حينها سيأتي الحلّ.

أما ما يُثار من أن الفلسطينيين يجب أن يتفقوا على رأي؛ فهذا ما تروّج له الدّعاية الأمريكيّة. الفلسطينيّون متّفقون على رأي ومتّفقون على هدف،

وإذا حصل خلاف فهو على الأسلوب لتحقيق هذه الهدف، وليس على الهدف نفسه.

أمّا أن نستمع إلى ما يقوله شارون من أن الفلسطينيين يريدون تدمير إسرائيل وإلقائها في البحر، لكي يبرّر العمليّات الإجراميّة التي يقوم بها؛ فنحن يجب أن لا نردّد هذا المفهوم، وعلينا أن نتذكّر أنّ الشّعب الفلسطينيّ يقدّم وقدّم أكبر تضحية قدّمها شعب في هذا العالم، وبينما نجد امبراطوريّات في هذا العالم تخضع للولايات المتّحدة، نجد الشّعب الفلسطينيّ الأعزل يقول لا للولايات المتحدة، وهو مُحاط بدولٍ لا تُساعده، ورغم ذلك يرفض الخضوع للهيمنة الإسرائيليّة الأمريكيّة.

في الموضوع الذي طُرح مؤخرًا عن الإرهاب، أشير إلى أن ما حصل للولايات المتّحدة هو نتيجة للسيطرة الأمريكيّة على مقدرات الشّعوب في الشّرق الأوسط؛ فالولايات المتّحدة لا تعترف بحقّ الفلسطينيّين في فلسطين، لأنها تعدّ فلسطين - حسب الرواية التوراتيّة اليهوديّة - "أرضًا محرّرة لليهود"، وأصدقاؤنا في الصّين قد لا يستوعبون هذه النّقطة لأنهم لا يركّزون في تحليلهم على الخلفيّات الدّينيّة. لكنّ الرئيس الأمريكيّ بوش يدرس التّوراة نفسها التي يدرسها شارون، ويؤمن بأن هذه البلاد وهبها الله لليهود - بحسب ما تقول الخرافة التّوراتيّة - وبالتّالي، هو لا يعترف بحقّ الفلسطينيّين في دولتهم المستقلّة. وحينما يقول شارون وبوش هناك دولة، فهذا المفهوم يختلف عن المفهوم العربيّ الذي يُطالب بدولة فلسطينيّة. إنّهم لا يتكلّمون عن المفهوم نفسه. ونحن في العالم العربيّ، في الوقت الحاضر، عاجزون عن أن نقف وقفة حقيقيّة أمام الهيمنة الأمريكيّة. يجب أن نعترف بهذا العجز ولا نلوم أحدًا؛ بل نلوم أنفسنا أولاً. وأقول لسنا بصدد استجداء الدّول لدعمنا لأن الدّعم يجب أن يبدأ منّا أولاً، ثم نطلب الدّعم من الآخرين.

نقطة أخيرة حول إيران والقوّة النّوويّة. لماذا يرفض العالم النّوويّ

امتلاك غيره للقوّة النّوويّة؟ ما هو المفهوم الأخلاقيّ الذي يستند عليه هذا العالم في حقّ امتلاك القنبلة النّوويّة، فيما لا يحقّ لغيره امتلاكها، مع أنّه ثبت أنّ وجودها يشكّل عامل ردع، وليس عامل تهديد؟ هل من الممكن إذا فجرت إيران قنبلة نوويّة أن تهدّد الولايات المتّحدة؟ علينا إذًا أن نفكّر لماذا ترفض الولايات المتّحدة وبهذا الشّكل أن يكون لإيران برنامج نوويّ؟ لا بدّ أن يكون هنالك سبب، لأن حجّة أمريكا في أن إيران قد تهدّد العالم وتهدّد أمريكا حجّة باطلة. نحن في العالم العربيّ نعرف لماذا ترفض أمريكا أن يمتلك العالم الإسلاميّ قوّة نوويّة، ونعرف الأسباب الحقيقيّة لذلك. لكن لا نريد أن نرى الآخرين ينجرّون وراء هذا المفهوم الأمريكيّ. أمريكا تقول نحن لا نصدق إيران في أن غرضها النّوويّ استعمال سلميّ. لماذا؟ لأنّ أحد المسؤولين الإيرانيين قال إنهم يريدون استعمال الطّاقة النّوويّة لإنتاج الكهرباء، فردّت أمريكا مباشرةً أن دولة نفطيّة مثل إيران ليست بحاجة لقوّة نوويّة لإنتاج الكهرباء، وبالتّالي، أنتم (أي الإيرانيّين) تريدون القوّة النّوويّة لأغراض أخرى، وليس للأغراض السّلميّة. لكنّ الحقيقة أنه يجب على الإيرانيين إذا أرادوا امتلاك القوّة النّووية أن يقولوا نحن نريد امتلاك القوّة النّوويّة؛ فلماذا يحقّ لغيرنا امتلاكها ولا يحقّ لنا؟

السؤال الأخير كان حول ما أنجزه العالم العربيّ على الصّعيد الاقتصاديّ؟ وقد نبّهني أخي وصديقي د. علي عتيقة إلى أنّه من الصّعب الآن قيام اتحاد اقتصاديّ عربيّ، بسبب دخول بعض الدّول العربيّة في اتفاقات تجارة حرّة مع الولايات المتّحدة ومع السّوق الأوروبيّة، ودخولهم في هذه الاتفاقات سيزيد الأمر تعقيدًا. إذًا لم يبقَ أمام العالم العربيّ سوى الإرادة السّياسيّة في الوحدة، وأعتقد أن هذا مشروع طويل الأجل، وقد يحتاج إلى معجزة.

رئيس الجلسة السّفير ما تشين قانغ

إلى هنا نغلق النّقاش، ونشكر المحاضرين الرئيسيّين وجميع الحضور الّذين

شاركوا بنشاط في هذه الجلسة، التي تناولت نقاطًا مهمّة. ولقد وجدت من خلال إدارة هذه الجلسة عددًا من الموضوعات السّياسيّة التي يتّفق الجانب الصّينيّ فيها مع مواقف الدّول العربيّة، بالرغم من بعض الاختلاف في الرأي بيننا، لكن مواقفنا الأساسية متّفقه لأن هناك أساسًا ثابتًا في الصّداقة بين الصّين والدول العربيّة.

الجلسة الثالثة

مائدة مستديرة

رئيس الجلسة أ. محسن العيني

أريد أن أحيّي الصّين، ليس فقط باسم العرب جميعًا، وإنما أيضًا باسم اليمن، الذي كان معزولاً عن الدنيا، وأول بادرة انفتاح جاءته بفضل الصّين عبر شقّها طريق الحديبة صنعاء. هذه الطّريق الصّعبة التي ترتفع عن البحر نحو (١٤) ألف قدم، وتتلّوى وتنحدر في اتجاه الوادي. والمسافة التي كنّا نقطعها بين العاصمة والميناء في أيام – وهي المسافة التي كانت سببًا في أنّ الإمام يحيى لم يعرف البحر طوال مدّة حكمه (٤٠ عامًا) – أصبحنا الآن نقطعها بين (٣,٥ إلى ٤) ساعات. وكانت هذه الطّريق سببًا في نجاح الثّورة اليمنيّة، لأنّها بدأت تصل اليمن بالعالم الحديث.

كما أقامت الصّين طريقًا أخرى من صنعاء إلى "صعدة" في أثناء الحرب الأهليّة بين الجمهوريين والملكيين، واستمر العمل في هذه الطّريق في الوقت الذي كانت تقول فيه القبائل عن الصّينيين: هؤلاء أصدقاء يجب أن نستضيفهم، وأنْ لا نسبب أي إزعاج خلال عملهم في بناء الطّريق. ثمّ بُنيت طريق أخرى بين صنعاء و"حجة"، وهذه كانت مكرمة من الرّئيس الصّينيّ شو إن لاين. وحينما زُرتُ الصّين، كنّا نتحدّث عن النّضال في اليمن، فقلتُ له: إنّ مدينة "حجة" تقع على قمّة جبلٍ عالٍ وفيها سقط الشّهداء الأحرار خلال ثورتيّ ١٩٤٨ و ١٩٥٥. فقال وهو ينظرُ بالعدسة إلى موقعها على الخريطة: إنّ طريقها صعبة، ويجب أن نوصلها بصنعاء. وهكذا تمّ الوصل بين المدينتين، و"حجة" تبعُد عن صنعاء مئة كيلو متر، لكنّ طريقها من أصعب الطّرق في العالم.

شيء آخر، فإنّ أول دخول الصّناعة إلى اليمن كان بمصنعٍ للغزل والنّسيج في صنعاء، والصّين هي التي أقامته كذلك، وكان أول إشارة للصّناعة الحديثة في اليمن. ثمّ أقيمت المدرسة الفنيّة لتدريب العمّال، وهذا بعض من أشياء كثيرة قدّمتها الصّين، فأنا أحيّيها وأقول إن ما ذكرته ليس سوى أمثلة على تعاون الصّين مع الأقطار العربيّة كلّها. وعلى أي حال فالرسول (صلى الله عليه وسلم) قال: "أطلبوا العلم ولو في الصين". ومنذ تلك الأيام، والصّداقة والتقارب والشعور بالصّلة قائمة بين الشّعبين العربيّ والصينيّ.

الحوار العربيّ الصّينيّ

د. يوسف الحسن*

مدخل

في كتاب الأغاني الذي دوّنه كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد، وضمّ أشعارًا في الحبّ والزّواج والصّيد ومعاناة الشّعب الصّينيّ، هنالك قصيدة رقيقة عنوانها "الصّبيّة الهادئة"، جاء فيها:

ما أبهى الصّبيّة الهادئة
أهدت نايًا إليّ،
النّاي أحمر، وبريقه كبريق جمال الصّبيّة،
جاءت بهِ من المرعى
كهديّة نادرة سَنيّة،
هديّة لا يهمّني جمالها
المهم أنّها من إهداء الصّبيّة"

استحضرت هذه القصيدة الصّينيّة الرّقيقة في مطلع حديثي لنستذكر أن اللّقاء الصّينيّ العربيّ هو "للتّعاون"، وليس لمجرّد "الحوار"، الذي بدأ في ظلّ هذا المُنتدى قبل (١٨) عامًا. فالتّعاون (إهداء الصّبيّة) هو خطوة أكثر تقدمًا من "الحوار"، خاصّة إذا لم ينتظم، ولم ينل حظّه من التراكم، والخروج به إلى طرق سالكة، وآليّات منتظمة، ومشروعات تعاونيّة على الأرض.

نعم، لدى كلّ منّا، أفرادًا ومؤسّسات، قدر من الخبرات والتّجارب التي نستطيع تبادلها وتوظيفها لخلق قنوات للتّعاون الرّحب وتعزيز التّعارف والعلاقات، ونُصب العين تعمير عالمنا وصُنع المستقبل الزّاهر.

---

* مدير عام المعهد الدّبلوماسيّ في أبو ظبي/ الإمارات العربيّة المتّحدة.

١- تحوّلات وشواغل

قبلَ نصف قرن، مثّلت العلاقات العربيّة مع الصّين، نواةً صلبة لبناء حركة دوليّة نشطة، استنهضت الطّاقات في الوطنين، واضطلعت بدورٍ عالميّ داعمٍ للاستقلال السّياسيّ لدول العالم الثّالث، ومكافحة الظّلم والبؤس، وسعيٍ نحو إحداث تنمية وعدالة في العلاقات الدولية. وعزّزت هذه الحركة منزلة الصّين وهيبتها الدوليّة، كما عزّزت الكثير من الحقوق العربيّة والقضايا العادلة للشّعب العربيّ في زمن الاستقطاب الثنائيّ والحرب الباردة.

ونشهد اليوم، وبعد نصف قرن من حركة عدم الانحياز، حدوث تحوّلات جذريّة ومتغيّرات جارفة، إنْ على مستوى العالمين الصّينيّ والعربيّ، أو على مستوى البيئة الدوليّة: دولاً ونُظمًا وقيمًا ومواقعًا وأحلافًا، وثورات في الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا، وتغيّرًا في الأدوار، ولاعبين دوليين جدد، وكتلاً دوليّةً جديدة، وموازين اقتصاديّة مختلفة عن السّابق، والعولمة بكلّ تجلّياتها السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة وتوحّشها، والدّور الجديد لمنظّمة التّجارة العالميّة، وتحوّلات اقتصاديّة في العالمين الصّينيّ والعربيّ، والهيمنة والقطبيّة الاتحاديّة، وفجوة الفقر تزداد، ووتيرة الصّراعات العرقيّة والثّقافية تتزايد، وغير ذلك من المتغيّرات والتحوّلات.

ويتداعى إلى الخاطر، من وحي هذا اللّقاء، شواغل العرب الكبرى وهمومها في اللحظة الرّاهنة، بدءًا من إصرار الأمّة العربيّة على متابعة نهوضها، ومواجهة تحدّيات البناء الدّاخليّ، من تنميةٍ مُستدامة، وحكم رشيد، ونضالٍ من أجل الحقوق والمشاركة والحرّيات؛ إضافة إلى تحدّيات قويّة خارجيّة، لعلّ أبرزها: استمرار الاحتلال الاستيطانيّ الإسرائيليّ لأراضٍ عربيّة لأكثر من (٣٧) عامًا، وتجاهله قرارات دوليّة، وانتهاكه حقوق الشّعب الفلسطينيّ الشّرعيّة غير القابلة للتّصرّف لأكثر من (٥٦) عامًا، وتصعيد عنفه الدّمويّ وإرهابه، وممارساته العنصريّة ضدّ الشّعب الفلسطينيّ، على الرّغم من بروز إمكانيّة لتسوية سلميّة

لهذا الصّراع، لاحت قبل عشر سنوات. لكنّ استمرار سطوة الأيديولوجيّة الصهيونيّة والمسلّحة نوويًا (والسّكوت عنها) في الذّهنيّة، والسّياسات الإسرائيليّة، دمّر هذه الفرصة التاريخيّة، بتشجيع أمريكي يتم في عزّ الظّهيرة.

وما يُقلقنا هو استمرار ظاهرة الاستعمار الاستيطانيّ في شرقي المتوسّط، ودخوله قرنًا ثانيًا، في وقت تلاشت فيه هذه الظّاهرة من على وجه الأرض، وقد كان آخرها انتهاء العنصريّة في جنوب إفريقيا قبل سنوات.

وتزامن مع هذه التّفاعلات المتصاعدة في ساحة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، تحوّل الاهتمام الأمريكيّ نحو العراق وحوض الخليج في إطار أجندة أمريكيّة متطرّفة لتشكيل نظام إقليميّ جديد، وإعادة ترتيب الأوضاع السّياسية في ما يسمّى الشّرق الأوسط، والسّعي نحو توسيع نطاق نزعة "الحرب الاستباقيّة" في اتجاه أطراف أخرى مثل سوريا وإيران وغيرهما، بعد احتلال العراق.

ومن ناحية أخرى، فإنّ من **شواغل العرب وهمومهم أيضًا، السّرعة القياسيّة التي أصبح يتمّ بها تدويل "النّزاعات والأزمات" الإقليميّة، وانتقال إدارتها في كلّ مرّة من أيدي أطرافها المباشِرة إلى أيدي قوى خارجيّة بعيدة عنها.**

ولا شكّ أنّ تدهور مقدرة آلية التّنظيم الإقليميّ (مجلس التّعاون الخليجيّ) والقوميّ (الجامعة العربيّة) على التّعامل مع تلك النّزاعات، كان له الدّور الأساسيّ في هذا التّحوّل. ولعلّ هذا التّحوّل هو الذي أبرز دور السُّلطة المتزايدة لمجلس الأمن الدّوليّ، والصّين عضو أساسيّ فيه. لكنّ حجم التأثير الأمريكيّ تنامى مؤخرًا إلى درجة الهيمنة على هذا المجلس.

وما يُقلقنا كذلك في هذا المجال، الانسياق وراء "المعيار المزدوج" في التّعامل مع دائرة الحضارة العربيّة والإسلاميّة، خاصّة في موضوعات حقوق الإنسان وكرامته، وإنكار حقّه في مقاومة "الاحتلال"، وهو الحقّ الذي كفلته المواثيق الدّوليّة والقرارات الأمميّة. كما تُقلقنا محاولات إلقاء ظلال على هذا الحقّ، بالخلط بينه، وبين الإرهاب. فالإرهاب بيّن واضح، وهو مُدان.

٢- حوار أم تصادم؟

لعلّ هذا الحوار العربيّ الصّينيّ، فرصة للتداول والتفكّر معًا في جانب مهمّ من طبيعة المرحلة المقبلة من مراحل تطوّر النّظام الدوليّ، ألا وهو **الجانب الحضاريّ والثّقافيّ**. فالغرب الصّناعيّ، وهو في ذروة قوّته، وفي سعيه إلى إعادة تشكيل ملامح العالم الحاضر والمقبل، فوجيء بمواجهة تبايُنات ثقافيّة وحضاريّة لشعوب غير غربيّة، هي نتاج قرون متّصلة من التّفاعلات الإنسانيّة؛ ومن ثم بدا أمام البعض، وكأنّ هنالك صدامًا متوقّعًا بين الحضارات والثّقافات، وأنّ خطوط الصِّدام بينها سوف تحلّ محلّ صراعات المصالح والأيديولوجيّات والسّياسة. لكنّ هذه النّظرية المغشوشة والتمرين السيّء قوبلا بتصاعد اهتمام المجتمع الدّوليّ بحوار الثّقافات والحضارات، بدءًا من القرار الصّادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٩٨، والخاص بإعلان عام ٢٠٠١ عامًا للحوار بين الحضارات، وانتهاءً باقتناع الكثير من الدّول ومراكز الفِكر بأنّ مثل هذا الحوار يعدّ مدخلاً رئيسيًا لتعزيز العلاقات الدّوليّة، وإزالة التهديدات الموجّهة لسلام العالم واستقراره. وأنّ التعدّديّة الحضاريّة والثّقافيّة تشكّل مَعْلَمًا أساسيًا من معالم عمليّة تطوّر الحضارة الإنسانيّة.

وأعتقد أنكم تشاركوننا الرأي **بضَرورة احترام التعدّديّة الثّقافيّة لكلّ الشّعوب، ورفض زعم حضارة معيّنة بالتفوّق على غيرها من الحضارات،** وضرورة ربط الحوار بصياغة منظومة جديدة للعلاقات الدّوليّة، تُبنى في أساسها على احترام المعتقدات الدّينيّة للشّعوب، واحترام الكرامة الإنسانيّة، ومبادئ العدل، وحقّ الشّعوب في تطوير ثقافاتها، وتقرير مصيرها، وإزالة كلّ صور الاحتلال الاستيطانيّ والهيمنة، وفرض النّموذج بالقوّة، سواء أكان هذا النّموذج اقتصاديًا أم اجتماعيًا أم ثقافيًا.

لكنّ ما يشغل المشتغلين في موضوع الحوار بين الثّقافات، **هو كيفيّة إيجاد آليّة دائمة، مزوّدة بقوّة الدّفع الضّروريّة، لتعزيز الحوار وتعميم ثقافته، وقبول التنوّع والتعدّديّة في العلاقات الدّوليّة.**

٣- الإصلاح المرغوب والإصلاح المفروض

هنالك الكثير ممّا يشغل اليوم بال العرب، ويستحقّ أن نتداوله مع الأصدقاء في دائرة الحضارة الصّينيّة، برؤيةٍ نافذة وبصيرة، وفي إطار استكشاف المستقبل. ومن أبرز هذه الشّواغل: **قضيّة الإصلاح**. وحينما نستحضر الحاجة الماسّة إلى الإصلاح السّياسيّ، في اتجاه تطوير دولة حديثة، وتنمية مجتمع مدنيّ فاعل، والانتقال إلى نظام ديموقراطيّ؛ فإنّنا نرقب **تيّارًا متناميًا يدعو لإصلاح دينيّ**، خاصّة أنّ الدّين يمثّل في المجتمع العربيّ نظامًا حياتيًّا مثبوتًا في نسيجه، ونشهد **تناميًا في دعوات الإصلاح الثّقافيّ التنويريّ**، وبجذرٍ اجتماعيّ قادر على التعبئة وإحداث النّهضة وإعلاء ثقافة المشاركة والعطاء والحوار، وقيم الوسطيّة العاقلة الرّاشدة، وإدماج القوى الإسلاميّة المعتدلة في الحياة السّياسيّة.

ومن ناحية أخرى؛ فإنّ **تطويرًا في الفكر القوميّ العربيّ** قد حدث خلال العقدين الماضيين، تلبيةً لمتطلّبات المرحلة الجديدة التي عاشتها وتعيشها الأمّة العربيّة والعالم من حولها. ويزداد تيار الاستجابة الحضاريّة الفاعلة في هذا الفكر، قوّة واتساعًا وتعاظمًا يومًا بعد يوم.

إنّ الاضطرابات الاستراتيجيّة التي يعيشها الوطن العربيّ، لا تُفرمل التمخّضات الفكريّة العميقة التي تجري الآن؛ بل ربما تسرّع من وتيرتها، وما يجري هو آلام ولادة، وحياة جديدة، لا تراجع إلى الخلف.

إنّ الحديث عن الإصلاح والديموقراطيّة في الوطن العربيّ، ليس جديدًا، ربما سرّعته الأحداث الدّوليّة في العقد الأخير، إلاّ أنّه من الضروريّ **عدم تجاهل البُعد التاريخيّ لتطوّر الشّعوب**، وضرورة التّسليم بأنّ الإصلاحات تأتي من الدّاخل، ومعبّرة عن الخصوصيّة الحضاريّة للمجتمعات المعنيّة، ومتوافقة مع التوجّه الرئيسيّ لثقافتها.

وليس بخافٍ على أحد هذا الجدال الدّائر في الوطن العربيّ، بين **وعّاظ الديموقراطيّة والإصلاح، وبين المتهمين بالتنكّر لهما**، خصوصًا أنّ تحالف هؤلاء

الوعّـاظ (الغرب الليبراليّ) مع نُظم عسكريّة ودكتاتوريّـة في الماضـي القريـب، ومدّها بالحماية والسّلاح والجلوكوز السّياسيّ لإدامة بقائها، يدفع الكثيرين منّا إلى الشكّ، وإلى البحث عما وراء الأكمّة. **لكن يبقى الإصلاح حاجة عربيّة ملحّة.**

من ناحية أخرى، فإنّ هنالـك العديـد مـن **المؤشّرات الإيجابيّـة** في الـوطن العربيّ، من بينها ارتفاع نسبة ما تخصّصه الدّول العربيّة من إجماليّ ناتجها القـوميّ لقطاع التّعليم، حيث بلغ معدل إنفاقها في هـذا القطـاع في السّنوات الأخـيرة في المتوسّط نحو (٥٪) مـن النّـاتج المحلـيّ الإجمـاليّ، مقارنـةً مـع معـدّل إنفـاق بلـغ (٦,٣٪) للدّول النّامية، ونحو (٥,١٪) للدّول المتقدّمة.

كما تحسّنت معدّلات القيد في التّعلـيم، وانخفـضت الأميّـة لتـصل إلى نحـو (٣٨,٨٪). وبلغت نسبة مـشاركة المرأة في القـوى العاملـة نحـو (٢٧٪) في عـام ٢٠٠٠، وارتفع متوسّط عمر الفرد مـن (٤٥) عامًـا في عـام ١٩٦٠ إلى (٦٦,٤) عامًا عام ٢٠٠٠.

كما أنّ خطّة العمل والبرنامج الزّمنيّ لإنشاء منطقة التّجـارة الحـرّة العربيّـة الكبرى، ستنتهي في عام ٢٠٠٥، حيث تصل الآن نسبة التخفيض التـدريجيّ مـن الرّسوم والضّرائب إلى نحو (٨٠٪).

وما زال الوطن العربيّ يضم مـن احتيـاطي الـنّفط المؤكّـد إلى الاحتيـاطيّ العالميّ نحو (٦٢٪)، أي نحو (٦٥١) بليون برميل، ومن احتيـاطيّ الغـاز الطّبيعـيّ نحو (٢٥,٥٪). ولعلّ مجال الطّاقة هذا من المجـالات الواعـدة للتّعـاون المـستقبليّ بين الصّين والدّول العربيّة، خاصّة أنّ الصّين هي ثاني دولـة مُـستهلكة للـنّفط في العالم بعد الولايات المتّحـدة الأمريكيّـة. وقـد ازداد اسـتهلاكها للـنّفط بمعـدّلات خياليّة منذ بداية هذا العقد، مرتفعًا إلى حوالي (٤,٥) مليون برميل يوميًا في عـام ٢٠٠٤، ويتوقّع أن يرتفع إلى حوالي (٧) ملايين برميل يوميًّا في عام ٢٠٠٥. ومن الواضح أنّ الصّين واعية لحاجتها الماسّة إلى مصادر جديدة للطّاقة لتـأمين الوقـود لنهضتها الصّناعيّة المتنامية، خاصّـة مـن دول الـشّرق الأوسـط ذات الاحتيـاطيّ

الضّخم، في وقت بدأت النّفوط في آسيا بالنّضوب، وارتفاع أسعارها، وعدم كفايتها في روسيا.

٤- إشكاليّات معرفيّة وواقعيّة

شكّل انهيار الاتحاد السوفيتيّ وسقوط الكتلة الشّرقية، تحوّلات كبرى عميقة في نُظم سياسيّة وبُنى اقتصاديّة داخل أوروبا وعلى مستوى العالم أجمع، وأصبحت قيم الديموقراطيّة والتعدّديّة واحترام حقوق الإنسان، من أبرز شعارات المجتمعات الدّوليّة، بصرف النّظر عمّا يحيط بكلّ قيمة من هذه القيم من إشكاليّات معرفيّة ستواجه الإنسانيّة في هذا القرن، **كالأنماط الجديدة في التنمية، ومستقبل الهجرات السكانيّة، والآفاق الجديدة للتّعليم والثّقافة التعدّديّة، ومستقبل الديموقراطيّة وحقوق الإنسان وغيرها، أو من مشكلات واقعيّة، مثل كيفيّة تحقيق التنمية المُستدامة، ومواجهة الاحتياجات المتزايدة للطّاقة، ومخاطر العنف الدّوليّ والهيمنة، والصراعات العرقيّة، وتغيُّر المناخ وتخريب البيئة، وغيرها.**

ولا شكّ، **أنّ ثورة الاتصالات والمعلومات** أتاحت للبشريّة إمكانيّة التّفاعل بين الثّقافات الإنسانيّة، ووفّرت وعيًا كونيًّا بضرورة تحسين الوضع الإنسانيّ الرّاهن، والتماس الحلول الفعّالة لمواجهة هذه **الإشكاليّات والمشكلات**، والعمل على ضرورة **صياغة نظام عالميٍّ جديد، يتّسم بالعدالة، وقبول التعدّدية في العلاقات الدّوليّة، ويحترم الخصوصيّات الثّقافيّة**، ويُلغي احتكار الدّول العُظمى لسلطة اتّخاذ القرار السّياسيّ والاقتصاديّ والثّقافي في العالم، ويوقف نُذر الفوضى العارمة في العلاقات الدّوليّة التي يقودها فكر يمينيّ دينيّ وسياسيّ متطرّف أمريكيّ يتبنّى مفاهيم استراتيجيّة استباقيّة، ويوظّف عناصر القوّة العسكريّة بفظاظة وعلى نحوٍ فجّ في التفاعلات الإقليميّة والشّؤون الدّاخليّة في عددٍ من السّاحات الدّوليّة، ويعمل جاهدًا ليكون المشرِّع القانونيّ العالميّ، والمدّعي العام العالميّ، والقاضي العالميّ في آنٍ واحد. وقد كان ذلك واضحًا في "القانون العالميّ لمناهضة ما يسمّى "بمعاداة السّاميّة"، الذي صادق عليه الرّئيس الأمريكيّ في تشرين

الثّاني/ أكتوبر ٢٠٠٤، لتأثيم الأفعال والأقوال التي تدين الحركة السّياسيّة الصّهيونيّة ، وسياسات إسرائيل العنصريّة، وجرائمها ضدّ الإنسانيّة، ولتوقيع الجزاءات والعقوبات على الدّول والمؤسّسات والأفراد في أنحاء العالم.

وأفرزت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، متغيّرات متلاحقة في مجريات العلاقات الدّوليّة، كما أفرزت معارك عسكريّة ودبلوماسيّة، ومعارك موازية من الأفكار والاتجاهات، وحوارات لمثقّفين عرب وغير عرب، حول مشروعيّة الحرب ضدّ "الإرهاب"، وإمكانات التعايش الإنسانيّ في ظلّ سيطرة مقولات صراع الحضارات، وصراع القيَم، وازدواجيّة المعايير في العلاقات الدّوليّة، وأجندة الحروب الأمريكيّة لزيادة خياراتها الاستراتيجيّة في مواجهة القوى الدّوليّة الأخرى مثل أوروبا الموحّدة، والصّين الصّاعدة.

وبدت أمام المراقبين أنّ تعبيرات "الأصوليّة" الأمريكيّة، وحتّى حروبها، تتشابه في نهاية المطاف مع تعبيرات أطلقتها حركات سياسيّة متطرّفة ترفع شعارات "الإسلام" (الشرّ والخير/ الفسطاطين). وغابت عن جوهر هذه المعارك والحوارات مسألتان: الأولى، البحث في معالجة جذور "العنف والإرهاب"، والثّانية: بُطلان وهم "وحدانيّة الحضارة" وما يترتّب عليها من قول بوجود متحضّرين غربيين، وإرهابيين متوحشين عرب ومسلمين، وهو وهم غذّته أفكار عنصريّة خاطئة ونزعات هيمنة.

من ناحية أخرى، فإنّ التحالفات، خاصّة في الأعمال العسكريّة المشتركة، خارج مظلّة الإجماع الدّوليّ المتمثّل بالأمم المتّحدة، حملت وتحمل في طياتها ونتائجها مخاطر جسيمة على السّلم والأمن الدوليين، وعلى تماسك النّظام الدّوليّ وصدقيته، ومن المأمول أن تلعب الصّين دورًا أساسيًّا في عقلنة هذه التحالفات، وتقوية فعاليّة الأمم المتّحدة ودورها في الأزمات الإقليميّة. وحينما أرادت الصّين لعب مثل هذا الدّور الذي يخدم مصالحها الاستراتيجيّة؛ فقد أعطى ثماره المرجوّة، وأبرز مثال على ذلك، إعلان الصّين، على لسان وزير خارجيتها

في أثناء زيارته إلى إيران في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، معارضتها للمساعي الأمريكيّة الرّامية إلى إحالة الملف النووي الإيرانيّ إلى مجلس الأمن؛ إذ رأت في هذه الحالة "تعقيدًا للمسألة"، وطالبت بحلّها في إطار الوكالة الدّوليّة للطّاقة الذريّة.

٥- نموذج الصّين في الانفتاح

من التحوّلات المهمّة التي فرضت نفسها، واتضحت تأثيراتها بقوّة في العقد الأخير، هو ذلك التزايد الكبير في الأهميّة التي باتت تلعبه الآليّات الاقتصاديّة في العلاقات الدّوليّة المُعاصرة، ويأتي في مقدّمتها الاتجاه نحو "الليبرالية الاقتصاديّة"، والمتمثّل في اتفاقات منظّمة التّجارة العالميّة، وإقامة العديد من مناطق التّجارة الحرّة المشتركة في مختلف الأقاليم والقارّات. ومن المؤكّد أنّ هذا التراكم الهائل في عناصر القوّة الاقتصاديّة الرأسماليّة، سوف تكون له آثاره العميقة المدى حينما يتعلّق الأمر بتشكيل ملامح المرحلة القادمة من تطوّر النّظام السّياسيّ الدّوليّ.

وحينما ننظر إلى الصّين في الوقت الرّاهن؛ فإنّنا نقترب من وضع قوّة اقتصاديّة عُظمى في العالم؛ فاقتصادها هو الأسرع نموًا على المستوى العالميّ، ويتمتّع بقوّة جذب هائلة في مجال حجم التدفّقات الاستثماريّة الخارجيّة. ولا شكّ أن استمرار البناء الاقتصاديّ والوطنيّ للصّين، قد يُعطي إلى جانب القوّة العسكريّة والقوّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة، الصّين، الدّافع لبلورة **سياسة عالميّة نشطة**، وربما تستطيع خلال ذلك أنْ تقدّم نموذجًا أو قطبًا جاذبًا لدول العالم الثّالث، الذي يبحث عن **نموذجٍ مركّب للتنمية** ضمن سيناريو من هذا النّوع، يمكن بلورة علاقات صينيّة عربيّة ذات ديناميّة مختلفة عمّا كانت عليه في السّابق.

ومن المؤكّد، أنّ تبادلاً اقتصاديًا وتجاريًّا قد يخلق شركاء ومصالح، إلاّ أنّه إذا تمّ من خلال منظور استراتيجيّ شامل؛ فإنّ **الشّراكة** تتعزّز **والتحالفات** تقوى، وتفرز **صداقات**. فالصّين بحاجة إلى **نفط وأسواق** (صادرات الصّين نحو (٣٠)

بليون دولار عام ٢٠٠٣) واستثمارات عربيّة، والوطن العربيّ بحاجة إلى توطين تكنولوجيا متقدّمة، وتأهيل عمالة ماهرة، واستثمارات في النّفط والصّناعة والتقانة، ومشروعات مشتركة. وبحاجة أيضًا إلى تعاون مشترك لإنهاء مصادر التوتّر والنزيف الذي يسبّبه "الاحتلال" الأجنبيّ، ونوازع الهيمنة الخارجيّة، واختلال التوازن، وغياب العدالة في النظام الدّوليّ.

لنعترف أنّ الصّين الآن لم تعد دولة نامية، هي دولة كبرى من غير ادّعاء، وقوّة إقليميّة ودوليّة يُحسب لها ألف حساب. وفائض الميزان التّجاري لها مع معظم دول العالم دائمًا في صالحها، وقد أغرقت بضائعها الجيّدة والرّخيصة الأسواق العالميّة، حتّى فوانيس رمضان التي تفنّن إخوتنا المصريّون في صناعتها، أصبحت تُصنع في الصّين، وبصورة متقنة وجميلة، وبأسعارٍ تنافسيّة، واكتسحت السّوق المصريّة نفسها.

لقد خرجت الصّين من عزلتها، وخطّت لنفسها سياسة جديدة تُوسَم "بالإصلاح والانفتاح" في العالم. وقد يكون التغيّر بطيئًا، لكنّه ضخم، وستكون له تأثيرات واسعة وعميقة على علاقاتها الخارجيّة؛ فالصّين الحاليّة، قبلت القواعد الدّوليّة، ومؤسّسات الشرعيّة الدّوليّة، ووسّعت فضاء نفوذها وصلاتها، بعيدًا عن "الأدلجة الرمزيّة"، وأسّست "شراكات تعاون" مع العديد من الدّول، وانخرطت في أنماط متنوّعة من التّعاون الإقليميّ والدوليّ، وبادرت في تسوية نزاعات طال أمدها مع آخرين، وفتحت حوارات مع أوروبا ودول آسيويّة، لبناء الثّقة وحول مسائل أمنيّة وسياسيّة متعدّدة، وضاعفت من انخراطها في أنشطة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، بعد أنْ كانت تميل في سياستها داخل مجلس الأمن نحو الامتناع عن التصويت في المسائل المرتبطة بالفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة. كما شاركت الصّين في عمليّات حفظ السّلام في تيمور الشرقيّة والكونغو وليبريا وغيرها، ووقّعت العديد من الاتفاقات الدوليّة بعد عقود طويلة من رفض هذه الاتفاقات. وأكثر من ذلك، فإنّ الصّين تركّز الآن في خطابها الدّاخليّ على

تشكيل "**ذهنيّة القوّة العظمى**" كبديل عن "**ذهنيّة الضحيّة**" التي سيطرت على خطابها عقود عدّة. **كما تركّز على علاقاتها مع القوى الكبرى كأولويّة في سياستها الخارجيّة أكثر ممّا تركّز على علاقاتها** مع دول العالم الثالث، حيث تستشعر أن هناك حاجة صينيّة "**للمشاركة في مسؤوليّات كونيّة**" مع غيرها من القوى الكبرى.

وقد اشتركت الصّين لأول مرّة في تاريخها الحديث، ممثّلةً برئيسها جيان تاو في اجتماع قمّة الثمانية الصّناعيّة G8 في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، واعترفت بأنّ اللحظة الدوليّة هي "**أحاديّة القطبيّة**"، **وأنّ هذه الأحاديّة ستستمرّ لعقود**. وبدَتْ الصّين **كأنّها تفرّق ما بين "القوّة المهيمنة" التي تعترف بها، وبين "المسلكيّة المهيمنة" التي تعارضها**. وبرز تيار قويّ في مواقع القرار الصّينيّ يعتقد **بأنّ أهداف الصّين الاقتصاديّة يمكن تحقيقها حتّى في عالمٍ** أحاديّ القطبيّة، وأنّ الصّين استفادت اقتصاديًا نتيجة الاستقرار الذي تحقّق في آسيا طوال العقدين الماضيين، والذي لعب النّفوذ الأمريكيّ والوجود العسكريّ الأمريكيّ دورًا أساسيًّا في تحقيقه.

وتشير الإحصاءات الغربيّة إلى أنّ الصّين اجتذبت نحو (٥٠٠) بليون دولار من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في نهاية التسعينيّات، في وقت لم تجذب فيه اليابان سوى (١٧) بليون دولار، وكوريا نحو (١٢) بليون دولار، وتقدر الاستثمارات الأمريكيّة الحاليّة في الصّين بنحو (٧٠) بليون دولار.

إنّ الصّين الجديدة لاعب أساسيّ في السّاحة الدّوليّة، وفي التنمية الاقتصاديّة الإقليميّة، والصّين الآن أكثر ذكاءً وأكثر حرفيّة، وأكثر شفافيّة في الدّاخل والخارج، لكن ليس بالضرورة الأكثر نعومة في العلاقات الدوليّة.

٦- الحوار ضرورة مستقبل

نتفتح كعرب على تجربة الصّين الإصلاحيّة، ونتفاعل معها ونتعاون، ونتشارك في مواجهة تحدّيات توحّش العولمة، وفي إصلاح وتحقيق توازن في النّظام الدوليّ، ومؤسّساته الأمميّة. ونستحضر دخول الصين في عام ١٩٧١ إلى الأمم

المتّحدة عبر بوابة الدّول النّامية، التي ما زالت خطّ الدّفاع الصّينيّ الأول والأسواق الواعدة والرّحبة، والمصادر الأساسيّة للطّاقة.

ونتفاعل مع الصّين الجديدة، ونتساءل عن رؤيتها الاستراتيجيّة تجاه عدد من القضايا الدوليّة، من بينها:

١- **مصير إعلان قمة الألفيّة وأهدافها التنمويّة الثمانية، وصعوبة تنفيذها في** ظلّ هيمنة الدّول الصّناعيّة على النّظام الدوليّ، وتحفّظها على الحقّ في التنمية، وهو من الحقوق الجماعيّة.

٢- **هل توسيع عضويّة مجلس الأمن، يكفي لاستعادة التّوازن، وتحقيق الفعاليّة والمصداقيّة للمجلس؟ أم أنّ إلغاء العضويّة الدّائمة، وإلغاء حقّ الفيتو، هما السبيلان لإصلاح مجلس الأمن، وتأكيد مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول،** ودمقرطة العلاقات الدوليّة، وتشكيل نظام دوليّ عادل ومنصف يحقّق السّلام والأمن للجميع من دون انتقائيّة أو ازدواجية في المعايير؟

٣- **البشريّة في حاجة إلى أن تعيش في عالم خالٍ من الأسلحة النوويّة، وغيرها من أسلحة الدّمار الشّامل. وقد حان الوقت لتوقّف الدّول الأعضاء الدّائمين في مجلس الأمن عن التمسّك بالخيار النّوويّ، والادّعاء بأن هنالك انتشارًا نوويًا "حميدًا" ومقبولاً، وانتشاراً نوويًا "خبيثًا" ومرفوضًا. يجب أن تُعطى** الأولويّة القصوى لنزع السّلاح النّوويّ من العالم، من غير تمييز، مع التعجيل بإنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشّرق الأوسط، بدءًا "بإسرائيل" ذات التّاريخ الطّويل من التمدّد والعدوان والعنصريّة.

٤- **رؤية الصّين للمعركة التاريخيّة الكبرى ذات الصّلة بعالم أُحاديّ القطب أم عالم متعدد الأقطاب،** حيث تسعى القوّة الأمريكيّة لإجهاض أيّة محاولة صينيّة أو أوروبيّة لتحدّي الأحاديّة القطبيّة. الصّين واثقة من أنّها ستنتصر، هكذا تقول مراكز البحث الأمريكيّة (على سبيل المثال: راند). لكن كيف؟ البعض يتحدّث عن رؤية صينيّة لإطارٍ جديد، تكون فيه لبعض الدّول

المركزيّة أدوار مهمّة لضمان الاستقرار السّياسيّ في مناطقها (مصر في الشّرق الأوسط ، والهند في آسيا، والبرازيل في أميركا اللاتينيّة).

٥- **في ظلّ الانفتاح والإصلاح، ما مصير "الثّقافة التقليديّة الصّينيّة"، خاصّة أنّ النّخبة الصّينيّة الجديدة، ليست معزولة عن العالم الغربيّ، وهي المرشّحة لقيادة القوّة الصّينيّة في المرحلة المقبلة.** وهذا الجيل الرّابع، جيل متعلّم ومنفتح، في حين أنّ معظم قادة الحزب قبلَ عقدين من الزمان لم تكن لديهم شهادات جامعيّة؟

٦- **في ظلّ الانفتاح والإصلاح، وتجربة اقتصاد السّوق، كيف ستواجه الصّين الجديدة التناقضات والتوتّرات التي عادةً ما تُصاحب هذه السّياسات،** كظاهرة "التباين الطّبقيّ الشديد"، وتوليد طبقة فاحشة الثّراء، ومظاهر سلبيّة اجتماعيّة كالفساد والرشوة والجريمة والدعارة وغيرها؟ كيف ستُعالج الصّين هذه الظّواهر؟ وهل ستستفيد من التّجربة الرأسماليّة في الضرائب التصاعديّة؟ وكيف ستواجه المخاطر الجمّة على مناخ الأرض والبيئة، التي يفرضها النموّ الصّناعيّ بلا حدود؟

٧- هنالك العشرات من الاتفاقات الصّينيّة العربيّة، في مجالات الطّاقة والتّجارة والثّقافة والزّراعة والمياه والاستثمار والتشييد، وغيرها. لكن يغيب عن هذه الاتفاقات الخطط والبرامج الثّقافية والاجتماعيّة والسّياسيّة، كما تفتقر إلى التّعامل على المستوى القوميّ الشّامل على غرار التّعامل الصّينيّ مع إفريقيا على المستوى القاريّ الشّامل، الذي جسّد **مُنتدى التّعاون الصّينيّ الإفريقي،** وما أنتجه من برامج للتّعاون وخطّة عمل أديس أبابا ٢٠٠٣، ومؤتمرات للقطاع الخاصّ وشبه الحكوميّ الصّينيّ والإفريقيّ.

من هنا تبرز **أهميّة تسريع تنفيذ إعلان برنامج مُنتدى التّعاون الصّينيّ العربيّ، الذي وقّعته الصّين مع جامعة الدّول العربيّة في ١٤/ ٩/ ٢٠٠٤، وأن يؤدّي مُنتدى الفكر العربيّ في عمّان ومعهد الصّين للدراسات الدوليّة في**

بيجين، دورًا إيجابيًّا وفاعلاً في تعزيز التّعاون وتعميق التّفاعل، ودعم التّبادل والتّواصل، واستشراف الآفاق المستقبليّة. نعم، يستطيع المُنتدى والمعهد النّهوض بواجب "الفِكر" في معالجة أوجه التّعاون، وتوسيع فضاءاته، وبلورة رؤى مستقبليّة له.

وأخيرًا، نتابع بإعجاب نموذج الصّين في معالجة الإصلاح والانفتاح، ونسعى إلى التعرّف عليه من خلال عيوننا العربيّة لا العيون الغربيّة، ونحرص على العناية بالحوار المنظّم والمنتظم، وبخطابٍ إنسانيّ يعظّم القواسم المشتركة، ويحترم الفروقات في داخل المجتمعات الوطنيّة، وفي العلاقات الدوليّة، وبما يصون كرامة الإنسان، ويلبّي احتياجاته، ويعزّز العمران البشريّ في عالم اليوم.

نتفاعل مع الصّينيين في حوارٍ مثمرٍ، يصلُ بنا إلى التّعاون، والتّعاون هو (إهداء الصّبيّة، الهادئة والجميلة)، كما قال شاعر صينيّ قديم ذات يوم.

مُداخلات ومُناقشة

رئيسا الجلسة: أ. محسن العيني والسّفير آن هويخو

د. ثامر العاني

ستتركز مداخلتي على موضوع "مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ". ففي أثناء زيارة السيد وزير خارجيّة الصّين إلى جامعة الدول العربية، والتوقيع على اتفاقيّة المنتدى، اقترح الوزير من أجل تفعيل المنتدى مجموعة مقترحات، ومن الجدير أن نطرحها هنا:

المقترح الأوّل، هو أن يكون عقد الاجتماع الثّاني للمنتدى في بيجين عام ٢٠٠٦. والمقترح الثّاني يتضمّن عقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والصينيين في الصين عام ٢٠٠٥، وسأعود إلى هذا المقترح بعد انتهائي من الحديث عن مُنتدى التعاون، وتصوّرنا العربيّ لهذا المؤتمر. ولتنفيذ برنامج أعمال المنتدى، سوف يُعقد اجتماع على مستوى كبار المسؤولين لمنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ في بيجين – أيضًا – عام ٢٠٠٥، من أجل دراسة الخطوات التفصيليّة لتنفيذ أعمال هذا المنتدى. أمّا المقترح الثّالث، فهو إقامة سلسلة من الفعاليّات الثّقافيّة، ودعوة الدّول العربيّة للمشاركة في فعاليّات هذا اللّقاء في بيجين، والمزمع إقامته في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥. ومن الجانب الصيني سيُقام أُسبوع ثقافيّ صينيّ وفعاليّات ثقافيّة أُخرى في بعض الدّول العربيّة خلال عام ٢٠٠٥.

هذه هي المقترحات التي تقدّم بها السيّد وزير خارجيّة الصّين، وسوف أتناولها بالتفصيل فيما يتعلّق بالمنتدى. والحقيقة أن ما يتعلّق بعمل المنتدى وبرنامجه هو عبارة عن ستّة فصول، أتطرّق إليها هنا بشكلٍ سريع، باستثناء بعض الفقرات المهمّة التي سوف أقرأ قسمًا منها لأهميّتها. فالفصل الأوّل يتحدّث عن آليّة العمل، ويتضمّن إنشاء آليّة دائمة للمنتدى تُعقد على مستوى وزراء الخارجيّة

والأمين العام لجامعة الدّول العربيّة، بحيث يعقد المنتدى اجتماعًا على المستوى الوزاريّ مرّةً كلّ سنتين في الصّين، أو في مقرّ الجامعة العربيّة، أو في إحدى الدّول العربيّة بالتناوب، كما له أن يجتمع في دورات غير عادية إذا اقتضت الضّرورة ذلك. وضمن آليّة المنتدى، تبحث اجتماعات وزراء الخارجيّة سُبل تعزيز التّعاون بين الصّين والدّول العربيّة في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة. كذلك من النّقاط المهمّة ما يتعلّق بالاتصال، حيث تعمل الدّول العربيّة، من خلال الجامعة العربيّة ومجلس السّفراء العرب وبعثة الجامعة في بيجين، كجهة عربية للاتصال، وبالمقابل تعتمد الصّين سفارتها لدى جمهوريّة مصر العربيّة كمجموعة صينيّة للاتصال. وهذه جميعها مسائل لتسهيل عمليّة تنفيذ بنود اتفاقيّة مُنتدى التّعاون.

ويتناول الفصل الثّاني موضوع التّعاون السّياسيّ. ومن الفقرات المهمّة فيه: دعم الجهود الدوليّة الرّامية إلى دفع مسيرة السّلام العادل في الشّرق الأوسط، وفق قرارات الشرعيّة الدوليّة، وتأكيد تعزيز دور الأمم المتّحدة في هذا المجال، ودعم مبدأ الأرض مقابل السّلام، ومبادرة السّلام العربيّة التي تبنّتها القمّة العربيّة في بيروت، بما يؤمّن استعادة الحقوق العربيّة المشروعة، وفي مقدّمتها حقوق الشّعب العربيّ الفلسطينيّ، وبما يكفل لهذا الشّعب إقامة دولته المستقلّة، والسّلام الدائم في الشّرق الأوسط. والنّقطة الأخرى المُقابلة هي دعم سياسة الصّين الموحّدة.

ويتناول الفصل الثّالث، التّعاون الصّناعيّ في مجال التّعاون الحكوميّ، والتّعاون غير الحكوميّ. وفي المجال الأوّل يكون التركيز على التّجارة والاستثمار والطّاقة، وبشكلٍ أساسيّ الغاز، والتّعاون العلميّ والتكنولوجيّ، والزّراعة وحماية البيئة، والمقاولات والعمالة. أمّا التّعاون غير الحكوميّ وهو الأساس في تطوير العلاقات العربيّة الصّينيّة، فيتمّ التركيز فيه على تشجيع الغرف التّجاريّة والمهنيّة، ولكلا الجانبين أن يقوما بالاتصال وتعزيز تبادل المعلومات فيما بينهما. ثمّ وضع آليّة للتّعاون بين الاتحادات الصّينيّة النوعيّة المتخصّصة في المجال الاقتصاديّ

والجهات المُماثلة في الدّول العربيّة، وتشجيع التّعاون بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مع ضرورة الاستفادة الكاملة من وجود منظّمات غير حكوميّة لتلعب دورًا مكمّلاً في التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ والاستثماريّ بين الطرفين، مثل غرفة التّجارة العربيّة الصّينيّة المشتركة. والنّقطة قبل الأخيرة في التّعاون غير الحكومي، هي ضرورة تنشيط التّواصل والتّعاون وتعزيزهما بين جمعيّة الصّداقة العربيّة الصّينيّة وجمعية الصّداقة الصّينيّة العربيّة.

ويركّز الفصل الرابع على التّعامل في المجالات الاجتماعيّة والثّقافيّة والإعلاميّة، ويتضمّن تأكيد أهميّة التبادل الثّقافيّ، وإعراب الجانبين عن استعدادهما لبذل جهود مشتركة من أجل تعزيز التّعاون الثّقافيّ، والعمل المشترك لدفع تطوّر التنوّع الثّقافيّ، والتشجيع على حوار الحضارات.

وينُصّ الفصل الخامس على تخصيص جائزة المُنتدى التقديريّة، تُمنَح كلّ عامين مرّة للأفراد أو المؤسّسات العربيّة أو الصّينيّة التي ساهمت في تعزيز التّعاون، وتعميق التّفاهم بين الدّول العربيّة والصّين في مختلف المجالات.

وبخصوص مؤتمر رجال الأعمال، أقول إنّنا وضعنا مع الجانب الصّينيّ تصوّرًا يمكن أن نطرحه هنا بشكلٍ سريع. فالمؤتمر يعدّ الخطوة الأولى لتفعيل مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ، وهو ملتقى لتعارف رجال الأعمال، والجهات المُقْتَرَحة للمشاركة من الجانب العربيّ هي: الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة، والاتحاد العام لغرف التّجارة والصّناعة والزّراعة في البلاد العربيّة، واتحاد المستثمرين العرب، واتحاد رجال الأعمال العرب، ومؤسّسات العمل العربيّ المعنية؛ إضافة إلى الغرف التجاريّة والاتحادات الإنتاجيّة.

ولديّ في هذا الصدد بعض الملاحظات السريعة حول التركيز على القطاع الخاص. الحقيقة أن تحفيز القطاع الخاص يكتسب أهميّة قصوى في توسيع العلاقات الاقتصاديّة ضمن إطار مُنتدى التّعاون، وقد أكّدت ذلك الفقرة الخاصّة بالتّعاون غير الحكومي.

النّقطة الأخيرة هي أنّ التّعاون العربيّ الصّينيّ في الإطار العربيّ ليس بديلاً عن العلاقات الانفراديّة بين الدّول العربيّة والصّين؛ بل من شأنه أن يعزّز هذه العلاقات.

د. علي عتيقة

بعض النّقاط السّريعة في ضوء ما استمعنا إليه. وأولاً أشكر المشاركين في هذه الحلقة، وأعتقد أنّنا استمعنا إلى أفكار وآراء واقتراحات محدّدة، وقد أعطانا د. يوسف الحسن ورقة كاملة فيها كثير من التوصيات. ومن تجربتي أريد أن أقول إنّ المشكلة ليست في الندوة ولا في مداولاتها، ولكن في المتابعة بعد انتهاء الندوات؟ وفي هذا الموضوع، فإنّ الجانب العربيّ يعاني أكثر بكثير من الجانب الصّينيّ، الذي له دولة واحدة ولها مؤسسات، وجميع المعاهد الصّينيّة التي تحاورنا معها هي معاهد تتبع الحكومة، بشكل أو بآخر، وبالتالي متابعتها لها طابع رسميّ. أما في جانبنا فلربما ليس هنالك سوى مُنتدى التّعاون العربيّ الصّينيّ، الذي اقترحته الجامعة العربيّة، وأذكر أنّنا في ندوة بيجين - منذ سنتين - أيّدنا تأييدًا كبيرًا هذا المقترح.

سؤالي الآن إلى السيّد ممثّل الأمين العام للجامعة العربيّة: كيف يُتصوَّر أن تكون شبكة العلاقات بين هذا المُنتدى وبين المراكز والمنتديات العربيّة غير الحكوميّة، ذلك أنّ الجامعة العربيّة منظّمة مكوّنة من حكومات، وهي تخضع لقواعد الحكومات، ولدينا عشرات من المراكز ومن المنتديات - مثل هذا المنتدى - التي هي أهليّة، والحكومات لا تحكمها، وللأسف لا تموّلها ؟

أمّا سؤالي إلى الجانب الصّينيّ فهو: هل في انفتاح الصّين الاقتصاديّ - الذي نشاهده مع تكوّن شركات خاصة - منظّمات أهليّة ؟ وهل توجد مراكز علميّة ثقافيّة أهليّة مماثلة - على سبيل المثال - لمنتدى الفكر العربيّ؟ وإذا كانت موجودة، فكيف يمكن أن نتعرف إليها، بحيث يكون الاتصال بيننا وبينها مباشرة، ولا ندخل في الرّسميّات، كالسفارات والسّفراء، مع كامل احترامي وتقديري لهم،

لكن للسفراء والسّفارات دور، وللمنظّمات الأهليّة دور، وللجهات الثّقافيّة دور آخر.

وأزكّي هنا بقوّة ما اقترحه في الأمس الحاج حمدي الطبّاع بالنسبة لمجلس مشترك بين رجال الأعمال الصّينيين والعرب، وربما المؤتمر الذي أشير إليه يخرج بهذا الاقتراح. أعتقد أنّنا في حاجة إلى هذه الآليّات، وفكرة المركز الثّقافيّ الصّيني - أعتقد أنه موجود في القاهرة - ربما لا تكفي. نحتاج إلى أكثر من مركز لتعليم اللغة الصّينيّة والثّقافة الصينية. كما أزكّي فكرة السّياحة، ولا أعتقد أنّ الصّين تبذلُ جهدًا كافيًا للتعريف بالسّياحة فيها. توجد إغراءات كبيرة لبلدان عديدة في الشّمال من الشّرق الأقصى، لكنّي لست على علم بمنهج أو برنامج صينيّ لدعم السّياحة، بحيث يذهب الشّباب والشيوخ العرب للسياحة في الصّين. هذا أمر مفيد جدًا في تنمية الثّقافة.

وأنهي بسؤال واحد، أرجو أن أسمع إجابة عنه تطمئننا: في الصين بدأ يظهر مجتمع مدنيّ مستقلّ عن الحكومة وعن الحزب، وأعتقد أن لدينا الكثير ممّا نتعلّمه منكم، لأنّ أنظمة الحكم العربيّة ربما ترغب في الإصلاح الاقتصاديّ، لكن لا ترغب في تغيير الأنظمة بشكلٍ جذريّ، أو تغيير السّياسة. فأنتم في الصّين أثبتّم قدرتكم على الانفتاح اقتصاديًّا وتقنيًّا وسياسيًّا بالحزب نفسه، وبالنّظام نفسه. ربما تفيدون في هذا المجال وتفيدوا حكوماتنا، لأنّ هذه الحكومات تبحث عن مخرجٍ من هذا النوع، أي الذي يسمح لها بالإصلاح ويدع الحكّام كما هم. لعلّنا في هذا المجال نستفيد من آرائكم، خاصّة سعادة السّفير، رئيس الوفد.

السّفير آن هويخو

التّعاون في الإطار الحكوميّ مفيد، لكن علينا في الوقت نفسه تطوير التّعاون بين الجهات غير الحكوميّة، وهذا موضوع مهمّ وكبير، ونرجو من المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة بذل الجهود في هذا الاتجاه.

أ. لي قوي فو

في شهر أيار/ مايو سنة ٢٠٠٢، عقدنا النّدوة الأولى، وقد حدث تطوّر كبير في العلاقة بيننا، بحيث ستدخل هذه العلاقة مرحلة جديدة. في العلاقات التّجاريّة هنالك زيادة مضاعفة في القيمة الإجماليّة بنسبة (٤٣٪). ولا أستطيع أن أقول إن ندوتنا الأولى عام ٢٠٠٢ كانت بداية لدفع العلاقة، لكن علينا تكثيف التّبادل بيننا وتطوير العلاقة بين الدّول العربيّة والصّين.

النّقطة الثّانية: بخصوص موضوع الطّاقة في الصّين. تعرفون أنّ عدد السكّان هو مليار و(٣٠٠) مليون نسمة، ونحن لا نسعى إلى إستراتيجيّة لحياة رغيدة، ومن الممكن أن نعتمد خبرات من الدّول الغربيّة. لدينا إنتاج سيارات بشكلٍ كبير في الصّين، وبحسب معرفتي فإنه حتّى نهاية سنة ٢٠٠٣ سيبلغ عدد السّيارات في الصين (٢٣) مليون سيارة. وتستهلك هذه السيارات (٥٠٪) من حاجتنا النّفطيّة، ولا يمكن أن يظلّ عدد السيارات في ازدياد من دون حدود. نحن نعمل على تطوير إنتاجنا من الطّاقة، وخاصّةً الطّاقة البديلة، ونبحث قانونًا في البرلمان الصّيني من أجل رفع طاقتنا المتجدّدة من واحد إلى واحد وعشرين. والطّاقة المتجدّدة تشمل طاقة الرّياح والطّاقة المائيّة.

النّقطة الثّالثة: نحن نعمل على استكشاف وسائل جديدة لتوفير الطّاقة، خاصّة أنّنا منذ صغرنا نفتخر بالتوفير في حياتنا. وحكومتنا اليوم وهي تسير في طريق التطوّر الاقتصاديّ، تعمل على النّهوض بالوعي الجماهيريّ في التوفير من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

أمّا بخصوص الوضع الاقتصاديّ في الشّرق الأوسط، ففي رأيي أنّ الوضع الحالي تعتريه الصّعوبة، وهو يشهد ضغوطًا أميركيّة متعدّدة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر باسم مكافحة الإرهاب، وهي ضغوط تأخذ شكل ضربات ضد أية دولة لا تخضع لها. هذا بالنسبة للدّول العربيّة

وكما قالت الاستاذة لي رونغ: نحن في المحافل الدوليّة لدينا نقاط مشتركة

كثيرة، وهذا يشكّل أساسًا سياسيًّا بيننا. ومن حيث الوضع الاقتصاديّ، هنالك تعاون جديد في مجال الطّاقة، لأنّ السّوق العربيّة هي سوق كبيرة، والصّين تسعى إلى تشكيل منطقة حرّة مع دول الخليج لتطوير العلاقة بين الصّين والعالم العربيّ بدايةً، ونحن ننتظر الفرصة المناسبة لتوسيع هذه العلاقات وإنضاجها.

المهندس فخري أبو شقرة

أتفق مع د. تشاو في تحليله حينما يقول إنّه لا توجد ضرورة ملحّة لدى الولايات المتّحدة لإيجاد حلّ لقضية فلسطين. هذا إذا نظرنا إلى الناحية العسكريّة التي تطرّق إليها من حيث أنّ إسرائيل أقوى من الدول العربيّة كافة، ولذلك لا يوجد خوف على إسرائيل؛ ومن ثم لا توجد خطورة على الولايات المتّحدة. لكن هذا التحليل يغفل الجانب الأخلاقي للمشكلة؛ فهنالك دور أوروبي يتعاظم لاستنكار ما تقوم به إسرائيل من فظائع ضدّ الشعب الفلسطيني. والدول الغربيّة، رغم أنها مسؤولة منذ البداية عن خلق إسرائيل، إلاّ أنها الآن تعي أن هذا المخلوق يجب أن يُكبح جماحه ويجب أن يُوضع حدّ لتصرّفاته اللاأخلاقيّة واللاإنسانيّة. وفي بداية الشهر الحالي، كان هناك مؤتمر في أمستردام، حضره العديد من رجالات السياسة في العالم، وكان يبدو واضحًا الضّغط الأوروبيّ تجاه ضرورة إيجاد حلّ ينصف الشعب الفلسطينيّ في إقامة دولته المستقلّة. وهذا الضّغط كنّا لمسناه أيضًا خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى الولايات المتّحدة حينما ذهب ليهنّيء الرئيس بوش بإعادة انتخابه؛ إذ أكّد ضرورة إقامة الدولة الفلسطينيّة وقال - حينذاك - جملة هي من أفضل ما قيل حتى الآن، قال: "يجب أن نتفاهم مع الفلسطينيين على ماهيّة هذه الدولة". وهذا ما كنّا نطالب به دائمًا، فقد كنّا في السابق نتكلّم عن أشياء مختلفة، لكن هذه المرة أدرك بلير أنه حينما يقول الغرب "دولة" فالأمر مختلف، ولهذا فهو يقرّ بضرورة التفاهم مع الفلسطينيين على مفهوم هذه الدولة.

لذلك، أعتقد أن هناك ضغوطات على أمريكا من الناحية الأخلاقيّة

والمعنويّة لإيجاد حل لمعاناة الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

الأمر الثاني ما ذكره د. تشاو بخصوص الأزمة التي وقَعَ فيها السيّد محمود عباس. أختلف معك بأن السيّد عباس لن ينجح من دون الدّعم الأمريكي والإسرائيلي، وأعتقد أنك تقصد بأنّه لن ينجح في المهمة التي يريد الاضطلاع بها، وليس النّجاح في الانتخابات، لأنّ محمود عباس سينجح في الانتخابات، سواء وقفت أمريكا وإسرائيل معه أو وقفتا ضدّه، فهو مرشّح لأكبر حزب فلسطيني، ورجل له تاريخ طويل في النّضال، ولم يُعرف عنه حتى الآن تنازله عن أي حقّ فلسطيني، وكلّ ما يؤخذ عليه هو أنّه لا يريد عسكرة الانتفاضة، وهنالك قسم كبير من الشعب الفلسطيني - من المثقّفين في الخارج - يؤيّدون هذا التوجّه. وبالتالي هو سينجح إن شاء الله في الانتخابات كرئيس للسلطة الفلسطينيّة. أما أنك تريد أن تقول إنّه بعد ذلك قد لا ينجح في مهمّته السلميّة إذا لم تقف معه الولايات المتحدة وإسرائيل وتساعداه، ففي هذا الكلام كثير من الصحّة، لأنهم إذا أرادوا أن يعرقلوا مسعاه فمن الممكن وبكلّ سهولة أن تستمرّ إسرائيل في إجراءاتها الإجراميّة من نسف البيوت وقتل النّاس والاعتداءات والاستيلاء على الأرض، ولن يستطيع محمود عباس أن يقوم بشيء إزاء ذلك.

بالنسبة لقيام المركز الثقافي، أعتقد أنّ الأخوة في الصّين والأخوة هنا في السفارة يدركون ضرورة إقامة مركز ثقافي ولو على مستوى صغير في الأُردنّ لتعريب اللغة الصينية وتثقيف الشعب الأردني حول حضارة الصّين، لكنّني أعتقد أنهم ينتظرون نتائج هذه التجربة في القاهرة حيث يوجد مركز كبير لتعليم اللغة الصينية. وأعتقد أنّ هذا المشروع الصغير سيرى النور في الأُردنّ، إن لم يكن في عام ٢٠٠٥ في أقصى الظروف، ففي عام ٢٠٠٦ سيكون عندنا مركز ثقافي صيني تابع للسفارة الصينية، ولو على مستوى صغير.

بالنسبة للدكتور لي حول توفير الطّاقة، أحبُّ أن أقول باختصار شديد جدًا إنّ احتياجات الصين للطاقة لن تقلّ مهما حصل من تقشّف، ومهما حصل من

تخفيض للطّاقة، والسّبب بسيط فالصّين حتّى الآن لم تُكمل إعمار كامل أراضيها، وهي الآن تنمو فقط في المنطقتين الشرقيّة والجنوبيّة. أمّا الغرب الصّيني فما يزال يحتاج إلى عشرات السنين لتطويره بدرجة كافية، وهذا يعني مزيد من الاحتياج للطّاقة، حتّى لو وضعت في إنتاج السيارات.

وأؤيّدك د. لي في موضوع إنتاج الطّاقة البديلة، لأنها طاقة نظيفة. وكذلك، في استعمال الطّاقة المائيّة والهوائيّة. ويومًا ما ستكون هنالك سيطرة على استعمال الهيدروجين مصدرًا للطّاقة لأنه يعني بيئة نظيفة في العالم، وهو أفضل من حرق الفحم الذي لا يقتصر ضرره على النّاس؛ بل على البيئة في كل أنحاء العالم.

الشّريف فواز شرف

في البداية، أودّ أن أُضيف كلمة إلى التوطئة الرّائعة التي بدأ بها دولة الرّئيس محسن العيني عن "خلفيّة التّعاون العربيّ الصّينيّ انطلاقًا من الجنوب"، فقد ذكر جملة من صور التّعاون مع الصّين. وأُضيف إلى حساب الأصدقاء الصّينيين نقطة، وهي أن الصّين قد اتخذت موقفًا سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ في أثناء حصار صنعاء، بأن أبقت سفارتها، وكانت سفارة الصّين هي السفارة الأجنبيّة وغير العربيّة الوحيدة التي بقيت في صنعاء في ذلك الوقت، إلى جانب سفارة الجزائر وهي السفارة العربية الوحيدة التي بقيت هناك أيضًا.

ثمّ يجب حقيقةً تأكيد أهميّة المداخلات التي تمّ الاستماع إليها في الصباح، وقد أثرت حوارنا بالعديد من التصوّرات والمقترحات العمليّة، التي من شأنها تطوير التّعاون العربي الصّيني وتعزيزه ضمن جملة أبعاد هذا التّعاون، خاصّة إذا تمكّنا من بلورتها في شكل مجموعة من التوصيات والآليّات المحدّدة في ختام هذا الحوار. وبما أنّه في العلاقات الدوليّة بشكل عام لا يمكن - في تقديري - الفصل بين أبعاد هذا التعاون، أو إغفال أحد أبعاده وفي مقدّمتها البعد السياسي، وبعد متابعتي لمداخلة الأستاذ آن هوي خاو حول تطوّرات الوضع في الشّرق الأوسط،

واستماعي إلى جملة التحليلات لوقائع الأحداث وصولاً إلى الوضع الراهن في العراق؛ أعتقد أنّ الجزء الأول والجزء الثاني يجب أن يكونا تحت عنوان "التّعامل الصّيني مع هذه الأحداث"، أو التصوّر الصّيني لكيفية إيجاد حلّ معيّن، أو التعامل مع مثل هذه القضايا، وأهمّها القضيّة المركزيّة قضيّة فلسطين، والوضع في العراق. مثل هذه القضايا، لا يمكن حلّها من دون إيجاد الاستقرار المرجو في هذه المنطقة، الذي سيساعد بدوره على تطوير التّعاون وتنميته بين العالم العربي والأصدقاء في الصّين وغيرهم.

أ. يانغ جيان

سأتحدث عن موضوع ذي صلة بعملي، وهو موضوع متّصل بكلمة دة. لي رونغ، أي التبادل الشّعبي بين العالم العربي والصّين، ودور وسائل الإعلام في هذه العمليّة، والمسؤوليّة الاجتماعيّة للإعلام. لقد لاحظت أنّنا متّفقون على أنّ العلاقة بين الطّرفين العربيّ والصّينيّ تتطوّر بشكلٍ إيجابي. وفي الوقت نفسه يمكن النّظر إلى هذه العلاقة كمنشأة كبيرة، قواعدها يجب أن تكون التّبادل والتّفاهم بين الشّعبين. ومن هذه النقطة يمكن أن أقول إنّ التعاون بين الشّعبين لم يكن كافيًا. ومثال على ذلك، إنّ أول ما يخطر على البال لدى الشّعب الصّيني حينما يذكر العالم العربي حكايات ألف ليلة وليلة وطرق الحرير وقوافل التجار العرب. الشّعب الصيني لا يعرف كثيرًا عن العالم العربي كما هو اليوم، ومن حيث أوضاعه الاجتماعيّه والاقتصاديّة والتّبادل التّجاري بينه وبين الصّين. وفي الوقت نفسه فإنّ معلومات الشّعب العربيّ عن الشّعب الصّيني قليلة، لعدّة أسباب:

أوّلها: العنصر الدّاخلي، فالتّبادل بين الشّعبين مقيد بالشّروط الاقتصاديّة، وعلى الرغم من التطوّر الذي حصل خلال السنوات الأخيرة في حجم التبادل التّجاري فإنّه ما زال محدودًا؛ إضافة إلى ذلك فإنّ القدرات الاقتصاديّة للإعلام الصّيني محدودة هي أيضًا، وليس لدى هذا الإعلام الأموال الكافية من أجل إرسال مراسلين إلى الدول العربيّة لتغطية الأخبار.

ثانيًا: العناصر الخارجيّة، وهي تتمثّل - كما ذكر الخبراء العرب في هذه النّدوة - بالهيمنة الأمريكيّة. وفي اعتقادي أنّ الهيمنة الأمريكيّة هيمنة كاملة وشاملة، وقد لمسنا منها الهيمنة الاقتصاديّة والعسكريّة؛ إضافةً إلى الهيمنة الثّقافيّة واللغويّة النّاعمة. وبالنسبة لوسائل الإعلام، فإن أمريكا تسيطر على أقوى هذه الوسائل وأرقاها، ومن ذلك معظم محطّات الأخبار الفضائية.

وفي الأمس ذكر الخبراء العرب عن موضوع تشويه صورة الإسلام والقوميّة العربيّة، والرّبط الأمريكيّ بين الدّين الإسلامي والقوميّة العربيّة والإرهاب. والصّين تواجه اليوم الموضوع نفسه من جانب وسائل الإعلام الغربيّة والأمريكيّة، التي تعمل على تشويه صورة الصّين منذ زمن، من خلال الترويج لنظريّة تهديد الصّين ونظرية انهيار الصّين. لذلك، فإنّ تعزيز التّعاون بين الدول العربيّة والصّين يمكّن من اختراق الهيمنة الثّقافيّة والإعلاميّة الأمريكيّة. وبالنسبة لوسائل الإعلام الصّينيّة، هنالك خطوتان يجب القيام بهما لتعزيز التّبادل بين الشّعبين:

الخطوة الأولى: إنّ الحوار العربيّ الصّينيّ في النّواحي السّياسيّة والاقتصاديّة يلزمه التّعاون بين الشّعبين لكي يشجّع كلّ منهما الآخر. ومن شأن ازدياد حجم التّجارة بين الصّين والدول العربيّة، وازدياد التبادل بينهما؛ أن يخلقا الحاجات المعرفيّة بيننا. وهذه الحاجات تدفع وسائل الإعلام إلى زيادة نشاطها في هذا المجال.

الخطوة الثّانية: بالنّسبة لوسائل الإعلام، يجب أن تتحمّل مسؤوليتها الاجتماعيّة. ويمكن أن أقول هنا إن وسائل الإعلام الصّينيّة هي بمثابة عيون للشّعب الصّينيّ في اتجاه الخارج، ويجب علينا أن نسمع ونفكّر ونتكلّم بأنفسنا، ولا نعتمد على وسائل الإعلام الغربيّة. وفي اعتقادي - أيضًا - أن على وسائل الإعلام العربيّة أن تأخذ في أولوياتها المصلحة القوميّة والقطريّة، وأهمّ من ذلك أن تُشاهد وتتكلّم وتسمع وسائل الإعلام العربيّة بنفسها بدل وساطة الإعلام الغربيّ. إنّ دعوة وسائل الإعلام للمشاركة في هذه النّدوة حركة لها مداها البعيد.

وبالنّسبة لي شخصيًا فإنّ أهم شيء ليس متابعة الاجتماعات، لكن الاستفادة من أفكار المُحاضرين. وهذه الأفكار ستساعدني عندما أقوم بأية تغطية إخباريّة في منطقة الشّرق الأوسط في المستقبل.

أخيرًا، أغتنم هذه الفرصة لأسأل الخبراء العرب: كيف يرون الانتخابات التي تجري الآن في فلسطين والعراق؟ وما هو تقييمهم للوضع العام بعد الانتخابات؟ خاصّة أنّ الشّعب الصيّني وقرّاء الصّحف في الصّين يركّزون على متابعة هذه القضايا.

د. وليد الترك

ملاحظاتي ستتركّز على موضوع الشّرق الأوسط وضرورة تسوية الصّراع العربي الصهيوني، والموقف الأمريكي، ومقارنة ذلك بالموقف الأوروبي. لكن قبل أن أبدأ في إبداء هذه الملاحظات، أود أن أُجيب على ملاحظات السيد يانغ جيان حول ما أراد معرفته عن رأي الخبراء العرب في موضوع الانتخابات التي ستجري في فلسطين والعراق. لست خبيرًا، لكنّني أستطيع أن أقدّم بعض الرأي. وأبدأ بموضوع الانتخابات في فلسطين:

الحقيقة أنّ المبدأ الأساسي هو أن تكون هنالك انتخابات ديمقراطيّة في فلسطين، وهي انتخابات مستحقّة منذ وقت طويل، وقد لامت الدول الغربيّة، القيادة الفلسطينية، على تلكؤها في موضوع إجراء الانتخابات، وإجراء الإصلاحات الّلازمة في هياكل السُّلطة. وبصرف النّظر عن أصالة هذه الدّعوات، التي كانت - في اعتقادي - وسيلة للمماطلة والتّأجيل في اقتحام عمليّة السلام والوصول إلى تسوية معقولة ومشرّفة للصراع، إلاّ أن ذلك لم يكن ليشكل عذرًا لأية قيادة في تأجيل موضوع الانتخابات، وكان العذر دائمًا هو أن الأوضاع الأمنيّة لا تسمح بإجراء انتخابات، إلى أن جاء حكم القدر ورحل الزّعيم الفلسطيني ياسر عرفات، فأصبحت انتخابات الرّئاسة استحقاق دستوريّ فلسطينيّ لا مفرّ من القيام به. والانتخابات المنتظرة ستجري في مطلع شهر كانون

الثاني/ ديسمبر المقبل من العام القادم. ومن المرجّح أن هذه الانتخابات ستفرز رئيس جديد معروف الآن هو السيّد (أبو مازن) محمود عباس، حيث أنّه المرشح من الحزب الأقوى، وحيث أنّ الدلائل تشير إلى أنه سيفوز في هذه الانتخابات. لكن هذه الانتخابات لا تشكّل الديمقراطية المطلوبة من حيث أنّها انتخابات رئاسة فقط، والمفروض أن تكون هنالك انتخابات لمجلس تشريعي جديد، لأنّ الفترة الدستوريّة للمجلس التشريعي قد انتهت منذ سنوات. كما أنّ الانتخابات برمّتها، وهي التى أفرزت القيادة السابقة والمجلس التشريعيّ، محصورة في فلسطينيي الدّاخل، الّذين يقعون تحت الاحتلال، بينما تتطلّب أية ديمقراطية حقيقية أن تشمل الانتخابات جميع الفلسطينيين، حتّى تكون هنالك قيادات ممثّلة لجميع آراء الشعب الفلسطيني ومشاربه في الدّاخل والخارج.

أمّا فيما يتعلّق بانتخابات العراق، فأنّنا نسمع عن اتجاهين: اتجاه يصرّ على إجراء الانتخابات في موعدها، بصرف النّظر عن الظّروف وبغض الطرف عن قدرة الفئات المختلفة على المشاركة في هذه الانتخابات. وهنالك من يعتقد بأنّ الظروف لا تسمح بالانتخابات، وأنّ أية مشاركة محدودة في الانتخابات ستجعل من العمليّة الديمقراطيّة في بدايتها عملية مُجهَضة، وغير كاملة، ولن تفرز القيادة التمثيليّة الصّحيحة في العراق. والحقيقة أنّ الوضع في العراق يدور في حلقة مفرغة، فهناك فعلاً وضع أمنيّ غير طبيعيّ ويزداد سوءًا في كل يوم. والّذين يبرّرون العنف يقولون إنّ العنف هو مقاوم للاحتلال، وما دام الاحتلال قائمًا فسيظلّ العنف في حالة تصاعد. والّذين يبدون رأيًا مُخالفًا يقولون إنه إذا انتهى الاحتلال دون أن يتحقّق الأمن؛ فإنّ ذلك سيزجّ البلاد في المزيد من الصّعوبات الأمنيّة، وربما الحرب الأهليّة. ولست في وضع لأقول إنّ أيًّا من الرأيين هو الصحيح، لكن لا بدّ أن أقول بكلّ أمانة وصراحة إنّ الاحتلال هو سبب رئيسي من أسباب المقاومة، وإذا كان لا مفر من بقاء الاحتلال لفترة محدودة حتّى يتحقّق الأمن، وحتّى تتمكّن الحكومة العراقيّة الحالية من بناء الأجهزة الأمنيّة، بحيث

تكون قادرة على القيام بمهمّات الأمن وتهيئة الانتخابات في أي وقت قريب؛ فإنّ ذلك يتطلّب - كبديل عن الإنهاء الفوريّ للاحتلال - برنامجًا زمنيًّا معروفًا لبقاء الاحتلال في العراق، بحيث يعرف العراقيّ أن هذا الاحتلال هو احتلال مؤقّت، وأن له أمد زمني يجب أن ينتهي. هذا فيما يتعلّق بسؤال أ. يانغ جيان.

أمّا ملاحظاتي حول موضوع الشرق الأوسط، فانطلاقًا ممّا ذكره المهندس فخري أبو شقرة حول الموقف الأمريكيّ وأنه لا يشعر بضرورة ملحّة لفرض تسوية على الصراع العربي الإسرائيلي، لأنّ إسرائيل متفوّقه عسكريًا؛ فهناك جانب أخلاقيّ. هذا ما قاله الأستاذ فخري وقدّم فيه مقارنة بين الموقف الأوروبي وموقف توني بلير بالذّات الذي يلحّ على التسوية، بينما الجانب الأمريكي يستكين إلى القناعة بأنّ التفوّق العسكري الإسرائيلي يجعل إسرائيل في مأمن؛ ومن ثم فلا داعي للإصرار أو الإلحاح على الحلّ العسكري. وأعقّب على ذلك بالقول إنّ التفوّق العسكري الإسرائيلي يجب أن لا يؤخذ على أنّه مسألة مسلّم بها. لقد فقدت إسرائيل القدرة على استخدام التفوّق العسكري في المكاسب السّياسيّة بعد حربها على لبنان، وأصبح التفوّق العسكري في كثير من الحالات عبئًا على إسرائيل. وإسرائيل في الوقت الرّاهن تواجه عبئًا كبيرًا هو التصدّي للانتفاضة. وعلى الرغم من التفوّق العسكري، فإنّ حركات التّحرير وحركات المقاومة الشعبيّة تكون أحيانًا، مع ضعف امكاناتها مقارنةً بالجيوش النّظامية، أقوى من هذا التفوّق. إنّ الانتفاضة الأولى انتهت باتفاق أوسلو، ولم يتمكّن تفوّق إسرائيل العسكري من القضاء عليها. ونلاحظ الآن أنّ هنالك محاولات لوقف الانتفاضة بطرق غير طرق القوّة؛ إضافة إلى أنّ هنالك الجانب الأخلاقي والجانب القانوني، فإسرائيل تنتهك قانون الأمم المتحدة باستمرار، والمطلوب من دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن، وتملك حق الفيتو مثل الصّين أن تُدافع عن القانون، وأن تتصدّى في مجلس الأمن للمعايير المزدوجة، وأن تقف إلى جانب الحقّ، ليس بسبب علاقات الصداقة التي تربط الصّين بالعالم العربي؛ بل لأنّ حماية

القانون الدولي هي واجب على كلّ قوّة مثل الصّين لها هذا الوزن السياسي وهذا التأثير.

وهنا أضيف إلى موضوع العلاقات الطيّبة، أنّنا لا نريد أن يتحوّل موقف الصين تمامًا إلى مثيل للموقف الأوروبي، أي عبارات تأييد ودعوات فارغة - وآسف لاستعمال هذه التعبير - مثل دعوات توني بلير لقيام دولة فلسطينيّة وحلّ الصّراع، من دون أن تقترن هذه الدّعوات بمطالبة عمليّة لتطبيق القانون الدولي.

إنّ من واجب الدول العظمى، والصّين في مقدّمتها، في غياب أي قطب آخر أن تتصدّى لانتهاك القانون الدولي ووضعه على هامش الأحداث في الأمم المتّحدة، لأنّ ترك هذه القضايا ليس فقط مسؤوليّة أخلاقيّة، بل تترتّب عليه مسؤوليّة عمليّة. إنّ الإرهاب الذي تعاني منه أمريكا ويعاني منه العالم وهذا الانقسام الكبير بين العالم العربي والإسلامي وبين العالم الغربي، ما هما إلاّ نتيجة مباشرة لتبنّي أمريكا لإسرائيل، ولاعتداء إسرائيل على جيرانها وعلى القانون الدولي، وانتهاكها جميع قرارات الأمم المتّحدة منذ نشأة هذه الهيئة.

السّفير آن هويخو

أريد أن اؤكّد أنّ الجانب الصّيني يقف إلى جانب الطرف الفلسطيني في جلسات الأمم المتّحدة فيما يتعلّق بموضوع القضيّة الفلسطينيّة.

أ. تشين مين

أودّ أن أقدّم لكم أولاً بعض المعلومات عن مؤتمر رجال الأعمال الصّينيين والعرب، خاصّة للدّكتور ثامر العاني، واؤكّد هنا أن هذا المؤتمر سيعقد في مدينة بيجين في ١٢ و١٣ من شهر نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، وليس في أيار/ مايو. وبعد ذلك سندعو جميع رجال الأعمال للمشاركة في "معرض كانتون التّجاري" المشهور، ثم زيارة مدينة شانغ هاي. وسيكون ذلك بتأييد ودعم من وزارة الشؤون الخارجيّة الصّينيّة، ووزارة التّجارة الصّينية. والمجلس الصّيني لتنمية التّجارة الدوليّة

هو الجهاز الوحيد المسؤول عن قيام ذلك المؤتمر. كما ستدعو وزارة الشؤون الخارجيّة، السيّد عمر موسى عن جامعة الدول العربيّة، للمشاركة في المؤتمر، وستدعو وزارة التّجارة، وزراء التّجارة والاقتصاد العرب للمشاركة أيضًا؛ إضافة إلى أنّ مجلسنا سيدعو غرف التّجارة والصّناعة وجمعيات رجال الأعمال في البلدان العربية.

وثانيًا، أريد أن أجيب على السؤال حول كيفية تعزيز علاقات رجال الأعمال في الصّين والدول العربيّة، الذي طرحه السيّد حمدي الطبّاع في الأمس. والواقع أنّ الآلية موجودة للتّعاون وهي غرفة التّجارة المشتركة الصّينية العربيّة، التى أسّست في سنة ١٩٨٦ في دمشق بالتّنسيق بين المجلس الصّيني لتنمية التّجارة الدوليّة والاتحاد العام لغرف التّجارة والصّناعة والزراعة للبلدان العربيّة، ومقرّه لبنان وله أيضًا مكتب تمثيليّ في عمّان. ويعمل مجلسنا كذلك على تأسيس مجالس الأعمال المشتركة بين الصّين وكلّ من: المغرب؛ ومصر؛ والبحرين؛ وسوريا. وسنناقش في وقت لاحق تأسيس مجلس أعمال مشترك بين الصّين والأردنّ. وهذه المجالس يمكنها أن تقدّم الخدمات لتعزيز تبادل الوفود التّجاريّة، وإقامة المعارض والنّدوات، والاستشارات القانونيّة، وتبادل المعلومات الاقتصاديّة والتّجاريّة. ونعتقد أنّ تعزيز العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة لا ينحصر فقط في التّجارة أو النّفط؛ بل يمكن أن نوسّع المجالات لتعاون في الزّراعة، والسياحة، والمقاولات، والتبادل التكنولوجي، وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

أخيرًا، ندعو جميع الخبراء الموجودين من الدول العربيّة لحضور مؤتمر رجال الأعمال الصّينيين والعرب في السنة المقبلة.

أ. وسام الزهاوي

تطرّق عدد من المشاركين نهار الأمس وصباح اليوم إلى موضوع الأسلحة النّوويّة وأسلحة الدّمار الشّامل. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: لماذا تحاول بعض الدول امتلاك تلك الأسلحة؟ الجواب البديهي هو أنّ الامتلاك

ليس من أجل استعمال هذه الأسلحة؛ بل لاستخدامها كعامل ردع. والحقيقة التي أثبتت نفسها هي أنّ توازن الرّعب منعَ وقوع حرب فعليّة بين القوتين العظميين. فلا يمكن إنكار ميزة امتلاك الأسلحة النّوويّة كعامل أساس في ضمان سلامة الدول التي تحوزها. إنّ الصّين نفسها كانت معرّضة في وقت ما لهجوم نووي أمريكي خلال حرب فيتنام، وقد اعترف بذلك وزير الخارجيّة الأمريكي بنفسه آنذاك، حيث ذكر روبرت ماكنمارا في مذكّراته التي نُشرت عام ١٩٩٥ بأن الرّئيس الأسبق للولايات المتّحدة الجنرال ايزنهاور كان قد نصح الإدارة الأمريكيّة في عهد الرئيس جونسون عام ١٩٦٥، بأنّه يجب تحذير الصّينيين والسوفييت من أنّ تدخّلهم في فيتنام سيُلحق بهم ضررًا، أي اللجوء إلى ضربة نوويّة ضدّهما من الجانب الأمريكي.

أمّا هنري كسينجر فيذكر في كتابه المعنون *Promise* أنّ إدارة الرئيس كندي أيضًا كانت قد امتنعت عن شنّ حرب شاملة لاعتقادها أنّ توازنًا نوويًا قائمًا بالفعل مع الاتحاد السوفييتي. والمفارقة أن ذلك التّوازن لم يكن موجودًا آنذاك. ويستشهد بهذه الواقعة أيضًا ماكنمارا في إشارته إلى تردّد الولايات المتّحدة بتوجيه ضربة نوويّة في فيتنام. وهذا دليل آخر على فاعليّة السلاح النّووي كعامل ردع؛ إذ يقول كسينجر إنّه لولا هذا التّقدير الخاطئ لقدرات الاتحاد السوفييتي لذهبت الولايات المتّحدة إلى مديات أبعد في الوسائل التي اتبعتها في حرب فيتنام.

وكنت قد أشرت إلى هذه الوقائع وحقائق أخرى في كلمة ألقيتها في المؤتمر الدولي لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النّوويّة الذي انعقد في نيويورك عام ١٩٩٥، حينما ترأست وفد العراق في ذلك المؤتمر. ولعلّ ذلك كان أحد الأسباب التي دفعت أصحاب الباءات الثّلاث - كما أسميهم - (بوش، وبلير، وبيرلسكوني) لاتهامي زورًا وبهتانًا بأنّني قمتُ بعقد صفقة شراء اليورانيوم من النيجر عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من علم أجهزة الاستخبارات الأمريكيّة والغربيّة عمومًا بعدم صحّة ذلك الادّعاء لم يتردّد الرّئيس الأمريكي في استخدام

هذه الفرية في خطابه السيء الصّيت الموجّه إلى الشّعب الأمريكي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ كذريعة رئيسيّة لشنّ العدوان على العراق.

وكما أشار في هذا الصباح السيد تشاو وي مينغ في كلمته من أنّ أمريكا كانت تعلم علم اليقين أن العراق لا يمتلك مثل هذه الأسلحة، ولو علمت بذلك لّما قامت بشنّ العدوان على العراق. والدّليل على ذلك الفارق بين كيفية تعامل أمريكا مع العراق، وكيفية تعاملها مع كوريا الشّماليّة؛ فحينما سُئل نائب وزير الدّفاع الأمريكي برول ولفورد في مؤتمر عُقد في سنغافورة السنة الماضية: لماذا تعامل أمريكا، كوريا الشّماليّة بطريقة تختلف عن الطّريقة التي اتبعتها مع العراق؟ لم يذكر ولفورد - بطبيعة الحال - الرّادع النّووي في كوريا الشّماليّة؛ بل قدّم العامل الاقتصادي كدافع رئيسي في شنّ العدوان، قائلاً إنّ الفارق الأهم بين كوريا الشّماليّة والعراق وبكل بساطة هو أن العراق يسبح في بحر من النّفط.

في ضوء هذه الحقائق، لا غرابة في أن تسعى دولة مثل إيران غنيّة بالموارد النّفطيّة، ومهدّدة من جانب أمريكا وإسرائيل، في محاولة امتلاك السلاح النّووي، لأنّ مجرد امتلاك دول عظمى ذات أطماع استراتيجيّة لأسلحة الدّمار الشّامل سيدفع - بطبيعة الحال - الدول الأخرى التي تشعر بأنها مهدّدة إلى السّعي بكلّ الوسائل الممكنة للحصول على رادع يحميها من العدوان الذي يستهدفها.

إنّ الحلّ الأمثل والوحيد لوضع حدّ لمثل هذا السّباق للتسلّح بأسلحة الدّمار الشّامل هو التزام المجتمع الدولي بنزع جميع تلك الأسلحة بصورة شاملة، ومن دون استثناء لأي طرف. لكن الواقع الحالي لا يشجعنا على إمكانية تحقيق ذلك، فالولايات المتّحدة تقرّر بصورة انفراديّة إلغاء أو إهمال اتفاقات كانت قد أقرّتها في السّابق، ما دفع بالاتحاد السوفييتي إلى تطوير أسلحة حديثة لا مثيل لها لدى الدول الأخرى.

أمّا بالنسبة لمنطقتنا الشرق الأوسط، فالدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة الدّمار الشّامل هي إسرائيل، وعلى الرغم من أن الفقرة (١٤) من قرار مجلس

الأمن رقم (٦٨٧) الذي تمّ تبنّيه بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتحدة، ينصّ على أنّ الإجراءات المتّخذة بشأن أسلحة التدمير الشّامل العراقيّة يجب أن تشكّل خطوة في اتجاه منطقة خالية من تلك الأسلحة في الشّرق الأوسط؛ فإنّ هذا القرار يبقى مثل القرارات الأخرى التي تتعلّق بإسرائيل حبرًا على ورق، بسبب الموقف الأمريكيّ والقرارات الأمريكيّة الانفراديّة بشلّ أي قرار يتعرّض لإسرائيل.

ملاحظة أخيرة تتعلّق بهذا الموضوع وما تفضّلتم به سيادة الرّئيس [رئيس الجلسة أ. محسن العيني] في جلسة الأمس حول عدم استطاعة قيام مجلس الأمن باتخاذ أي إجراء بسبب المواقف الأمريكيّة؛ فإنّ ذلك لا يمنع ولا يبرّر امتناع الأعضاء الآخرين في المجلس عن اتخاذ إجراءات انفراديّة، كفرض المقاطعة على المعاملات والتّعامل التّجاري والعسكري مع إسرائيل. فأمريكا مثلاً تفرض مثل ذلك الحصار على كوبا منذ أكثر من نصف قرن، على الرغم من رفض الأمم المتحدة ومعارضتها بأكثرية ساحقة لتلك السّياسة الأمريكيّة. أما بالنّسبة لإسرائيل فعلى العكس من ذلك؛ إذ إن قرار محكمة العدل الدوليّة الأخير بشأن الجدار الفاصل والمستوطنات في الأراضي المحتلة يدعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات بشأن إسرائيل، ومع ذلك نرى أنّ الدول المعنيّة لا تقوم بأي شيء.

د. هُمام غَصيب

السؤال متعلّق بالشرق الأوسط الكبير أو الأكبر أو الأوسع الذي لم نتطرق إليه كثيرًا في هذه الجلسات، ربما لأن الحديث عنه عالميًا انحسر قليلاً. هنالك شعور في عالمنا العربي أن هذا المفهوم يستهدف ليس فقط الشرق الأوسط، أو المنطقة المتعارف عليها بالشرق الأوسط الكبير، وإنّما في نهاية المطاف المفهوم يستهدف الصّين نفسها. أنا أعرف أنكم أيها الأصدقاء الأعزاء تتحدّثون وتعنون كل كلمة تقولونها وتفعلون، تتحدّثون كثيرًا عن ثقافة السلام وعدم الهيمنة، لكن في ضوء كلّ ما يجري الآن ماذا أعددتم لمواجهة الأمريكيين؟

د. ثامر العاني

بخصوص سؤال د. علي عتيقة عن علاقة الجامعة العربيّة بالمنظّمات غير الحكوميّة، نحن تعاملنا مع المنظّمات غير الحكوميّة، لا سيما القطاع الخاصّ ومن خلال الاتحاد العام لغرف التّجارة والصّناعة والزّراعة في البلدان العربيّة. ولدينا في الجامعة العربيّة لجنة تسمّى لجنة التنسيق العليا برئاسة الأمين العام، ترتبط من خلالها جميع مؤسّسات العمل العربيّ المشترك، مثل المنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، ومنظّمة العمل العربيّة؛ إضافة إلى أن مؤسّسات المجتمع المدني وهي الاتحاد العام لغرف التّجارة والصّناعة، واتحاد رجال الأعمال، والمستثمرين العرب، جميعها تحضر اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة مراقب، وفي إمكانها في الوقت نفسه أن تقترح وأن تعرض ما تراه على هذا المجلس من خلال الدّائرة الاقتصاديّة التي تمثّل الأمانة الفنيّة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أمّا بخصوص المنتديات، مثل المنتدى الذي نحن في صدده، فالحقيقة أنّه لا تُوجد آلية مباشرة بين هذه المنتديات وجامعة الدول العربيّة، لكن لنا حضور دائم في جميع هذه المنتديات، ليس في الوطن العربي فحسب، وإنّما في كل أنحاء العالم، وحينما توجّه الدّعوات إلينا نحضر، وحتّى لو لم نحضر وتُرسل إلينا التوصيات، فإنّنا نهتمّ بهذه التوصيات ونعرضها على جميع الجهات المعنيّة بتوجيه من الأمين العام.

رئيس الجلسة السّفير آن هويخو

خلال هذه الجلسات اتفق الطرفان في بعض الآراء المطروحة، وبالطّبع هنالك اختلاف في بعض المسائل وهذا طبيعيّ، كما أن هناك بعض الاختلاف البسيط في وسط المشاركين الصّينيين. وهذا كلّه يدلّ على أهميّة هذه الندوة، وحتّى في آخر فرصة للمداخلات في هذه الجلسة ما زال هنالك بعض المشاركين يريدون أن يتكلموا أو يلقوا كلمات ويستمرّون في طرح أبعاد جديدة، ما يعني أن هنالك ضرورة ملحّة لاستمرار النّدوة، على الرغم من أنّنا لا نستطيع أن نطرح

جميع المسائل معًا ونعالجها في وقت محدود، لكـن سـنعقد في المستقبل المزيـد مـن النّدوات لاستكمال تبادل الآراء التي تهم الطرفين.

رئيس الجلسة أ. محسن العيني

نتمنّى أن تمتدّ هذه الحوارات وأن يتعزّز التّعاون من خلالها لتكـون علامـة مضيئة للتّعاون بين الشعبين العربي والصّيني. وكـلّ مـا أُريـد أن أقولـه الآن بأنّنا سنترك القاعة الآن لنجلس الجلسة الختاميّة مع سموّ **الأمـير الحسن بـن طـلال**، وكـم نحـن سـعداء بـأن نلتقـي رفاقنـا الـصّينيين، وأن نجتمـع لبحـث مثـل هـذه الموضوعات التي بحثناها في مرحلة صعبة مـن حياتنـا المتعثّـرة ومـن حيـاة الـصّين المزدهرة والمبشّرة بالخير.

الجلسة الختامية

كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال

سعادة السّفير لو شينغ وو؛

ضيوفنا الأعزّاء من السّلك الدبلوماسي، والسّلك الأكاديميّ، ومن الصّحافة والإعلام في جمهوريّة الصّين الشّقيقة؛

أصدقائي وأحبّائي وأساتذتي من أعضاء منتدى الفكر العربيّ:

أستميحكم عذرًا على هذا التأخير في المشاركة في جلسةٍ كنتُ مطمئنًا بأنّها ستسير نحو تأكيد المحتوى وتجاوز الشكليّات.

إنّ خلاصةَ الأوراق المقدّمة في هذا الحوار عزّزت لديّ قناعاتٍ اسمحوا لي أن أستعرضها في هذه الجلسة الختاميّة:

أوّلاً: الخطوط العريضة لاستراتيجيّة الصّين في التنمية. فخصائص الطريق التنمويّ في الصّين تكرّس مبدأ الإنسانُ أوّلاً. إنّ العالم يحفل بعبارات وصفيّة للسّياسة: تارة السّياسة النّفطيّة (Petropolitics)، وتارة أخرى السّياسة المائيّة (Hydropolitics)؛ وأنا أتفق مع العبارة التي تؤكّد مفهوم (Anthropolitics) أو "الإنسان أوّلاً". كما أنّني أتفقُ مع الالتزام بمفهوم التنمية المستدامة؛ وأخصّ بالذكر منها الإعلام، والثّقافة المُستدامة، والتّربية المُستدامة المبنيّة على أسسٍ من التمسّك بالأصالة والتقاليد من جانب، والانفتاح على الخارج بما يُساهم في التنمية المشترَكة من جانب آخر.

وإشارتي إلى الأصالة والتقاليد نابعةٌ من قيم احترام الإنسان ضمن الدّعوة المُستدامة منذ عام ١٩٨٨ – وتحديدًا في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة – للمُطالبة بإقامة نظام عالميّ إنسانيّ جديد. ونحن نعلم – وقد اشتركت الصّين في تلك الدّعوة وتلك الدّراسة حين صدرت بالعربيّة تحت عنوان "هل ستكسب الإنسانيّة

معركتها؟" – أنّ هنالك أنواعًا من الأمن: الأمن العسكريّ، والأمن الاقتصاديّ، والأمن المادّيّ بصفة عامّة. لكنّ العالم يخلو من التّشريع الدّاعي إلى إقامة قانونٍ للسّلام؛ فنحن نتعامل مع تنازلات من قانون الحرب. وفي التّعامل مع اللاجئين مثالٌ بارز على ذلك؛ إذ إنّ (٧٠٪) من لاجئي العالم هم من المسلمين. ويُشار في هذه الأيام تحت عنوان "الحرب على الإرهاب" إلى التطرّف الإسلاميّ الذي أسمّيه خصخصة الدّين؛ كما أسمّي الإرهاب خصخصة الحرب.

ثانيًا: يقول سعادة السّفير (ما Ma): إنّ الصّين تؤكّد أهميّة التوفيق بين الإصلاح والتنمية والاستقرار. وأقول: إنّ كلّ المسارات الدوليّة للعمل المتعدّد، من مسار هلسنكي عبر مسار برشلونة، خلال العقود الماضية – ولستُ معنيًّا هنا بمسار باندونغ، لأسباب تاريخيّة تدلّ على أنّ عدم الانحياز توقّف موضوعيًّا عند مرحلةٍ ما من الرّبح والخسارة – قد أولت الأهميّة الأولى للأمن الأساسيّ؛ أي أسلحة الدّمار الشّامل، بما فيها البند الرّابع المعنيّ بالأسلحة الحراريّة والنّوويّة والكيماويّة، وغير ذلك من أسلحة حراريّة. وكذلك للأمن الظّرفي؛ فهنالك أكثر من (٤٣) حالة صراع مسلّح في العالم. ثمّ الاقتصاد بمفهوم التوجّه الدوليّ المؤسّسيّ، خصوصًا توجّه مؤسّسات (برتن ووُدْز): البنك الدوليّ وصندوق النّقد الدوليّ. ولولا بعضُ الحالات المستقلّة كبولندا وفيتنام، لما وجدنا الرّغبة الإراديّة في التنمية الذّاتية بعيدًا عن الشروط والقيود التي تفرضها المؤسّسات الدوليّة. لكنّني أقول إنّ هذه المسارات أغفلت ذكر الجانب الثّقافيّ والجانب الإنسانيّ.

وفي الجانب الثّقافيّ لتجنُّب الأزمات، أقول: إنّني اقترحت على الأمين العام للأمم المتّحدة، عند إقدام "الطالبان" في أفغانستان على تدمير تماثيل "باميان" البوذيّة، أن أذهب إلى كابول، جنبًا إلى جنب مع شيخ الأزهر أو بعض الشخصيّات الإسلاميّة الأخرى لتجنُّب الأزمة؛ حتّى لو أدّى الأمر إلى خلافٍ يُعلن بيننا وبين "الطالبان"، مع أن مثل ذلك الخلاف يكون مفهومًا لأنّه خلاف إسلاميّ إسلاميّ. إلاّ أن الأمين العام أرسلَ موفدًا فرنسيًّا وآخر إسبانيًّا. ومع احترامي، فغياب

العلاقة الثّقافيّة أدّى إلى ما أدّى إليه من تفاقم الوضع وعزلة أفغانستان، وتاليًا غزوها.

ثالثًا: يقول سعادة السّفير (ما): إنّ الاستقرار أساس التنمية والشّرط المسبق للإصلاح، والإصلاح هو مصدر القوّة الدّافعة للتنمية، والتنمية هي مصدر الدّعم للاستقرار. وأقول: إنّ النّجاح الذي حقّقته تجربة الصّين التنمويّة يجعلها نموذجًا يحتذى به. لكنّني أقول أيضًا: إنه حينما يؤكّد السّفير (ما) أنّ هنالك إجماعًا على أن خروج الاقتصاد العالميّ من الرّكود وانتعاشه في السّنوات الأخيرة يرجع فضله إلى التنمية المُستدامة في الصّين، فإنّني أتوجّه باسمكم إلى الصّين - كمواطنٍ من غربيّ آسيا – داعيًا إلى بناء التّداخل والتّكامل والاستقلال المتكامل بين كلٍّ من غربي آسيا وجنوبيّ آسيا وشرقيّ آسيا.

وكما أسلفت في لقائي مع الأعزّاء أعضاء الوفد الصينيّ الضّيف، فإنّنا – نحن منتدى الفكر العربيّ - سنلتقي خلال أيام في بيروت، المنظمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا (الإسكوا)، أي بمعنى آخر ما يُشار إليه عربيًّا بعبارة "عرب وعجم"، أو نحن ومنظمة تمثّل تركيا وإيران وتصل إلى حدود باكستان مع الهند، كما تمثّل دول الخليج النّفطيّة. وهنا أستذكر قول زميلنا الرّاحل في منتدى الفكر العربيّ الأستاذ يوسف الشيراوي – رحمه الله – قبل عشرين عامًا بأنّ دول الخليج ستتّجه شرقًا. وهذا بالفعل يتضح الآن بمصافي البترول والعقود البتروليّة مع كلّ من الصّين، واليابان، والشّركات العملاقة كـ"سومي تومو" وغيرها؛ في حين أنّ دول شماليّ الجزيرة العربيّة أو الهلال الخصيب - وراء النّهرين أو بين النّهرين - محيّرة في مستقبلها فلسطينيًّا، وعراقيًّا، وأفغانيًّا. أمّا دول الشّمال الإفريقيّ فستتّجه شمالاً. ومستقبل دول وادي النّيل يبدو أمرًا مُلفتًا للانتباه في اللقاءات المستمرّة في ذلك الإطار.

وأقول في هذا المجال: إنّ الإشارة إلى السّياسة الخارجيّة الصّينيّة تدعو الصّين إلى بناء نظامٍ سياسيّ واقتصاديّ دوليّ جديد نحو ما هو منصفٌ ومنطقيّ.

وأتساءل لماذا تمتدّ منظّمة التّعاون في المحيط الهادي وآسيا عبر أنابيب النّفط إلى حدود تركيا، كما تتوقّف العلاقات الأوروبيّة مع آسيا عند حدود تركيا؛ أي مستثنية تركيا من الجانبين؟ وأين جنوبيّ آسيا وغربيّ آسيا من كلّ ذلك؟

رابعًا: على الصّعيد السّياسيّ، خلص اللقاء إلى الدّعوة إلى الاحترام المُتبادَل، والتّشاور الجماعيّ، وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة، والمساواة بين جميع الدّول. لكنّني أتساءل: أين الآليّة لإحقاق مثل ذلك التّعاون الجماعيّ؟ فالجامعة العربيّة تتحدّث عن الرقعة العربيّة الممتدّة من المحيط إلى الخليج؛ ومؤتمر العالم الإسلاميّ يتحدّث عن رقعة أوسع من المسؤوليّات في الموطن وفي المهجر؛ والمنظّمات الأمميّة تستثني أخطر منطقة في العالم وأفقرها وأكثفها سكانًا، وهي تلك المنطقة الممتدّة من مراكش إلى بنغلادش، التي هي أكثر سكانًا من الصّين نفسها، وأفقر من الصّين من حيث متوسّط دخل الفرد. وخطورة هذه المنطقة نابعة من كونها قطب الرّحى لكلٍّ من الأمن الأساسيّ والأمن الظّرفيّ، نوويًّا وإرهابيًّا، بحسب المعايير المألوفة اليوم.

خامسًا: حين تؤكّد الصّين مسؤوليّة الدول المتطوّرة تجاه الدول النّامية – وأشكر هنا أصدقائي من الصّين على إشارتهم إلى أنّهم من دولة عالم ثالث، وأذكّر بأنّ العالم الثّالث هو عالمي الأوّل – فإنّني أقول: إنّ هنالك حاجةً ملحّةً على الصّعيد الأمنيّ لتطبيق المفهوم الجديد للأمن على أساس من الأمن الإنسانيّ – كما دعا السّفير (ما) – أي الأمن المبني على الإنسان أوّلاً، وتمكين الإنسان من أن يهنأ بثمار التنمية، وأن يصبح شريكًا في صُنع مستقبله. من هنا، فإنّني أدعو إلى أسلوبٍ جديد في الحوار فيما بيننا يتجاوز الحكومات، ويصل مباشرةً إلى الهيئات الشعبيّة. وعلى الصّعيد الإعلاميّ، علينا أن نحقّق الحوار الافتراضيّ من خلال الأقمار الصناعيّة. وهذه تشمل في الرقعة العربيّة ما يُناهز (١٢٠) محطة فضائيّة. وهي محطات متخصّصة في الأبعاد الاقتصاديّة والتقنية في العالم، مع غياب أية محطّة تتخصّص في الجانب الإنسانيّ، أو مؤتمرات المواطنين كما أوردت في كلمة

الافتتاح التي ألقاها نيابةً عنّي مشكورًا الأمين العام للمنتدى. فمسار هلسنكي يؤكّد أهمية حوارات المجتمع المدنيّ؛ وهذا بدوره يؤكّد تجنُّب النّزاعات عبر الحوار والتّعاون، أي استباق النّزاعات بدلاً من الانزلاق واللجوء إلى القوّة.

سادسًا: تحرص الصّين على تنمية علاقاتها مع الدول العربيّة. وأرجو هنا أن أُزوّد كلّ المشاركين من ضيوفنا من الدول العربيّة أعضاء المنتدى والأصدقاء من الصّين بدراستين:

الدّراسة الأولى بعنوان: *Global Marshal Plan:Planetary Contract* أو **خُطّة مارشال عالميّة: تعاقد كونْيّ**، التي عُرِضَت المرّة الأولى في العاصمة النمساويّة فيينا منذ أسابيع، والتي هي نتاج التّعامل مع (٥٠٠) منظّمة غير حكوميّة. وأحد الدّوافع الأساسيّة وعي جملة رموز سياسيّة واقتصاديّة في العالم. ومن بين هذه الرّموز رئيس جمهوريّة ألمانيا بصفته رئيسًا لإحدى المؤسّسات الكبرى الأوروبيّة العالميّة النّقديّة قبل تولّيه منصبه الحالي، والسيّدة ماري روبنسن، المفوّضة السّامية لحقوق الإنسان.

تؤكّد هذه الدّراسة مسألة تمكين الفقراء؛ وهو الأمر الذي سيحملني إلى لقاء في لاهاي بهولندا نهاية الأسبوع الحالي. وربما أكون المشارك الوحيد من مِنطقتنا للتحدّث أمام ما يسمّى "قمّة المفكّرين" تحت الرئاسة الهولنديّة. وأرجو أن تُدرَج توصيات هذه الدّراسة – خلال فترة الرئاسة الهولنديّة للمجموعة الأوروبيّة – لتصبح جزءًا من المقترحات المقدّمة للمجموعة الأوروبيّة في المرحلة القادمة. ويشرّفني أن أتحدّث مع السّفير (ما) في السويعات القليلة القادمة عن هذا الموضوع؛ فهو ذاهب كذلك إلى هولندا للقاء صينيّ أوروبيّ (العَلاقات الأوروبيّة الصّينيّة). وأملي أن نتبادل الرّؤى في إطار حوارنا الآسيويّ مع الغير: أوروبيًّا وأمريكيًّا وكونيًّا؛ وأرجو ألاّ يكون ذلك تطفّلاً منّي.

أمّا الدّراسة الثّانية فهي *Trans- Regional Energy Co-operation (TREC)*، وتشتمل على مبادرة (١٨) دولة عربيّة وأوروبيّة لإقامة منظّمة على غرار التجربة

الأوروبيّة في مجالي الصُّلب والفحم. وندعو هنا إلى البدء بالطّاقة والماء. وأرجو ألاّ يكون الحرص الصّينيّ على التّعامل الثنائيّ مع دول الإقليم بمعزلٍ عن التّعامل المتعدّد بين الأقاليم.

سابعًا: نحن نقدر زيارة الرّئيس الصّينيّ هوجين تاو إلى مقرّ جامعة الدول العربيّة، وأدعو إلى تبادل الزيارات؛ لكنّ الأهم من ذلك تأسيس مراكز للدّراسات المتقابلة، دراسات صينيّة وشرقيّة. وأقول هنا أنّه يعيبنا كعرب – في حقيقة الأمر – غياب التخصّص في اللغة والحضارة الصّينيّة، الذي نجده – بكلّ احترام وتقدير – لدى الأصدقاء والنّظراء في الصّين حين يتناولون اللغة والحضارة العربيّة الإسلاميّة.

ثامنًا: مكانة الشّرق الأوسط سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا. أدعو من خلال هذا اللقاء إلى لقاءٍ مصغّر مع الإخوة الصينيّين للتفكّر والتدبّر بعيدًا عن الأضواء – والصين هي عضو في مجلس الأمن، وعضو في جملةٍ من المنظّمات الرئيسة في هذا العالم – لبناء رؤية مشتركة لما نعانيه في الشّرق الأوسط، جهويًّا أو جغرافيًّا، من منظور صينيّ. ألسنا هنا الغرب الأوسط؟ وأقول إنّ الشرق الأوسط الكبير أو الأكبر، أو الشرق الأدنى، مسمّيات تُطلَق من خارج المنطقة على هذه المنطقة من العالم، لكنّها تبقى عديمة المضمون ما لم يُنظَر إليها بالرّغبة الأكيدة في التّعامل المتعدّد، الذي يتجاوز توسيع التّعاون الاستثماريّ بواسطة ضمان الأمن النّفطيّ في موقعه. وأُذكّر بأنّ البرلمان اليابانيّ أشار في عام ١٩٨٨ إلى أنّ الأمن والاستقرار النّفطيّ لن يتحقّقا إلاّ بالتّكامل بين دول النّفط ودول العمق. وأرجو أن أتمكّن من الدّعوة الملحّة للصّين – الدولة التي تتعاقد على تأمين النّفط لتأمين احتياجاتها المشروعة – أن تأخذ بالحسبان وبمزيدٍ من الاهتمام القضايا السّاخنة في مناطق العمق.

ومن البديهيّ أن العَلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين ودول الشّرق الأوسط ترتبط بالمصالح الاستراتيجيّة للطرفين؛ لكنّني أعتقد أن تطوير آليات

الحوار الاستراتيجيّ بينهما – بما في ذلك الدول العربيّة والدول الإسلاميّة غير العربيّة – هو أمر يحتاج إلى مزيدٍ من التركيز. ولا بدّ أن أشكر هذا الجمع الكريم على المشاركة التي تضمّنت أبعادًا سياسيّةً واقتصاديّةً واجتماعيّةً.

دعوني الآن أتحدّث عن مستقبل العَلاقات العربيّة الصّينيّة بالتذكير بما كان يسمّى "الدّروب الحضاريّة"؛ وأنا عضو في اللجنة الاستشاريّة لليونسكو التي تتحدّث عن "الدّروب التّجاريّة" (درب الحرير، ودرب البهارات). وأضيف إلى ذلك "دروب الإيمان". ولا أشير إلى ذلك فقط بصفتي مقرّرًا منتخبًا لمنظّمة المؤتمر العالميّ للأديان من أجل السلام – وهي جملة متناقضة كوني أحمل لقب أمير – بل بصفتي إنسانًا يؤمن بالتّعاون بمصفوفة القيم الإنسانيّة المشتركة، وتأكيد الإنسانيّة المشتركة فيما بيننا يعني تبسيط الأشياء، والدّعوة أوّلاً إلى حركة تنوير مشتركة بيننا في الإطار الآسيويّ الإفريقيّ.

لقد سبق وأشرت مرور الكرام إلى باندونغ؛ لكنّني أتساءل مع زميلي عضو لجنة الجنوب من الصّين: أين حركة التنوير للتّعامل ما بين الصّين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل، هذه الدول الواعدة في عوالمنا الجنوبيّة، العوالم اللاتينيّة والإفريقيّة والآسيويّة؟ ذلك الأمر يتطلّب توجّهًا أشبه بإعادة التسلّح الأخلاقيّ من جديد. فالحكومات معنيّة بيومياتها؛ لكنّ الجانب الفكريّ يتقهقر شيئًا فشيئًا بسبب غياب الإرادة. وذلك أمر في غاية الغرابة (!)، خاصّةً ونحن نتحدّث في العالم العربيّ عن الرأسماليّة ورأس المال؛ وهذه كلمة مركّبة: رأس ومال.

فأرجو أن نستطيع من خلال لقاءاتنا المقبلة أن نقول للعالم آسيويًا إنّ هنالك بوادر أمل في نهضة فكريّة مبنيّة على الاعتبارات الثّلاثة: TIM – Territoriality (T): البُعد المِساحيّ؛ والمِساحات شاسعة وواسعة، تُوصَف أمريكيًّا من مراكش إلى بنغلادش، ومن كلكتا إلى الدّار البيضاء؛ لكنّها في الحقيقة تمتدّ من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي عبر تلك الدروب التي وصفتها. ثمّ Identity (I): الهويّة، وإن كانت الهُويّة متعدّدة فيما بيننا؛ لكنّها في الأساس هُويّة آسيويّة وإفريقيّة. ويؤلمني

القول إنه في أحاديّة القطب الأمريكيّ نرى – كما أوردَ فريد زكريا في مقالته الأخيرة في **النيوزويك** – أنّ (٣٨٪) من الطلاب في الدّراسات العليا في الولايات المتحدة هم من أصول غير أمريكيّة. وهنالك الآن تناقص بنسبة (٢٠٪) من الطّلاب من الصّين و (٩٪) من الهند. ويخلص زكريا إلى القول: هل بإبعاد كلّ هؤلاء تحت عنوان إبعاد محمد عطا القادم، إنّما تستبعد الولايات المتحدة بيل غيتس القادم؟ وأقول: هل نستطيع أن نكتشف جيلاً من المبدعين في التّعاون فيما بيننا كقطب علميّ منافس، ولو بقدرٍ ما؟ أمّا (M) فهي Migration: فإلى متى ستبقى الهجرة وراء المكاسب الماديّة على حساب التّعاون والتّكافل فيما بيننا؟

أرجو المعذرة على الإطالة؛ لكنّني رغبت في تعويض بعض ما فاتني. وأؤكّد أنّني قارىء شَره، وقد اطّلعت على المساهمات كافة. وأدعو إلى المزيد، مع قليل من التركيز والتصويب، لننقل الأقوال إلى أفعال.

أشكركم جميعًا؛ وأسلّم عليكم.

الملاحـــق

الملحق (١): المشاركون

الملحق (٢): برنامج الحوار

الملحق (٣): مطبوعات المنتدى

الملحق (١)

المشاركون

أ- المشاركون الصينيون

١- يانغ قوانغ
٢- لي جي قوي
٣- لي رونغ
٤- شيوخه مينغ
٥- يانغ جيان
٦- تانغ جيان ريو
٧- ماتشنقانغ
٨- آن هويخو
٩- ليو باو لاي
١٠- تشاو وي مينغ
١١- تشين مين
١٢- لي قوي فو
١٣- يو شينغ وو

ب- المشاركون العرب

١- علي عتيقة
٢- فخري أبو شقره

٣- الشريف فواز شرف

٤- وسام الزهاوي

٥- وليد الترك

٦- يوسف الحسن

٧- ثامر العاني

٨- حمدي الطبّاع

٩- زهير خوري

١٠- محسن العيني

١١- هشام الخطيب

١٢- هُمام غَصيب

١٣-عصام الجلبي

١٤- عماد جاد

١٥- مصطفى بوطورة

الملحق (٢)

برنامج
الحوار العربيّ الصيني الثالث

الإثنين: ٢٩/١١/٢٠٠٤

٩:٣٠ - ٠٠: ١٠	**الجلسة الأفتتاحية**
	كلمة الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، يلقيها أ. وسام الزّهاوي، أمين عام المنتدى
	كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: أ.د. ثامر العاني، مندوب الأمين العام، أ. عمرو موسى
١٠:٠٠- ١٠:٣٠	**كلمة رئيسية**: استراتيجية الصين للتّنمية وسياساتها الخارجية السفير ما تشنقانغ
١٠: ٣٠ - ٠٠: ١١	استراحة
٠٠: ١١ - ٣٠: ١٣	**الجلسة الأولى/ العلاقات الاقتصادية**
	رئيس الجلسة: د. علي عتيقة
١١:٠٠ - ١١:٣٠	**الورقة العربية الأولى**: العلاقات الاقتصادّية والتجارية العربيّة الصّينية وآفاقها: التّحديات في مجال الطّاقة والنّفط العربيّ د. هشام الخطيب
١١:٣٠ - ١٢:٠٠	**الورقة الصينّية الأولى**: علاقات الصّين الاقتصادية والتّجارية مع دول الشرق الأوسط، أ. د. يانغ فوانغ
١٢:٠٠ - ١٣:٣٠	**مناقشة**
١٤:٠٠ - ١٦:٣٠	غداء [تقيمه جامعة الأميرة سميّة للتّكنولوجيا في مطعم الجامعة].

١٦:٣٠ - ١٩:٣٠	**الجلسة الثّانية: العلاقات السيّاسية**
	رئيس الجلسة: السّفير ما تشنقانغ
١٦:٣٠ - ١٧:٠٠	**الورقة الصّينيّة الثّانية**: القراءة الصّحيحة للأوضاع وتعزيز التّعاون وتحقيق التّنمية المشتركة، السفير آن هويخو
١٧:٠٠ - ١٧:٣٠	**الورقة العربية الثّانية**: المتغيّرات الجيواستراتيجيّة والسيّاسية الإقليميّة والدّولية، م. فخري أبو شقرة
١٧:٣٠ - ١٨:٠٠	استراحة
١٨:٠٠ - ١٩:٣٠	**مناقشة**
١٨:٠٠ - ١٨:١٥	السّفير ليو باولاي
٢١:٠٠	عشاء [يقيمه المجلس الأعلى للعلوم والتّكنولوجيا في مطعم شهرزاد/ فندق كراون بلازا عمرة، عمّان].

الثّلاثاء ٢٠٠٤/١١/٣٠

١٠:٠٠ - ١٢:٣٠	**الجلسة الثّالثة: مائدة مستديرة**
	رئيسا الجلسة: أ. محسن العيني والسفير آن هويخو
١٠:٠٠-١١:٠٠	المتحدثون: د. يوسف الحسن؛ أ.د. تشاووي مينغ أ.د. ثامر العاني؛ أة. دة. لي رونغ
١١:٠٠- ١١:٣٠	استراحة
١١:٣٠-١٣:٠٠	**مناقشة**
١٣:٣٠- ١٥:٠٠	غداء [يقيمه صاحب السمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس **منتدى الفكر العربيّ** وراعيه في فندق ميريديان عمّان].
١٦١٦:٠٠- ١٧:٠٠	**الجلسة الختاميّة**

رئيس الجلسة: صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال
عشاء [يقيمه سعادة السفير لو شينغ وو، سفير فوق العادة ومفوّض لجمهوريّة الصين الشعبيّة لدى الأردّن، في منزله].

الملحق (٣)

مطبوعات منتدى الفكر العربيّ

مجلّتنا المنتدى

١- **المنتدى**: مجلّة تصدر باللغة العربية مرّة كلّ شهريْن.

٢- *Al Muntada*: إصدار الكتروني ربعيّ باللغة الإنجليزية .

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١- ***Europe and the Arab World*** **(بالإنجليزية والفرنسية)**

تقرير الحوار العربي-الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢- ***America and the Middle East***

تقرير الحوار العربي-الأمريكي-الكندي، ١٩٨٣

٣- ***Palestine, Fundamentalism and Liberalism***

تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين، ١٩٨٤

٤- ***Europe and the Security of the Middle East***

تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥- **العرب والصين**

مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦- **المقاومة المدنية في النضال السياسي**

مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧- ***Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East***

المحررون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨- **ديجول والعرب**

مداولات ندوة شارل ديجول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩- **العرب واليابان**

مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠- ***Arab-German Relations in the Nineties***

مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١- ***Arab - Japanese Dialogue II***

مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢- ***Arab-Japanese Dialogue III***

مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣- ***Arab Immigrants and Muslims in Europe***

الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- ***Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives***

أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية ، السياسة الخارجية ، الديمقراطية:**

ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- **Euro-Arab Seminar 1995, Amman (١٩٩٥)**

١٧- **Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (١٩٩٦)**

١٨- **العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الإقليمي**

بحوث ومناقشات ندوة ، ١٩٩٦

١٩- ***The Arab World and Turkey***

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية**

بحوث ومناقشات ندوة ، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society:*
Europe and the Arab Countries

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة ، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- **WTO Trading System: Review and Reform**

٢٥- التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة ، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**

تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**

تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلم عن بعد**

مداولات ندوة التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**

مداولات ندوة السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**

مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**

مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**

مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**

مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**

مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**

مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**

مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**

مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- التنمية البشرية في الوطن العربي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- الجامعات الخاصة في الدول العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة
تأليف: د. علي أومليل ،١٩٩٨

٢٦- التصور العربي للسلام
مداولات ندوة ، ١٩٩٧

٢٧- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي
تحرير: د.عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- النظام العربي ... إلى أين ؟
مداولات ندوة ، ٢٠٠٠

٢٩- أسواق النفط والمال ... إلى أين؟
مداولات ندوة ، ١٩٩٩

٣٠- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية
مداولات ندوة ، ١٩٩٩

٣١- تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي
مداولات ندوة ، ٢٠٠٠

٣٢- Domestic Energy Politcies in the Arab World

٣٣- آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية

مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية

مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- الخطاب العربي:المضمون والأسلوب

مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين

مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- الشباب العربي وتحديات المستقبل

مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق

مداولات ندوة، ٢٠٠٥.

ثالثًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام

تأليف: برتراند شنايدر / أمين عام نادي روما السابق،١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- أطفال الشوارع

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المأزق العربي

تحرير: د. لطفي الخولي ،١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨

٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩

٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية

تحرير: د. فهد الفانك ،١٩٨٩

٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩

٧- مصر والوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- العقل السياسي العربي

تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار

تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

تأليف: د. يوسف صايغ ، ١٩٩٦

١١- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية

تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك

تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- التعليم العالي في البلدان العربية : السياسات والآفاق

مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامساً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: د. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: د. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل**
(التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي).
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادسًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤).

٢- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥).

٣- اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦).

سابعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج

تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ

تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦.

ثامنًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي

الحسن بن طلال، شباط/ فبراير ٢٠٠٥

٢- حقائق عن النفط

كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- قضايا شبابيّة

د. محمود قطّام السّرحان، آذار/ مارس ٢٠٠٦.

٤- التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر

د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

تاسعاً: سلسلة كتاب المنتدى

١- الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة

إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦.

٢- الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية

تأليف: د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦.

عاشراً: إصدارات خاصة

١- في الفكر العربيّ النّهضويّ

الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦.

٢- استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي

أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧.

حادي عشر: الكشافات / نشرة ومجلة "*المنتدى*"

١- الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥- ١٩٩٩) لنشرة *المنتدى*

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- ***Al Muntada*** **: Cumulative Index (Issues 1-30)**

Compiled by Amal M. Zash

٣- الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢ - ١٨٣) لعام ٢٠٠٠

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- ***AL Muntada*** **: Annual Index (31-34)**

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١

إعداد: أمل محمد زاش

٦- ***Al Muntada*****:Annual Index (35 - 48) 2001**

إعداد: أمل محمد زاش

٧- الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢

إعداد: أمل محمد زاش

٨- ***Al Muntada*****:Annual Index (39-42) 2002**

إعداد: أمل محمد زاش

٩- الكشاف السنوي لمجلة *المنتدى* للأعداد (٢٠٧-٢١٣) لعام ٢٠٠٣

إعداد: أمل محمد زاش

١٠- الكشاف السنوي لمجلة *المنتدى* للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤

إعداد: أمل محمد زاش

١١- الكشاف السنوي لمجلة *المنتدى* للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥

إعداد: أمل محمد زاش

١٢- الكشاف .السنوي لمجلة *المنتدى* للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦

إعداد: أمل محمد زاش

في كلّ مرّة كان يلتئم فيها لقاء عربيّ صينيّ، وهذا هو الثّالث في هذه السلسلة، كانت هنالك آفاق جديدة؛ ما يعني أنّ الأرضيّة التي تأسّست عليها هذه اللّقاءات، المستندة إلى علاقات تاريخيّة وحضاريّة مع العملاق الصّينيّ القادم، أصبحت مهيّأةً - ربّما أكثر من أيّ وقت مضى - لتعميق التّواصل بيْن طرفيها. وهو ما يعمل المُنتدى على تحقيقه ويُوليه جانباً مهمّاً من عنايته وتفكيره وتخطيطه.

منتدى الفكر العربيّ منظّمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة، تأسّست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر، بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدّمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. وهي تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى بلورة فكر عربيّ معاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القوميّ، والتحرّر والتقدّم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامّة

منتدى الفكر العربيّ



ص.ب: ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠- الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: atf@atf.org.jo
URL: www.atf.org.jo

ص.ب: ٣٦٧
عمّان ١١١١٨ - الأردنّ
تلفون: ٤٦٥١٦٥٠ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٤٦٤٣١٠٥ (٦-٩٦٢+)
E-mail: info@darjareer.com
URL: www.darjareer.com

ISBN 9957-417-21-5 (ردمك)